بسم الله الرحمن الرحيم

الجامعة الإسلامية– غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية الآداب
قسم الجغرافيا

الانتخابات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1996و 2006م

(دراسة في الجغرافية السياسية)

General Election's In The West Bank and Gaza strip in , 1996 & 2006

(A study In The Political Geography)

إعداد الطالبة: ربا محمد أبو حطب

إشراف: د. كامل سالم أبو ضاهر

قُدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
من قسم الجغرافيا بكلية الآداب في الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

1434 هـ - 2012م

الإهـــــــداء

إلـى أبـــي وأمـــي الأعـــزاء،

إلـــى زوجـي المخلص

إلـــى زهـرة عـمـري ابنـــي عـبـد المجـيـد

إلـى أشـقـائي وشـقـيـقـاتـي الأعـزاء

إلـى كـل مـن شـد أزري لاسـتـكـمـال هـذا البـحـث المتـواضع

وإخـراجـه بـهذا الشـكـل

والـذي اسـأل الله أن يجـعله فـي مـيزان أعـمالـي

يـوم الـقـيـامـة

والله من وراء القصد

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

الشكر أولاً وأخيراً لله عز وجل على عظيم نعمته وفضله أن يسَّر لي إتمام هذا العمل، راجيةً منه سبحانه، أن يجعله في ميزان حسناتي خالصاً لوجهه الكريم، ويتقبله مني، وأن يلقى الاستحسان والقبول، ومن ثم فأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل الدكتور كامل أبو ضاهر لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة، وأدعو الله عز وجل أن يوفقه في كل أمر من أموره، وأن يسدد خطاه لخدمة طلبة العلم والباحثين.

وأود في هذا المقام أن أسطر خالص شكري وعظيم امتناني إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة:الأستاذ الدكتور أحمد دحلان، والدكتور رائد صالحة، اللذين تفضلا بقبول المناقشة والتي سيكون لتوجيهاتهما ونصائحهما عظيم الأثر في إثراء هذا البحث جزاهم الله كل خير.

وتجد الطالبة لزاماً عليها أن تتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم الجغرافيا في الجامعة الإسلامية – غزة، والعاملين في مكتبتها، والإخوة في الجهاز المركزي للإحصاء ولجنة الانتخابات المركزية بغزة على ما زودوني به من مصادر وتقارير.

وأتقدم بالشكر الوافر لكل من قدم لي يد العون والمساعدة والنصح والمشورة. وأتقدم بشكر خاص لأب وأمي وزوجي وعائلتي الذين كانوا إلى جانبي وبذلوا معي الجهد الكبير لإتمام هذا البحث. لهم جميعا كل الشكر والتقدير.

وأسأل الله أن ينفعنا بما علمنا ويعلمنا ما ينفعنا ويهدينا سواء السبيل وأن يجعل هذا العمل منفعة لنا ولأمتنا إنه سبحانه نعم المولى ونعم النصير.

والله من وراء القصد

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة التجربتين الانتخابيتين في عام (1996) وفي عام (2006م) لانتخابات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد جاءت الدراسة لتوضيح أهم العناصر الجغرافية المؤثرة على الانتخابات من خلال مقارنة المتغيرات البشرية.

تتعدد الجوانب الجغرافية لعملية الانتخابات سواء فيما يتعلق بالمتغيرات الديموغرافية، أو تقسيم الدوائر الانتخابية، أو الحملة الانتخابية، أو باتخاذ قرار التصويت، أو بالنتائج الجغرافية المترتبة على ذلك، لذا تم اختيار موضوع الدراسة (**الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة للفترة من 1996 – 2006م**).

اشتمل البحث على مقدمة وأربع فصول تبعتها نتائج وتوصيات الدراسة، تناول الفصل الأول الخصائص السياسية والبشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1996 – 2006م)، وركز الفصل الثاني على الفصائل والقوى السياسية التي شاركت والتي لم تشارك في التجربتين الانتخابيتين، بينما تناول الفصل الثالث التحليل الجغرافي للانتخابات، وفي الفصل الرابع تم تحليل مخرجات صناديق الاقتراع من بطاقاتٍ بيضاء وباطلة وغياب وأصوات مهدرة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: تباين اتساق الخريطة الانتخابية الأمر الذي يحتاج إلى إعادة النظر فيها لبعض الدوائر، وقد وُجد أن هناك تفاوتاً في الدعم للفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال التجربتين الانتخابيتين، تبين أن الإنفاق على الحملات الانتخابية لم يلعب دوراً كبيراً في التأثير على قرار الناخب في انتخابات (2006م) بسبب التقلبات السياسية والاقتصادية.

أوصت الدراسة بضرورة مراجعة تقسيم الدوائر الانتخابية والعمل على تعزيز المشاركة السياسية للفصائل ذات العدد الأقل من حيث عدد المؤيدين، زيادة التوعية بأهمية عملية التسجيل والاقتراع للناخبين مع تفعيل المشاركة في الحياة السياسية من خلال دمج الفصائل والحركات الصغيرة بالأكبر جماهيرياً، وضرورة تحديث سجلات الناخبين والالتزام بها وعدم الاعتماد على السجل المدني، وأن يتم الاستفادة من الخبرات الجغرافية في لجان تشكيل الدوائر الانتخابية.

Abstract

This study aims to examine the electoral experiments 1996 - 2006 to the Legislative Council elections in the West Bank and Gaza Strip, The study to clarify the most important factors affecting the geographical elections by comparing the human variables.

There are many geographical aspects of the election process both in terms of variables demographic, or division of electoral districts, or campaign, or a decision to vote, or the results of geographical implications, therefore, was selected object of study (the elections in the West Bank and Gaza Strip for the period from 1996 to 2006) .

The research involved an introduction and four chapters followed by the results and recommendations of the study, the first chapter dealt with the political, human in the West Bank and Gaza Strip 1996 - 2006 m, and focused the second quarter on the factions and political forces that participated and which did not participate in the experiments election campaigns, while Chapter Three geographical analysis of the elections In the fourth quarter were analyzed outcomes of ballot boxes from a white card and void, and the absence of wasted votes.

The study found a range of results: varying the consistency of the electoral map, which needs to be considered in some circles, has been found that there was a discrepancy in support for the Palestinian factions in the West Bank and Gaza Strip during the experiments election campaigns, it was found that spending on election campaigns did not play a major role in influencing the decision of the voters in the elections of 2006, due to political and economic upheavals.

The study recommended the need to review the division of electoral constituencies and to promote the political participation of groups with fewer than the number of supporters, to raise awareness of the importance of registration and voting process for voters with the activation of participation in political life through the integration of the factions and small movements biggest in mass, and the need to update voter registration, compliance and non- dependence on the civil registry, and that is to take advantage of geographic expertise in the committees of the formation of electoral districts.

الفهرس

المحتوى	الصفحة
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
ملخص الدراسة باللغة العربية	د
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية	هـ
محتويات الدراسة	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها	1 – 18
مقدمة	1
أولاً: موضوع الدراسة	1
ثانياً: منطقة الدراسة	2
ثالثاً: حدود الدراسة	2
رابعاً: أهمية الدراسة	5
خامساً: أهداف الدراسة	5
سادساً: فرضية الدراسة	6
سابعاً: أسباب اختيار الموضوع	6
ثامناً: طرق جمع المعلومات ومصادر البحث.	7
تاسعاً: الدراسات السابقة	7
عاشراً: مصطلحات الدراسة	17
حادي عشر: مناهج الدراسة وأساليبها	19
ثاني عشر: طرق معالجة وتحليل البيانات	19
ثلاثة عشر: المشاكل والصعوبات التي واجهت الدراسة	20
أربعة عشر: محتوى الدراسة	20
الفصل الثاني: الخصائص السياسية والبشرية للعملية الانتخابية	22– 67
أولاً: المتغيرات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة	23
ثانياً: مراحل التجربة الانتخابية	27

ثالثاً: العوامل البشرية المؤثرة في الانتخابات	30
رابعاً: الدوائر والمراكز الانتخابية والعوامل المؤثرة في توزيعها	47
خامساً: التوزيع الجغرافي للمرشحين	57
سادساً: العلاقة بين الإنفاق والأداء الانتخابي 2006م	62
الفصل الثالث: الفصائل والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات	98-68
أولاً: الفصائل والقوى السياسية المشاركة 1996م	69
ثانياً: الفصائل والقوى السياسية التي لم تشارك 1996م	80
ثالثاً: الفصائل والقوى السياسية المشاركة 2006م	84
الفصل الرابع: التحليل الجغرافي للانتخابات	135-99
أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي للتصويت 1996م.	101
ثانياً: جغرافية الدعم للفصائل المشاركة 1996م	105
ثالثاً: تحليل التوزيع الجغرافي للتصويت 2006م.	111
رابعاً: جغرافية الدعم لقوائم 2006م.	114
خامساً: تحليل خريطة الدوائر الانتخابية.	121
سادساً: تمثيل المحافظات في المجلس التشريعي.	130
سابعاً: الكشف عن التزوير الجغرافي.	130
الفصل الخامس: تحليل مخرجات صناديق الاقتراع	187-136
أولاً: انتخابات القوائم.	137
ثانياً: انتخابات الدوائر.	141
ثالثاً: الغياب 1996 – 2006م.	145
رابعاً: الأصوات المهدرة 1996- 2006م.	160
خامساً: العلاقة بين معدلات الأمية ومخرجات صناديق الاقتراع.	179
النتائج والتوصيات	185-182
النتائج والتوصيات	182
المراجع	185

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	الصفحة
1	حجم السكان ومعدل الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة.	31
2	مقارنة التركيب العمري للناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة.	32
3	التركيب العمري للسكان حسب الدائرة للعام 1996م.	33
4	التركيب العمري للسكان حسب الدائرة للعام 2006م.	34
5	مقارنة الكثافة الانتخابية في دوائر الضفة الغربية وقطاع غزة 1996 – 2006م.	36
6	معدلات الأمية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.	40
7	نسبة الفقر بين الأسر والمشاركة السياسية حسب المحافظة لعام 1996م.	46
8	حصة المقعد من السكان في العالم.	48
9	عدد السكان وعدد الدوائر والمراكز الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996 و2006م.	51
10	عدد السكان والمراكز الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الدوائر الانتخابية لعام 1996 و2006م	52
11	مقارنة التوزيع الجغرافي للمرشحين حسب الدائرة الانتخابية 1996–2006م.	58
12	النفقات المالية للقوائم المشاركة وإجمالي الأصوات التي حصلت عليها في انتخابات 2006م.	66
13	نتائج انتخابات المجلس التشريعي حسب الانتماء الحزبي لعام 1996م.	101
14	الفائزون حسب الدائرة الانتخابية والانتماء السياسي 1996م.	103
15	جغرافية الدعم لحركة فتح حسب المحافظات لعام 1996م.	106
16	جغرافية الدعم للمستقلين حسب المحافظات لعام 1996م.	109
17	القوائم حسب صفة الترشيح وعدد المرشحين في انتخابات 2006م	111
18	نتائج التصويت النهائية لانتخابات القوائم.	112
19	جغرافية الدعم لقائمة التغيير والإصلاح حسب المحافظات لعام 2006م.	115
20	جغرافية الدعم لقائمة حركة فتح حسب المحافظات لعام 2006م.	117
21	جغرافية الدعم للمستقلين حسب المحافظات لعام 2006م.	119
22	متغيرات نموذج اتساق الدوائر الانتخابية وأوزانها النسبية.	123
23	القيم الموزونة للمتغيرات المكونة لنموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1996م	125
24	القيم الموزونة للمتغيرات المكونة لنموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006م	127
25	واقع الانحرافات المكانية للأحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخابات 1996م.	133
26	واقع الانحرافات المكانية للأحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخابات 2006م حسب مقاعد الدوائر الانتخابية.	135
27	التوزيع الجغرافي للبطاقات الصحيحة لانتخابات القوائم 2006م.	138

28	التوزيع الجغرافي للبطاقات البيضاء والباطلة في انتخابات القوائم 2006م.	**139**
29	التوزيع الجغرافي لنسب بطاقات الاقتراع الصحيحة الخاصة بانتخابات الدوائر 2006م.	**142**
30	التوزيع الجغرافي للبطاقات البيضاء والباطلة لانتخابات الدوائر 2006م.	**143**
31	التوزيع الجغرافي للغياب في الدوائر الانتخابية لعام 1996م.	**146**
32	التوزيع الجغرافي للغياب في الدوائر الانتخابية لعام 2006م.	**149**
33	التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصلت عليها حركة فتح 1996م.	**168**
34	التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصل عليها المستقلون 1996م.	**171**
35	التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصلت عليها قائمة التغيير والإصلاح 2006م.	**175**
36	التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصلت عليها قائمة حركة فتح 2006م.	**176**
37	التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصل عليها المستقلون 2006م.	**178**

فهرس الأشكال

م	عنوان الشكل	الصفحة
1	موقع الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة لفلسطين.	4
2-أ	التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية في الضفة الغربية للعام 1996 و 2006م.	38
2-ب	التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية في قطاع غزة للعام 1996 و 2006م.	39
3	التوزيع الجغرافي لنسب المشاركة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م.	43
4	نسب المشاركة السياسية في الانتخابات بالضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.	44
5	المشاركة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1996 – 2006م.	45
6	التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م.	53
7	التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.	55
8	عدد مراكز الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996 – 2006م.	57
9	عدد مرشحي الدوائر في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996-2006م.	61
10	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصل عليها حزب الشعب في انتخابات 1996م.	72
11	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصل عليها حزب الاتحاد الديمقراطي في انتخابات 1996م.	74
12	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها جبهة النضال الشعبي 1996م.	75
13	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها جبهة التحرير العربية 1996م.	76
14	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة البديل لانتخابات القوائم 2006م.	85
15	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة فلسطين المستقلة لانتخابات القوائم 2006م.	86
16	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة أبو علي مصطفى 2006م.	88
17	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة الطريق الثالث لانتخابات القوائم 2006م.	90
18	التوزيع الجغرافي لعدد المرشحين والفائزين عن حركة فتح في انتخابات الدوائر.	93
19	التوزيع الجغرافي لعدد المرشحين والفائزين عن قائمة التغيير والإصلاح في انتخابات الدوائر 2006م.	94
20	التوزيع الجغرافي لعدد المرشحين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن انتخابات الدوائر 2006م.	95
21	التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها الجبهة الشعبية لانتخابات الدوائر 2006م.	96
22	التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصلت عليها قائمة البديل عن انتخابات الدوائر 2006م.	97
23	التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصلت عليها جبهة النضال الشعبي في انتخابات الدوائر.	98
24	جغرافية الدعم لحركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996م.	107
25	مقارنة المتوسط الحسابي مع إجمالي الأصوات التي حصلت عليها حركة فتح 1996م.	108
26	جغرافية الدعم للمستقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996م.	110
27	جغرافية الدعم لقائمة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.	116

28	جغرافية الدعم لقائمة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2006م.	118
29	جغرافية الدعم للمستقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2006م.	120
30	نموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م.	126
31	نموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.	128
32	مقارنة نموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996– 2006م.	129
33	التوزيع الجغرافي لإجمالي المقاعد حسب الدائرة الانتخابية لانتخابات 2006م.	130
34	نمط التصويت لعام 1996م.	131
35	نمط التصويت لعام 2006م.	132
36	مقارنة المتوسط الحسابي مع نسب البطاقات البيضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة من بطاقات اقتراع القوائم 2006م	140
37	مقارنة المتوسط الحسابي مع نسب البطاقات الباطلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من بطاقات اقتراع القوائم 2006م	141
38	مقارنة المتوسط الحسابي مع نسب البطاقات البيضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة من بطاقات اقتراع الدوائر 2006م	144
39	مقارنة المتوسط الحسابي مع نسب البطاقات الباطلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من بطاقات اقتراع الدوائر 2006م	145
40	التوزيع الجغرافي لنسب الغياب في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996م	148
41	التوزيع الجغرافي لنسب الغياب في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2006م.	150
42	التركيب العمري للغياب في دائرة القدس 2006م.	152
43	التركيب العمري للغياب في دائرة جنين 2006م.	153
44	التركيب العمري للغياب في دائرة طولكرم 2006م.	153
45	التركيب العمري للغياب في دائرة طوباس 2006م.	154
46	التركيب العمري للغياب في دائرة نابلس 2006م.	155
47	التركيب العمري للغياب في دائرة قلقيلية 2006م.	155
48	التركيب العمري للغياب في دائرة سلفيت 2006م.	156
49	التركيب العمري للغياب في دائرة رام الله والبيرة 2006م.	157
50	التركيب العمري للغياب في دائرة أريحا 2006م.	158
51	التركيب العمري للغياب في دائرة بيت لحم 2006م.	159
52	التركيب العمري للغياب في دائرة الخليل 2006م.	160
53	التركيب العمري للغياب في دائرة شمال غزة 2006م.	161
54	التركيب العمري للغياب في دائرة غزة 2006م.	162

55	التركيب العمري للغياب في دائرة دير البلح 2006م.	163
56	التركيب العمري للغياب في دائرة خان يونس 2006م.	164
57	التركيب العمري للغياب في دائرة رفح 2006م.	165
58	نسب الغياب عن الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996 – 2006م.	166
59	التوزيع الجغرافي لنسب أصوات حركة فتح المهدرة في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م.	170
60	التوزيع الجغرافي لنسب أصوات المستقلين المهدرة في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م.	173
61	التوزيع الجغرافي لنسب أصوات قائمة فتح المهدرة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.	177

المقدمة:

تتعدد مفاهيم الديمقراطية وتطبيقاتها في دول العالم، ومن أهم أشكال تطبيقها: الانتخابات، والذي تتحول فيها الإرادة الشعبية إلى أحد أشكال مؤسسات الدولة، حيث تتم عبر وسيلة منظمة للعملية الانتخابية يطلق عليها قانون الانتخاب، والذي بموجبه يتم تقسيم أرجاء الدولة إلى دوائر انتخابية، "ما عدا بعض الدول التي تأخذ بنظام الدائرة الواحدة"، يخصص لكل دائرة منها عدد من الممثلين وفق معايير يحددها المشرع.

تبنت السلطة الوطنية الفلسطينية الديمقراطية منهجاً لحياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تم التعبير عنه بوضوح عند إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى عام (1996) والانتخابات الرئاسية والتشريعية الثانية عامي (2005، 2006م) على التوالي. هذا ولم تُجرَ انتخابات منذ عام (1996م) واستمر العمل بنتائج الانتخابات الأولى حتى عام (2006م) لأسبابٍ مختلفةٍ أهمها: عدم تحديد ولاية المجلس التشريعي الأول بفترة زمنية ولكن تم ربطها بانتهاء الفترة الانتقالية، التي كان من المفترض أن تنتهي في 4 مايو 1999م، بالإضافة إلى انتفاضة الأقصى وإغلاق الطرق وإقامة الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري، مما أدى لحدوث مجموعة من المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، والتي عملت على تغيير النظام الانتخابي إلى النظام المختلط في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي زيادة عدد ممثلي المجلس التشريعي والذي كان معمولاً به حتى تولي محمود عباس رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية عام (2005م).

العملية الانتخابية من أهم صور المشاركة السياسية والتي تمكن أفراد المجتمع من اختيار حكامهم وممثليهم ومن ثم المساهمة في صنع القرار السياسي بصورةٍ غير مباشرة ويمكن تصنيف العملية الانتخابية داخل الدولة إلى ثلاث مستويات: الأول " رسمي" ويعرف **بالانتخابات العامة** ويتم من خلال مؤسسات الحكم والإدارة مثل: انتخاب رئيس الدولة، المجالس النيابية والمجالس المحلية، والثاني " غير رسمي" : ويعرف بالانتخابات الخاصة أو الاجتماعية حيث يتم من خلال الهيئات والجمعيات الأهلية والنوادي والنقابات المهنية. ويمكن إضافة مستوى ثالث: وهو المستوى العالمي وفيه تشارك الدول بهدف الحصول على مقاعد في المنظمات والهيئات الدولية سواء كانت اجتماعية أو سياسية مثل مجلس الأمن.

أولاً: موضوع الدراسة:

تعد انتخابات المجالس التشريعية (النيابية) هي الأهم حيث تشهد طابع التنافس بين الأحزاب والقوى السياسية المختلفة وهي الأكثر جاذبية لاهتمام الناخبين.

وبناءً على ما سبق تتناول هذه الدراسة أبعاد عملية الانتخابات الخاصة بالمجلس التشريعي والتحليل الجغرافي للدوائر الانتخابية والترشيح وعملية الانتخاب والتصويت للانتخابات التي جرت عام (1996م)، وصولاً إلى انتخابات المجلس التشريعي (2006م).

وستحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالي:

1 -ما هي الخصائص السياسية والبشرية للعملية الانتخابية؟
2 -هل يوجد علاقة بين الإنفاق والأداء الانتخابي؟
3 -من الفصائل المشاركة في انتخابات 1996، و 2006م ومن قاطعها ولماذا؟
4 -كيف كان التوزيع الجغرافي للتصويت في انتخابات 1996 و 2006م؟
5 -هل يوجد اتساق في خريطة الدوائر الانتخابية للعام 1996 و 2006م؟
6 -ما هي مخرجات صناديق الاقتراع وكيف توزعت جغرافياً؟
7 -ما العلاقة بين معدلات الأمية ومخرجات صناديق الاقتراع؟

ثانياً: حدود الدراسة:

يتحدد الموضوع بدراسة الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة الممتدة من عام (1996م) (وهو العام الذي جرت فيه أول انتخابات رسمية بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994م) والعام (2006م)، والسبب في اختيار هذه الفترة الزمنية هي طول الفترة الزمنية بين عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى والثانية وكونها الانتخابات الوحيدة التي أجريت.

ثالثاً: منطقة الدراسة:

تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة جزءاً من فلسطين المحتلة منذ عام (1948م) والتي قامت عليهما مناطق الحكم الذاتي منذ عام (1994م) بناءً على اتفاقية أوسلو الانتقالي وسميت منذ ذلك الوقت بالأراضي الفلسطينية وبالتالي تنقسم منطقة الدراسة إلى جزأين هما:

1- **الضفة الغربية:** تبلغ مساحتها (5655كم^2) وتنقسم مظاهر السطح فيها إلى المنطقة شبه الساحلية وتضم الجزء الغربي عند محافظة طولكرم من شرق الساحل الفلسطيني، ومحافظة جنين من امتداد سهل مرج ابن عامر الداخلي، المنطقة الجبلية الوسطى وتمتد من جنين شمالاً إلى الظاهرية جنوباً وتشمل المدن الفلسطينية الرئيسية فيها وتتجزأ إلى جبال نابلس وجبال القدس والخليل. فيما تمتد منطقة المنحدرات الشرقية من شرق جنين بمحاذاة الغور الغربي وتمتاز بانحدارها الشديد الذي يتراوح بين (700م) فوق سطح البحر إلى (150م) تحت مستوى سطح

البحر، ومنحدرات جبال القدس التي تنحدر أكثر من (40كم) وبالتالي تمتاز بندرة الأودية وتميزت المنطقة بجروف حادة وأخاديد. وتعتبر منطقة الأغوار جزءاً من الانخفاض القاري العظيم وتمتد بمحاذاة نهر الأردن إلى حوالي (400م) تحت سطح البحر نقطة التقائه بالبحر الميت. وبلغ عدد السكان حسب تعداد عام (2007م) حوالي [1] (2.350.583) نسمة.

2- قطاع غزة: تبلغ مساحته (365كم^2)، ويعتبر جزءاً من السهل الساحلي الفلسطيني وينتمي إلى مناخ البحر المتوسط أي حار جاف صيفاً دافئ ممطر شتاءاً، بلغ عدد السكان حسب تعداد عام (2007م) حوالي [2] (1.416.543) نسمة.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت – 2007: النتائج النهائية للتعداد في الضفة الغربية – ملخص-(السكان والمساكن) رام الله، ص 61.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2008. النتائج شبه النهائية للتعداد في قطاع غزة – ملخص- (السكان والمساكن) رام الله، ص 55.

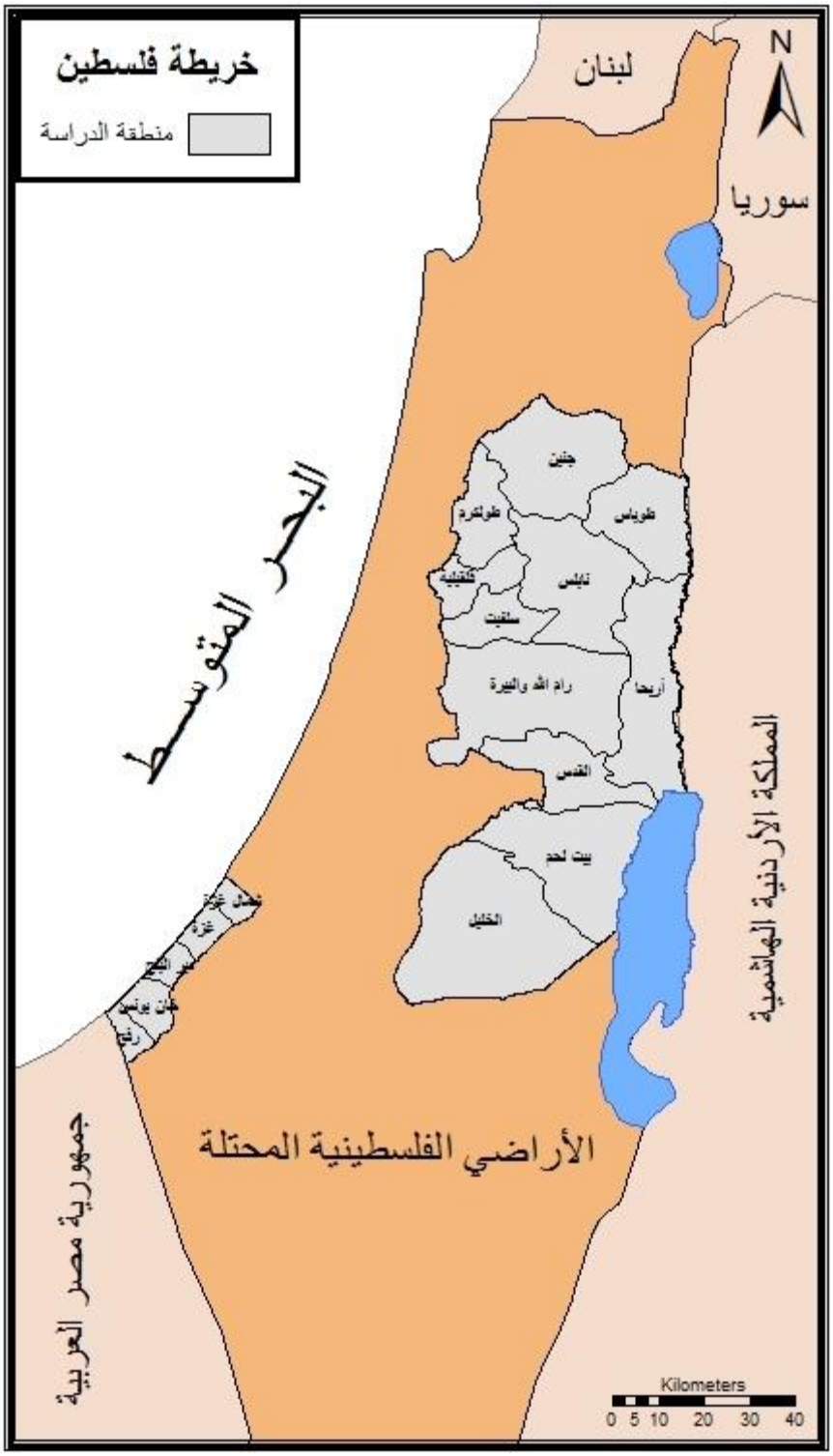

شكل (1): موقع الضفة الغربية وقطاع غزة بالنسبة لفلسطين

رابعاً: أهمية الدراسة:

نتج عن الاتجاهات المعاصرة في الجغرافيا دراسات جغرافية حديثة منها جغرافية الانتخابات التي تعد فرعاً جغرافياً مصدره الجغرافيا السياسية. ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة كالتالي:

1 -عودة الحياة التشريعية لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حوالي عشر سنواتٍ من إجراء الانتخابات الأولى التي كان من المفترض إجرائها ففي عام 1999م، وتكريس مبدأ الديمقراطية كمنهج للحياة السياسية والاجتماعية والتنموية.

2 -قلة الدراسات الجغرافية في الضفة والقطاع التي تناولت هذا الموضوع ببعديه المكاني والزماني مما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات، التي تمت حول الانتخابات التشريعية والرئاسية.

3 -تشهد أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة رؤى واجتهادات متباينة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تتطلب تطوراً موازياً في التشريعات ونظام الانتخابات.

4 -ترسيخ ثوابت ديمقراطية، من خلال البحث العلمي، والدراسات الميدانية، وتحليل الرؤى السياسية المختلفة بدقةٍ وعنايةٍ.

5 -تفيد متخذي القرار واللجنة الانتخابية والأحزاب والفصائل في تقييم التجربة الانتخابية واستخلاص العبر.

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1 -تحديد الأساس المتبع في تقسيم المراكز الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2 -تحليل واقع الخريطة الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهل تم تحقيق العدالة في التمثيل للمكان والسكان وتلبية حاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3 -تحديد الثقل السياسي " أو قوة كل فئةٍ أو حزبٍ سياسيٍّ على ضوء المؤثرات الجغرافية التي توضحها نتائج الانتخابات من خلال ظهور الاختلافات الإقليمية في السلوك الانتخابي للناخبين ونسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب في كل محافظة.

4 -توضيح أثر العوامل المكانية على التصويت وتباين السلوك الانتخابي بين الدوائر الانتخابية المختلفة.

5 -محاولة الكشف على سلبيات وإيجابيات العمليتين الانتخابيتين وإمكانية استثمارها أو تعديلها في الانتخابات القادمة.

6 -دراسة التراكيب الاقتصادية والاجتماعية والعمرية للناخبين وعلاقتها بالتصويت للمرشحين في المناطق المختلفة.

7 -توظيف نتائج الدراسة لخدمة أهداف التنمية السياسية ووضعها أمام صانعي القرار للإفادة منها.

8 -الكشف عن دور الإنفاق على الحملات والبرامج الانتخابية للكتل البرلمانية في التأثير على السلوك الانتخابي للناخبين.

سادساً: فرضيات الدراسة:

تتلخص فرضيات البحث في فرضية عامة تقول: إن السلوك الانتخابي للمواطن الفلسطيني يتباين من مكان لآخر ومن محافظة لأخرى وفقاً لوجود مجموعةٍ من المؤثرات الجغرافية على ذلك السلوك وتقسيمات المراكز الانتخابية، وتعتمد هذه الفرضية على فرضيات ثانوية هي:

1 -يلعب الانتماء الحزبي دوراً في توجيه سلوك الناخبين.

2 -تتوزع الدوائر الانتخابية بمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة توزيعاً متجانساً مع السكان والمساحة والموارد لكل دائرةٍ انتخابيةٍ.

3 -اختلف السلوك الانتخابي للمواطن الفلسطيني تبعاً لتباين عوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية.

4 -توجد علاقة بين عدد المرشحين لقائمةٍ ما وإجمالي الأصوات التي حصلت عليها.

5 -يؤثر الإنفاق على الحملات الانتخابية في أداء الأحزاب الانتخابي.

6 -في الانتخابات القادمة هل المواطن الفلسطيني بحاجةٍ إلى تشكيلةٍ حزبيةٍ تختلف عن الموجودة حالياً وعن الائتلافات التي تم تشكيلها سابقاً والى نظام انتخابي جديد؟.

7 -أثر عدد المرشحين للقوائم الحزبية على إجمالي الأصوات التي حصلوا عليها.

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع إلى عدة أسباب أهمها:

1 -عدم دراسة الموضوع بشكل مقارن من وجهة نظر جغرافية متخصصة في الجغرافيا السياسية نظراً لحداثة التجربة في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، سوى دراسة عن تجربة انتخابات العام (1996م).

2 -يعتبر هذا الموضوع من الموضوعات الهامة في الفترة الحالية بعد الحديث عن إنهاء الانقسام وإعادة الوحدة الوطنية.

3 -حالة الانقسام التي شهدتها أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والسعي في الفترة الأخيرة لتحديد نظام انتخابي يمثل توافق وطني للخروج من حالة الانقسام التي يعيشها الشارع الفلسطيني.

4 -حالة الحصار التي يشهدها قطاع غزة بعد إعلان نتائج انتخابات العام (2006م).

5 -توافر البيانات والإحصاءات المتعلقة بانتخابات الرئاسة و المجالس التشريعية للأعوام (1996، 2005، 2006م) على التوالي.

6 -ميول الطالبة وشغفها في هذا التخصص ومواضيع الجغرافيا السياسية ومحاولة إضافة جديدة للبحث العلمي.

ثامناً: طرق جمع المعلومات ومصادر البحث:

تم جمع المعلومات من المصادر كالتالي:

1- **المصادر المكتبية** : وتشمل الكتب والمراجع ورسائل الماجستير والدكتوراة والأبحاث حول موضوع الدراسة ، التي تم الحصول عليها من المكتبات العامة والخاصة .

2- **المصادر الرسمية** : وتشمل المعلومات والبيانات والخرائط التي يتم جمعها من :

- لجنة الانتخابات المركزية الفلسطينية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

3- **المصادر شبه الرسمية** : وتشمل المعلومات والدراسات والأبحاث الصادرة عن مراكز البحوث والمؤسسات شبه الرسمية والانترنت وما تتضمنه من تغطية إخبارية وتحليلية للعملية الانتخابية.

4- المصادر الشخصية: وتشمل المعلومات والبيانات التي جمعتها من خلال الزيارات الميدانية ومقابلة المسئولين وقادة الأحزاب السياسية.

تاسعاً: الدراسات السابقة:

سبق الإشارة إلى قلة الدراسات المتخصصة حول الانتخابات في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، من وجهة نظر جغرافية تعتني بالبعد المكاني ومنها دراسة تناولت جغرافية الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1996م) والتي لا تعطي صورة واضحة عن القوى السياسية نظرا لمشاركة فصيل واحد في الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأولى.

ويلاحظ أيضاً ضعف الاهتمام العربي بجغرافية الانتخابات على مستوى الوطن العربي لصعوبة توضيح البعد المكاني للانتخابات ولعدم توفر المعلومات الكافية حول النتائج، وتردد الباحثين في طرق هذا الموضوع لأسبابٍ سياسيةٍ ترتبط بالأنظمة السياسية نفسها، وفيما يلي أهم الدراسات السياسية التي تناولت هذا الموضوع:

أ- الدراسات المحلية:

1 - **دراسة يوسف إبراهيم (2007م)، انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني دراسة في جغرافية الانتخابات،** وتناولت مفهوم جغرافية الانتخابات وأهم مميزات الانتخابات الفلسطينية ومن ثم استعرض الاتفاقيات الفلسطينية "الإسرائيلية"، ودرس قانون الانتخابات والتوزيع الجغرافي للمقاعد، وتعرف على الخصائص الديموغرافية للناخبين الفلسطينيين من حيث التركيب النوعي، مستوى التعليم والدخل، التركيب العمري، ثم درس نتائج التصويت من حيث التوزيع النسبي للمقترعين، توزيع المرشحين الفائزين، وختم بدراسة تفصيلية للخصائص الاجتماعية والمهنية والتعليمية لأعضاء المجلس التشريعي.

2 - **كتاب المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية (2007م)، الانتخابات الفلسطينية الثانية (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي 2005-2006م):** تناول الكتاب عدة فصول بدأ بالبيئة السياسية في فترة ما قبل الانتخابات، قانون الانتخابات الفلسطيني، تلاها دراسة منهجية الاستطلاع في أيام الانتخابات، وتعرف على الخصائص الديموغرافية للناخبين، ثم الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، نتائج انتخابات الحكم المحلي، نتائج الانتخابات التشريعية: نقاط القوة والضعف في الدوائر الانتخابية، السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج، النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين، مشاركة القوى الثالثة في الانتخابات التشريعية الثانية (2006م)، البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني.

3 - **دراسة خليل أبو عرب (2008م)، أثر الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية على التحول الديمقراطي الفلسطيني، دراسة في التخطيط والتنمية السياسية، رسالة ماجستير:** تناولت الدراسة تأثير الانتخابات التشريعية الثانية على التحولات الديمقراطية داخل النظام السياسي، بعد أن فازت حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات، حيث طرحت عدة أسئلة تتعلق بتأثير هذه الانتخابات على مستقبل النظام السياسي الفلسطيني، ودراسة المتغيرات التي أصابت النظام السياسي منذ توقيع اتفاقية أوسلو وصولاً إلى الانتخابات الثانية، التي أحدثت تحولات هامة على الديمقراطية الفلسطينية، وخلصت الدراسة إلى أن الانتخابات ساهمت في تعزيز الحالة الديمقراطية داخل المجتمع الفلسطيني، وأظهرت التطورات السياسية التي أعقبت الانتخابات التشريعية الفلسطينية وما رافقها من رفض دولي لنتائج الاقتراع، أن الانتخابات خلقت واقعاً جديداً بعد مشاركة العديد من القوى والفصائل التي تنافست على مقاعد المجلس

التشريعي حيث عكس ذلك تحولاً ديمقراطياً كبيراً في النظام السياسي الفلسطيني، لأنها أنهت هيمنة الفصيل الواحد على الساحة الفلسطينية، وعززت حالة من الشراكة بين القوى والفصائل التي قامت على مبدأ التنافس بين القوى والأحزاب لتغيير الواقع السياسي للبحث في الدور المطلوب من القوى السياسية على الساحة الفلسطينية في إيجاد معادلة بين الرغبات السياسية للقوى والأحزاب ورغبة الأفراد الذين عبروا عن تمسكهم بالخيار الديمقراطي.

ب- الدراسات العربية:

1 - **دراسة غانم النجار وجاسم محمد كرم، (1987م)** " **السلوك الانتخابي في الكويت: دراسة ميدانية لانتخابات مجلس الأمة الكويتي**" : تناولت الدراسة أهمية البعد التاريخي للعملية الانتخابية وانعكاساته على السلوك الانتخابي للمواطن الكويتي، فضلاً عن تناولها العوامل الجغرافية التي تؤثر في قرار الناخب عند الإدلاء بصوته، كالاتجاه السياسي والقرابة والقبيلة وأثر الجوار وتقديم الخدمة لأبناء الدائرة كما ركزت الدراسة على أهمية الحملات الانتخابية في توعية الناخبين والتأثير في سلوكهم الانتخابي.

2 - **دراسة جاسم محمد كرم، (1988م)** " **جغرافية الانتخابات تطورها ومنهجيتها: دراسة في الجغرافية السياسية**"، تناولت تعريف جغرافية الانتخابات وتطورها وعلاقاتها بالجغرافية السياسية، ولمح بإيجاز إلى مناهج البحث في هذا الحقل وركز على منهجين رئيسيين هما منهجا التحليل الكلي والتحليل المكاني وأشار إلى إمكانية تطبيقهما في الكويت ومصر، واختتم بحثه بخلاصةٍ مفادها: أن هذا الحقل يعد إضافةً جديدةً، وبعداً جديداً للجغرافية السياسية (الأم) بشكلٍ خاصٍ والجغرافية بشكلٍ عامٍ، ودعا في نهاية بحثه إلى استحداث طرق جديدة ونماذج علمية لبيان العلاقة بين البيئة وسلوك الناخبين.

3 - دراسة: **جميل شحادة خليف، (1996م)** "**توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن: دراسة في الجغرافيا السياسية**" **رسالة ماجستير**، تناول من خلال دراسته ملامح تجربة الأردن البرلمانية وتعرض لدراسة النظم الانتخابية في العالم والأردن، كما تعرض لدراسة الخارطة العامة للدوائر الانتخابية، واختتم دراسته بعدة نتائج أهمها: مطالبته بتعديل الخارطة الانتخابية للأردن، وذلك لتحقيق قدراً أكبر من العدالة والتوزيع، فضلاً عن ضرورة تعديل وتطوير النظام الانتخابي المعتمد في الأردن، وأخيراً ذكر بأنه لا بد من نشر البيانات والمعلومات الكافية عن العملية الانتخابية لتمكين الباحثين من دراستها وتحليلها لأن نقصها شكل خللاً كبيراً للباحث أثناء معالجته لموضوع من هذا النوع.

4 – **كتاب محمد محمود الديب (1997م): "الجغرافيا السياسية: منظور معاصر"**: تناول فصلاً خاصاً به هو: (الفصل الخامس) وتناول فيه تعريف الجغرافية الانتخابية وتطورها وعرج في دراسته على التنظيم المكاني للانتخابات وقصد بذلك تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية، ودرس أشكال الانحراف المكاني في الدوائر الانتخابية، وطرق التلاعب بها كما تعرض لمناهج البحث في جغرافية الانتخابات، وذكر منهجين هما: الأول المنهج المساحي والثاني المنهج المكاني، وأخيرا أشار إلى أهمية النظام الانتخابي وأثره في الحياة السياسية، وأوصى الباحثين في هذا الحقل بأن يتوخوا الحذر والحيادية (الموضوعية) عند دراستهم لموضوعٍ من هذا النوع تجنباً لما يمكن للميول السياسية والأحكام المسبقة أن تفعله في مسار البحث ونتائجه.

5 – **دراسة جاسم كرم وجاسم العلي، (1999م)، "تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية – دراسة في جغرافية الانتخابات"**: تناولت التعرف على التحيز في تحديد الدوائر الانتخابية ومعرفة أثر ذلك على نتائج الانتخابات ونجاح بعض الكتل السياسية، ودراسة تطور توزيع الدوائر الانتخابية والمناطق التي تتضمنها في الانتخابات السابقة، والتعرف على تطور التوزيع الجغرافي للسكان في الدوائر الانتخابية من (1962) وحتى (1996م) وتم ذلك باستخدام برنامج الـ(GIS) لتحليل ودراسة الكم الكبير من المعلومات وتوزيعها على الخرائط وتحليل التباين الجغرافي والسياسي للدوائر الانتخابية.

6 – **دراسة عبد الجليل الصوفي (2004م)، "جغرافية الانتخابات في اليمن"**: تناول الدوائر الانتخابية في اليمن وتوزيع الناخبين والمرشحين على الدوائر، كما ناقش النظام الانتخابي في اليمن وأثره على التوزيع الجغرافي للدوائر، وقدم في الفصل الأول تعريفات للجغرافية الانتخابية ومناهج البحث فيها وعلاقتها بالعلوم الأخرى، وفي الفصل الثاني تناول العوامل الجغرافية المؤثرة في الانتخابات، أما في الفصل الثالث فتناول التنظيم المكاني للانتخابات في اليمن. وفي الفصل الرابع والأخير تناول التحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات في اليمن، وفي نهاية الكتاب أشار إلى العديد من النتائج والتوصيات الهامة والمفيدة.

7 – **دراسة سامح عبد الوهاب (2005م)، "خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة:** وفيه تناول التنظيم المكاني للدوائر الانتخابية بالمحافظة، وقام بعمل نموذج اتساق للدوائر الانتخابية في المحافظة وذلك من خلال بناء خرائط مركبة من عدد من المتغيرات التي تتفاعل معاً

بحيث تؤثر في النهاية في تشكيل الظاهرة محل الدراسة، وتظهر في النهاية إلى حدٍ تمثل الدوائر وضعاً متوسطاً بالنسبة لجملة المتغيرات المؤثرة في تشكيل الدوائر الانتخابية في المحافظة.

ج- الدراسات الأجنبية:

هناك العديد من الدراسات الأجنبية التي تناولت موضوع جغرافية الانتخابات وتطبيقاتها في العديد من دول العالم المختلفة، خاصة الدول المتقدمة منها، إلا أننا سنقوم بعرض أبرز تلك الدراسات و منها:

1 - **دراسة [1](Wendy J. Schiller) (1999)** : تناولت الدراسة دور الجغرافيا السياسية في التأثير على الكيفية التي يتم تشكيل التحالفات بناء عليها لتأمين الفوائد التجارية المطلوبة في السياسة الأمريكية. وتعرف الجغرافيا السياسية للصناعة كتقاطع للجغرافيا الصناعية، أي من موقع وسائل الإنتاج، والهيكل المؤسسي للنظام السياسي الذي تعمل فيه. في حالة الولايات المتحدة، هناك لوبي التجارة والصناعات الحساسة المُكون للسياسات التجارية في الكونغرس والسلطة التنفيذية ، حيث يؤثر موقعها الجغرافي بشدة على الاستراتيجيات التي يعتمدونها. وبالتالي تتركز الصناعات في جميع أنحاء الولايات المكتظة بالسكان وتكون أكثر قوة في مجلس النواب مما هي عليه في مجلس الشيوخ. فتكون قاعدتهم في مجلس الشيوخ قوية وكذلك شكل التحالفات مع الصناعات في مجلس الشيوخ. والصناعات التي تتركز في الولايات الأقل سكاناً ستكون أقوى في مجلس الشيوخ، الأمر الذي سيؤدي بها إلى تشكيل ائتلافات قوية في مجلس النواب. تستخدم نظرية الجغرافيا السياسية لتفسير سلوك استيراد/تصدير الصناعات الحساسة عام (1980 و 1990م). وتشير النتائج إلى أن هذه الصناعات تختار شركاء الائتلاف ذوي الدعم الضعيف في مجلس النواب أو الشيوخ عن طريق تمديد الدعم في القاعدة الجغرافية، بدلا من التكرار.

2 - **دراسة [2](James E. Lennertz) (2000):** هدفت الدراسة إلى التعرف على القرارات التي أقرتها المحكمة العليا بالولايات المتحدة خلال هذا العقد بشأن المناطق التي تواجه تحديات دستورية خاصة المقاطعات التي تعاني من الضعف في تمثيل الأقليات والأكثريات فيها. وحددت المواد القانونية لحقوق التصويت في التعديل الرابع عشر بهدف الحصول على مجتمع متعدد الأطياف. وقضت المحكمة بشكلٍ عامٍ على المظهر العدواني في أحياء الأكثرية والأقلية، للخروج بتصنيفات عرقية ضيقة لتحقيق مصالح الدولة العليا. وقامت الدراسة بتحليل وتقييم هذه التطورات

[1] Wendy J. Schiller.(1999), Trade politics in the American Congress: a study of the interaction of political geography and interest group behavior, **Political Geography**, Vol. 18, pp. 769–789.

[2] James E. Lennertz,(2000). Back in their proper place: racial gerrymandering in Georgia, **Political Geography**, vol.19, pp. 163–188.

القانونية، مع التركيز بشكلٍ رئيسيٍّ على الخصومة الأحدث في جورجيا. نظرية الباحث – أن المحكمة قد شوشت فقه التمثيل، وحقوق التصويت والمساواة العرقية بسبب عدم قدرتها على التعامل مع السياسة والجغرافيا ومع دقة الاتساق والعمق في الحكم– وسوف يتم الإجابة عن خمس أسئلة وهي أولاً: هل يمكن أن تقدم المحكمة الشكل المدمج والمنتظم لمفهوم التقييم الصحيح للمسائل القانونية دون إشراك المحاكم في المسائل السياسية المستعصية وغير الحكيمة؟ ثانياً: هل الشكل الغريب كما في العنصرية المروعة التي تشكل "ضرراً بؤرياً" كونها تنص على وقف الطعون المقدمة من المدعين في المنطقة؟ ثالثاً: هل الشكل الغريب للمناطق دليل حاسم على نية التمييز بين المناطق؟ رابعاً: هل "مصلحة المجتمع" معياراً أكثر أهمية من الشكل لتقييم التلاعب بحدود الدوائر الانتخابية والدفاعات؟ خامساً: ما هو الدور القانوني المناسب للمعايير التقليدية للتمثيل الإقليمي والمعايير المسموحة في تقسيم الدوائر؟.

3 - **دراسة [1](Mark E. Rush) (2000):** تستند تحاليل إعادة ترسيم الدوائر ومفهوم الغش على افتراض أن تتألف الهيئة الناخبة بشكلٍ دائمٍ من كافة الكتل العرقية والإثنية أو الحزبية للناخبين. ووفقاً لذلك، تحليل التصويت المستخدم في تحديدٍ ما إذا كانت الدائرة الانتخابية تضم الكتل الدائمة؟ وما إذا كان إجمالي القوة التصويتية لهم تقلصت بسبب إعادة ترسيم حدود الدوائر؟. وفي هذا البحث، أثبت الباحث أن هذا الافتراض لا يقيم إعادة تقسيم الدوائر الحزبية لأن الكتل الحزبية للناخبين ليست دائمة. بدلاً من ذلك،التغييرات الخاصة بالشخصيات الحزبية لشغل الوظائف، والمنافسة الانتخابية، وإعادة تقسيم الدوائر. هذه النتائج لا تتناقض فقط مع التحليلات السائدة لإعادة الترسيم، ولكن تؤدي أيضاً إلى تقويض منطق إعادة الترسيم العلاجية.

4 – **دراسة [2](R.J. Johnston & other's) (2001):** معظم دراسات السلوك الانتخابي البريطاني ركزت على الفئات والتأثيرات التركيبية في اختيار الحزب، مع إعطاء أهمية قليلة للتأثيرات الأخرى مثل: الاختلافات المكانية في أنماط اختيار الحزب. الأبحاث الأخيرة تهتم بدراسة الترابط بين المواقع الاجتماعية والمكانية وكيفية تأثيرها على الكيفية التي يصوت بها الناس، وهو ما تحلله هذه الورقة باستخدام مجموعةٍ كبيرةٍ من البيانات الأسرية. بواسطة تحديد المشاركين في الأوساط الاجتماعية المحلية، فضلاً عن فئاتهم واعتبارات أخرى، مما يعطي مؤشراً على الكيفية التي صوت بها الناس في الانتخابات العامة لعام (1997م) والذي انعكس بنفس القدر على المكان الذي يعيشون فيه، وعلى ما بين الفئات الاجتماعية التي ينتمون إليها.

[1] Mark E. Rush.(2000)Redistricting and partisan fluidity: do we really know a gerrymander when we see one?, **Political Geography**, vol.19,pp 249-260.

[2] R.J. Johnston & other's. (2001), " Social locations, spatial locations and voting at the 1997 British general election: evaluating the sources of Conservative support". **Political Geography**, vol. 20, pp. 85–111.

5 - **دراسة [1](Danile Z. Sui*, Peter J. Hugill) (2002):** تناولت الدراسة إقبال الناخب وعلاقته المفترضة مع نتائج التصويت من خلال التصويت على مستوى الدائرة الانتخابية. من خلال مطابقة العنوان باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، فمن خلال توقيع التوزيع الجغرافي للناخبين (الناخبين المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم وغير الناخبين) المسجلين الذين لم يدلوا بأصواتهم في الاستفتاءات المحلية الثلاث الأخيرة في كوليج ستيشن، تكساس. قمنا بعد ذلك بتحديد نطاق حساسية، الدرجة الثانية من التحليل المكاني للتوزيع المكاني للتحول في التصويت، واتبعها تحليل التوزيع المكاني لنتائج التصويت باستخدام أسلوب (Getis–Ord's Gi) الإحصائي. وجد الباحث أن التحول في التصويت يتأثر بشكلٍ كبيرٍ بعلاقة الجوار في الأحياء من قبل الناخبين. وأن توزيع التحول في التصويت على نطاقٍ واسعٍ ومتوسطٍ وكبيرٍ، ونتائج التصويت أعطت نتائج تظهر حالةً من الاستقطاب الحاد بين القيم العالية والمنخفضة. كان التحول في التصويت يميل إلى أن يكون موحد/منتظم على مستوياتٍ متوسطةٍ وفي نفس الوقت موزعة بشكل عشوائي على المستويات الصغيرة والكبيرة على حدٍ سواء، يبدو أن هناك مجموعات أقل في نتائج التصويت وبالتالي لا يوجد تأثير للجوار. إن الخلط في تحول إقبال الناخبين، نمط موحد/منتظم على نطاقٍ صغير، عشوائي على نطاقٍ متوسط، ولكن متفاوت على نطاقٍ واسع، ونتائج التصويت تعطي تأثيراً قوياً للجوار.

6 - **دراسة (Iain MacAllister 1, Edward Fieldhouse & Andrew Russell) (2002)[2]:** تناولت الدراسة صعود حزب العمل البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية وذهاب الحزب الليبرالي مرة أخرى إلى المعتزل والمناطق النائية "سلتيك فرينج"، حيث لا تزال الهوية المحلية والدين بدلاً من الانقسامات السياسية المهيمنة. وبالتالي ناضل الحزب للخروج من "معاقل" الليبرالية منذ ذلك الحين. ومع ذلك، في الانتخابات العامة سنة (1997م) فاز الحزب الديمقراطي الليبرالي بـ (46) دائرةً انتخابية، وكانت أفضل نتيجة لهم منذ عام (1929م)، رغم انخفاض حصتها من الأصوات الوطنية. في حين أن أنماط التصويت التاريخية ومستوى المطابقة الدينية يمكن أن تساعد في تفسير نجاحهم في الحصول على مقاعد المعاقل التقليدية، وبالتالي يجب أن ننتقل إلى الأسباب المعاصرة لماذا تمكن الحزب من تحقيق مكاسب في مناطق الضعف التاريخي؟. ويرجع ذلك إلى سد فجوة المصداقية من خلال النجاح على الصعيد المحلي أو في الانتخابات الفرعية التي كانت حيوية خاصة بالنسبة للحزب. وهو أمرٌ مكتسبٌ بناءٌ على أساس

[1] Danile Z. Sui & Peter J. Hugill,(2002). A GIS-based spatial analysis on neighborhood effects and voter turn-out: a case study in College Station, Texas, **Political Geography**, vol.21, pp. 159-173.

[2] Iain MacAllister, Edward Fieldhouse & Andrew Russell. (2002), " Yellow fever? The political geography of Liberal voting in Great Britain", **Political Geography,** vol. 21, pp. 421–447.

من المقابلات النوعية مع حزب النخبة ودراسات الحالة في الدوائر الانتخابية الرئيسية، وأثناء التحليل على أساس دعم الحزب الديمقراطي الليبرالي في عام (1997م). وجدت النماذج التي تتضمن بيانات عن الأنماط التاريخية والديموغرافية وعلى البيئة السياسية المحلية لتكون ناجحة وخاصة في تفسير الدعم للحزب.

7 - **دراسة [1](Brian F. Schaffner) (2006):** درس إلى أي مدى تعد الانتخابات أداة مفيدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً في قدرة المواطنين على الحصول على معلومات حول المرشحين المتنافسين في تلك المسابقات؟. في هذا البحث سيتم اختبار وضوح الحملات الانتخابية للمرشحين في انتخابات الكونغرس عن طريق تحليل استراتيجيات الحملات الانتخابية للمرشحين والأحزاب السياسية في الأسواق ووسائل الإعلام والدوائر بالمقاطعات في أنحاء الولايات المتحدة. تبين أن هذا التخصيص لا يستند فقط على القدرة التنافسية للحملات، ولكن أيضاً وفقاً للتكلفة والوصول إلى وسائل الإعلام التي تسيطر على مناطق في الكونغرس. وعموماً فإن النتائج تشير إلى أهمية الاعتبارات الجغرافية السياسية لتفسير التباين الكبير في بث الدعاية سواء عبر أو داخل الأحياء في الكونغرس خلال الحملات.

8 - **دراسة [2](Raphael J. Sonenshein, Mark H. Drayse) (2006):** تتشكل السياسات الحضرية بالهجرة الداخلية الواسعة. هل التحالفات التي تنشأ في بيئة حضرية شهدت عوامل ديموغرافية دراماتيكية وتغيرات سياسية؟. تبحث هذه الدراسة في الانتخابات البلدية الأولية للوس أنجلس لعام (2001 و 2005م). هذه الانتخابات التمهيدية غير الحزبية تساهم في توفير وسائل فعالة لقياس التحالفات الأساسية للمرشحين على مستوى المدينة. متغيرنا المستقل هو التصويت لصالح المرشح أنطونيو فيلارايجوسيا، وهو مرشح ليبرالي لاتيني مرتبط صعوده بالجاليات المهاجرة، على التوالي ضد جيمس هاهن، وهو مرشح أبيض من جذور أفريقية في المجتمع الأمريكي. ظهرت ثلاثة تحالفات أساسية في الانتخابات التمهيدية. في كلٍ من عام (2001 و 2005م)، استفاد فيلارايجوسا من تشكيل ائتلاف مستقر حشد من خلاله دعم المجتمع اللاتيني مع بعض الدعم من الليبراليين البيض. وكان دعم هان قد تقلص بين الأمريكيين الأفارقة بحلول عام (2005م). كان هناك القليل من الأدلة على ائتلاف الألوان في أي من الانتخابات التمهيدية. برز تحالف ثالث، البيض يقودون ائتلاف معتدل من الأمريكيين الأفارقة وممن هم من أصل لاتيني،

[1] Brian F. Schaffner. (2006) The political geography of campaign advertising in U.S. House elections, **Political Geography**, vol. 25, pp.775-788.

[2] Raphael J. Sonenshein, Mark H. Drayse.(2006), Urban electoral coalitions in an age of immigration: Time and place in the 2001 and 2005 Los Angeles mayoral primaries**. Political Geography**, vol.25,pp. 570–595.

وكان هناك استقرار كبير في الانتخابات بشكلٍ غير متوقع. إذا كانت انتخابات لوس أنجلس حزبية مثل مدينة نيويورك، فإن صعود تحالف المرشحين سيكون له مسار واضح في الانتخابات العامة بفوز الحزب الجمهوري في الانتخابات التمهيدية. برزت أهمية البعد المكاني للتصويت في الانتخابات التمهيدية. وقد تعزز تصويت الكتلة العنصرية والعرقية وفقاً لتركيزات المجموعات العرقية السكنية في لوس أنجلس. نستنتج أن المكان والزمان مرتبطان ببعضهما البعض في بناء وصيانة التحالفات السياسية المرتبطة بالهجرة.

9 - **دراسة [1](Barney Warf) (2006)**: تعد علمية الفرز الدقيق لبطاقات الاقتراع أمراً أساسياً من وظائف الديمقراطية. في الانتخابات الأخيرة، خاصة الرئاسية عام (2000م)، حيث ظهرت مخاوف شديدة بأن عملية فرز الأصوات لم تكن دقيقة. وتبحث هذه الورقة تقنيات التصويت الرئيسية، المزايا والعيوب، وأهمية البطاقات المتبقية عبر مقاطعات الولايات المتحدة في الانتخابات الرئاسية لعام (2000 و 2004م). في انتخابات عام (2000م) كان (1.9) مليون بطاقة اقتراع باطلة، وكذلك أكثر من (2.3) مليون عام (2004م). الدراسة حاولت الإجابة عن ثلاث أسئلة أساسية: (1) هل تقنيات التصويت تميل لصالح حزب سياسي واحد على حساب منافسيه؟، (2) هل تقنيات التصويت تميل لصالح مجموعة إثنية على حساب الأخرى؟، (3) هل تقنيات التصويت تميل لصالح المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية؟، توصلت الدراسة إلى عدم وجود مثل هذا التحيز على المستوى الوطني، بالرغم من احتمال وجود تحيز تبقى المحلية سؤالاً مفتوحاً. وبالتالي فإن استنتاج الروابط لهذه القضايا في النقاش الجاري اليوم حول إصلاح تقنيات التصويت.

10 - **دراسة [2](Ron Johnston, Charles Pattie) (2008):** درسا فيه دور المال في الانتخابات وهو جذب اهتمام كبير المعاصرة ، وذلك بسبب احتمالات الفساد في النظم الانتخابية والسياسية. في جزء منه، ويستند هذا القلق على الاعتقاد بأن الأمور المالية في تلك الانتخابات، وكيف أن إنفاق الكثير من الأحزاب والمرشحين على حملاتهم الانتخابية يمكن أن تؤثر في عدد الأصوات الفائزة.

[1] Barney Warf. (2006), " Voting technologies and residual ballots in the 2000 and 2004 presidential elections", **Political Geography**, vol. 25, pp. 530-556.
[2] Ron Johnston, Charles Pattie,(2008). Money and votes: a New Zealand example, **Political Geography**, vol. 27. pp. 113- 133.

د- ملخص الدراسات السابقة:

لقد أجمعت الدراسات السابقة على ما يلي:

1. أجمعت الدراسات المحلية على دراسة خصائص الناخبين الديموغرافية التي تناولت انتخابات عام (1996م)، وقانون الانتخابات الفلسطيني، منهجية الاستطلاع في أيام الانتخابات، خصائص الديموغرافية للناخبين، ثم الانتخابات الرئاسية الفلسطينية، نتائج انتخابات الحكم المحلي، نتائج الانتخابات التشريعية: نقاط القوة والضعف في الدوائر الانتخابية، السلوك الانتخابي بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية، فوز حماس في الانتخابات التشريعية: الأسباب والنتائج، النوع الاجتماعي ومواقف الناخبين، مشاركة القوى الثالثة في الانتخابات التشريعية الثانية (2006م)، البنية السياسية والاجتماعية للمجلس التشريعي الثاني، تأثير الانتخابات التشريعية الثانية على التحولات الديمقراطية داخل النظام السياسي، بعد أن فازت حركة المقاومة الإسلامية حماس بالانتخابات.

2. فيما يتعلق بالدراسات العربية فقد ركزت على: دراسة مناهج البحث في جغرافية الانتخابات، ودراسة خريطة الدوائر الانتخابية، السلوك الانتخابي للناخب، وأهمية الحملات الانتخابية في توعية الناخبين والتأثير في سلوكهم، دور التنظيم المكاني للانتخابات، طرق التلاعب و التحيز في تحديد الدوائر الانتخابية، وتطور التوزيع الجغرافي للسكان في الدوائر الانتخابية.

3. أما الدراسات الأجنبية فركزت أهمية على: عملية الفرز الدقيق لبطاقات الاقتراع والبطاقات المتبقية ، قياس التحالفات الأساسية للمرشحين على مستوى المدينة، مدى وضوح الحملات الانتخابية للمرشحين، تحليل استراتيجيات الحملات الانتخابية للمرشحين والأحزاب، الأنماط التاريخية والديموغرافية وعلى البيئة السياسية المحلية لتكون ناجحة وخاصة في تفسير الدعم للحزب، إقبال الناخب وعلاقته مع نتائج التصويت من خلال التصويت على مستوى الدائرة الانتخابية، الاختلافات المكانية في أنماط اختيار الحزب،الترابط بين المواقع الاجتماعية والمكانية وكيفية تأثيرها على الكيفية التي يصوت بها الناس، تحليل التصويت في تحديد ما إذا كانت الدائرة الانتخابية تضم الكتل الدائمة وما إذا كانت إجمالي القوة التصويتية لهم تقلصت بسبب إعادة ترسيم حدود الدوائر، دور القضاء في حل مشاكل الدوائر الانتخابية التي تعاني من الأقليات والأكثريات العرقية للحصول على مجتمع متعدد الأطياف، دور الجغرافيا السياسية في التأثير على الكيفية التي يتم تشكيل التحالفات بناء عليها لتأمين الفوائد التجارية المطلوبة في السياسة الأمريكية.

4. دعت الدراسات السابقة إلى استحداث طرق جديدة ونماذج علمية لبيان العلاقة بين البيئة وسلوك الناخبين والمطالبة بتعديل الخارطة الانتخابية لتحقيق قدر أكبر من العدالة في التوزيع، وضرورة نشر بيانات ومعلومات كافية عن العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بهذه الدراسة عن الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد تميزت بأنها الأولى في المقارنة بين حدثين انتخابيين خاصة عن الضفة والقطاع، وقد اتفقت مع الدراسات العربية السابقة في اشتمالها على الكثير من المواضيع التي بحثتها هذه الدراسات.

عاشراً: مصطلحات الدراسة[1]:

1. **بطاقة اقتراع:** الاستمارة الرسمية التي يعلّم عليها الناخبون خياراتهم لمصلحة مرشح أو أكثر، أو حزب أو أكثر، أو في شأن مسألة مطروحة على الشعب في استفتاء عام.
2. **بطاقة صحيحة:** كل بطاقة اقتراع مُخرَجة من الصندوق عند فرز الأصوات، وتكون معلَّمة بحسب الأصول بحيث يمكن عدّها لمصلحة مرشَّح أو حزب سياسي معيَّن.
3. **تحديد الدوائر الانتخابية:** عملية تعيين حدود الدوائر بغرض تخصيص المقاعد، وهي تقوم على تجميع قسم من السكان وفق خصائص محدَّدة.
4. **تسجيل الناخبين:** واقعة تسجيل أسماء الناخبين المقبولين والتفاصيل الأخرى المتعلّقة بهم في سجلّ للناخبين على لائحة خاصة بالناخبين.
5. **حملة انتخابية:** الأنشطة السياسية التي يقوم بها الطرف المرشح، بما فيها اللقاءات والتجمّعات والخطابات والمواكب، وكذلك استخدام وسائل الإعلام لإطلاع الناخبين على سياسات وبرامج مرشَّح أو حزب سياسي معيَّن، بهدف الحصول على أصوات.
6. **دائرة انتخابية:** تقسيم جغرافي للبلد لأغراض انتخابية، ويصوّت الناخبون داخل الدائرة لانتخاب مرشّح أو أكثر لتمثيلهم في هيئة تشريعيَّة. وبحسب النظام الانتخابي المعمول به، يمكن أن يمثل البلد بأسره دائرة انتخابية واحدة أو دوائر عدة محدَّدة جغرافياً. يمكن أن تسمّى الدائرة فردية إذا كانت لا تنتخب سوى ممثّل واحد، أو متعدّدة المقاعد إذا كان لها ممثّلون عدة.
7. **رقابة انتخابية:** مجمل الأنشطة التي تتضمّن صلاحيّة مراقبة العملية الانتخابية والتدخل فيها إذا لم تُحترم القوانين والأنظمة.
8. **صندوق الاقتراع:** الحاوية التي يودع فيها الناخبون بطاقات اقتراعهم بعدما يكونوا قد علّموا عليها خياراتهم من المرشحين أو الأحزاب السياسية.
9. **فرز الأصوات:** العملية التي تقوم، عند انتهاء الاقتراع، على إفراغ الصناديق من بطاقات الاقتراع المعلّمة من قِبل الناخبين، وتصنيفها، وتحديد صحتها، وعدّها ووضع بيان بها.
10. **قانون الانتخاب:** التشريع أو مجمل القوانين والأنظمة التي ترعى الصيرورة الانتخابية وجميع العمليات والأنشطة المرتبطة بها.

[1] موقع المرصد العربي للانتخابات: http://www.arabew.org

11. **مراقبة انتخابية:** الأنشطة التي يقوم بها شخص مخوَّل جمع المعطيات وإبداء الآراء النيّرة في ما يخصّ الانتخابات والنظام الذي تجري في إطاره. لا يجوز لهذا الشخص التدخل في العملية، وإذا تصرّف كوسيط أو مستشار تقني، عليه ألا يُعرَّض مهمّاته الرقابيّة الأساسية للخطر.
12. **مرشَّح:** شخص يرشّح نفسه إلى الانتخابات كي يتمّ انتخابه. يمكن أن يكون المرشَّحون متَبنّين من قِبل حزب سياسي أو مستقلّين.
13. **مشاركة انتخابية:** نسبة الناخبين الذين اقترعوا فعلاً في استحقاقٍ انتخابيٍ قياسياً على عدد الناخبين المقبولين للاقتراع.
14. **مكان الاقتراع:** مبنى أو موضع تقع فيه مكاتب اقتراع مستقلّة عدة.
15. **ناخب:** كل شخص تتوافر فيه الشروط المذكورة في الدستور أو القانون أو قانون الانتخاب ليكون مقبولاً للاقتراع عند انتخاب هيئة تشريعية.
16. **نظام انتخابي:** مجمل الآليات التي تتيح للهيئة الناخبة أن تحظى بتمثيل داخل حكومة منتخبة وأن تصوّت لانتخاب ممثّليها في الهيئة التشريعية. ويتضمَّن النظام أيضاً صيغاً تسمح بتحويل الأصوات إلى مقاعد داخل الهيئة التشريعية.
17. **نفقات انتخابية:** النفقات التي يتحمَّلها مرشّح أو حزب سياسي خلال حملة انتخابية بهدف التماس الأصوات وتأمين انتخابه. غالباً ما تخضع هذه النفقات لحدود قصوى ينبغي عدم تجاوزها، ويحدّد القانون عادةً ما يمثل نفقات كهذه.
18. **إعادة توزيع الدوائر:** تعديل دوري لحدود الدوائر الانتخابية بهدف الوصول إلى نوع من التوازن بين هذه الدوائر، عقب تغيّرات سكانية أو في عدد مقاعد الهيئة التشريعية.
19. **النمذجة الكارتوجرافية أو خرائط الدليل المدمج:** هي إحدى الطرق الكارتوجرافية المركبة التي تعتمد على بناء خرائط مركبة من عدد من المتغيرات، التي تتفاعل معاً بحيث تؤثر في تشكيل ظاهرة جغرافية ما.
20. **نموذج اتساق الدوائر الانتخابية:** هو الوصول إلى خريطة تعتمد على عدد من المتغيرات المختلفة المتفاعلة والتي تظهر في النهاية إلى حد تمثل الدائرة وضعاً متوسطاً بالنسبة لجملة المتغيرات المؤثرة في تشكيل الدوائر، ومن ثم فإن الدوائر التي تحقق معدل مرتفع من الاتساق هي دوائر تعد محددة بشكل مقبول، في حين تعد الدوائر التي انخفض فيها معدل الاتساق بحاجة إلى إعادة تحديد.
21. **البطاقات البيضاء:** هي تلك البطاقات التي لم تحمل أي إشارة تدل على اختيار الناخب لشخص أو عدة أشخاص ليمثلوه في المجلس ويلاحظ تباين التوزيع الجغرافي لتلك البطاقات.

22. **<u>البطاقات الباطلة (غير الصحيحة):</u>** هي الأصوات التي لا تحتسب في عملية عد وفرز الأصوات بسبب ارتكاب الناخب لخطأ ما في تعبئتها مما يجعل من الصعب تحديد خياره بين مختلف المرشحين أو الأحزاب، كأن يؤشر عليها لصالح عدد من المرشحين يفوق عدد الممثلين المحددين عن دائرته الانتخابية على سبيل المثال.

حادي عشر: مناهج الدراسة وأساليبها:

في هذه الدراسة هناك مناهج عديدة لكل منها ضرورتها وأهميتها، وهي كالتالي:

1. **المنهج الأصولي:** الذي نتعرف من خلاله على ماهية جغرافية الانتخابات.
2. **المنهج المساحي:** لتوضيح أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على الاختلاف المكاني في نتائج التصويت
3. **المنهج المكاني السلوكي:** لمعرفة أثر خصائص الفرد سواء كان ناخباً أو مرشحاً على السلوك الانتخابي.
4. **المنهج المقارن:** للمقارنة بين بعض المتغيرات الخاصة بانتخابات (1996 و 2006م) ونتائجهما.

ثاني عشر: طرق معالجة وتحليل البيانات:

1. استخدام برنامج الـ (Arc Map 9.3) للاستفادة منه في عمل مختلف الخرائط وتحليلها.
2. الاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي الـ (SPSS15) لاستخراج الانحراف المعياري والمتوسط ومعامل الارتباط بيرسون ومعادلة الانحدار.
3. استخدام برنامج (Microsoft Excel 2007) لتفريغ الجداول المتفرقة وبناء قاعدة بيانات للخرائط.
4. اختبار (t) للتعرف على الارتباط بين العناصر هل هو ناتج عن الصدفة ام انه ارتباط حقيقي.
5. معادلة التغير الأسي لاستخراج بيانات السكان لعام (1996 و 2006م) بناء علي بيانات التعدادات السكانية (1997 و 2007م).

$$ك_2 = ك_1 هـ^{ن ر}$$

حيث أن:

ر = معدل التغير السنوي.

$ك_2$ = عدد السكان في التعداد أو التقدير الثاني.

$ك_1$ = عدد السكان في التعداد أو التقدير الأول.

ن = الفترة الزمنية الفاصلة بين التعدادين أو التقديرين.

هـ = القوى الأسية التي يرفع إليها معدل النمو والزمن ومقدارها ثابت يساوي 2.71828، وقيمة لوغاريتم هذا الرقم = 0.4342945، أي بالتقريب 0.4343، والقوى الأسية هي معكوس اللوغاريتم الطبيعي للرقم (1).

وبالتعويض عن قيمة (ر) تصبح الصيغة:

معادلة التغير السكاني:

$$r = \frac{\log \frac{p_1}{p_2}}{n \log e}$$

ثلاثة عشر: المشاكل والصعوبات التي واجهت الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهت الطالبة في قلة البيانات السكانية المتوفرة عن عام (1996م) نتيجة إجراء أول تعداد إحصائي سكاني في العام الذي يلى عقد الانتخابات أي عام (1997م) و التعداد الثاني تم عام (2007م) مما اضطر الطالبة إلى استخراج البيانات بطريقة التغير الأسي فيما يتعلق بأعداد السكان أما باقي المتغيرات التي تم تناولها فتم إلغاؤها لعدم توافر البيانات، وكذلك قلة المعلومات التفصيلية لانتخابات المجلس التشريعي الأول عام (1996م) وبالتالي تم الاكتفاء بالبيانات الموجودة في تقرير انتخابات (1996م).

كذلك قلة الكتب العربية المتخصصة في جغرافية الانتخابات مما دفع الطالبة إلى البحث عنها في شبكة الانترنت حيث تم تحميل أعداد مجلتين متخصصتين في الجغرافيا السياسية ودراسات الانتخابات.

أربعة عشر: محتوى الدراسة:

تتكون هذه الدراسة من خمس فصول، بالإضافة إلى ملخصين باللغة العربية والإنجليزية، ثم الخاتمة وما تتضمنه من النتائج والتوصيات وفيما يلي عرض ملخص لفصول الدراسة:

1 –تناول **الفصل الأول** الإطار العام للدراسة من خلال ثلاثة عشر عنوانا هي: موضوع الدراسة، منطقة الدراسة، حدود الدراسة، الأهمية والأهداف، الفرضيات وأسباب اختيار الموضوع، الدراسات السابقة، طرق جمع المعلومات ومصادر البحث، مصطلحات الدراسة، مناهج الدراسة وأساليبها، طرق معالجة وتحليل البيانات، المشاكل والصعوبات التي واجهت الدراسة ومحتوى الدراسة.

2 -فيما احتوى **الفصل الثاني** على دراسة الخصائص السياسية والبشرية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1996 – 2006م) من خلال خمس مباحث هي: الأوضاع السياسية قبل الانتخابات (1996 – 2006م)، مراحل التجربة الانتخابية، العوامل البشرية المؤثرة في الانتخابات، التوزيع الجغرافي للدوائر والمراكز الانتخابية، التوزيع الجغرافي للمرشحين، ومحاولة التعرف على نوع العلاقة بين الإنفاق على الحملات الانتخابية وحصول الأحزاب على أصوات الناخبين لعام (2006م).

3 -اشتمل **الفصل الثالث** على دراسة للفصائل والقوى السياسية التي شاركت في الانتخابات والقوى التي لم تشارك من خلال ثلاثة مباحث وهي: القوى المشاركة في انتخابات (1996م)، القوى التي لم تشارك (1996م)، القوى المشاركة في انتخابات (2006م)، القوى التي لم تشارك (2006م).

4 -وأُفرد **الفصل الرابع** لدراسة التحليل الجغرافي للانتخابات من خلال تحليل نتائج انتخابات 1996م،جغرافية الدعم للفصائل المشاركة، ومن ثم تحليل نتائج انتخابات (2006م)، جغرافية الدعم لقوائم 2006م،واختتم الفصل في تحليل خريطة الدوائر الانتخابية تمثيل المحافظات في المجلس التشريعي، الكشف عن التزوير الجغرافي.

5 -وتضمن **الفصل الخامس** تحليل مخرجات صناديق الاقتراع عن طريق دراسة البطاقات البيضاء، الباطلة، ثم دراسة الغياب وصولاً إلى الأصوات المهدرة، وتم دراسة العلاقة بين الأمية ومخرجات صناديق الاقتراع المختلفة.

6 -وأخيراً كانت **الخاتمة** والتي اشتملت على النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، تتبعها قائمة بالمراجع العربية والأجنبية ثم ملاحق الدراسة.

الفصل الثاني: الخصائص السياسية والبشرية للعملية الانتخابية

أولاً: المتغيرات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: مراحل التجربة الانتخابية.

ثالثاً: العوامل البشرية المؤثرة في الانتخابات.

رابعاً: التوزيع الجغرافي للدوائر والمراكز الانتخابية.

خامساً: التوزيع الجغرافي للمرشحين.

سادساً: العلاقة بين الإنفاق والأداء الانتخابي.

الخصائص السياسية والبشرية للعملية الانتخابية

مرت الضفة الغربية وقطاع غزة بعدة متغيرات سياسية ساهمت في تشكيل المجتمع والحياة السياسية، من انتفاضة الحجارة عام (1987م) مروراً بمؤتمر مدريد (1991م) وصولاً إلى توقيع اتفاقية أوسلو (1993م) وما ترتب عليها من قيام ما يعرف بمناطق الحكم الذاتي وبالتالي تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، والتفاوض على خارطة الطريق لقيام دولة فلسطينية وعندما فشلت جميع مساعي التفاوض وخاصة بعد زيارة رئيس حكومة "إسرائيل" – شارون– للمسجد الأقصى واندلاع انتفاضة الأقصى في (28 سبتمبر 2000م).

وساهمت جميع المتغيرات السابقة بمرور العملية الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعدة مراحل وانقطاعها خلال (عشرة سنوات) وعودتها مرة أخرى عام (2006م) بعد التوافق الوطني في القاهرة (2005م) بين الفصائل على ضرورة إجراء انتخابات تحت مظلة توافق وطني.

ويعتبر العنصر البشري من مقومات العملية الانتخابية بالإضافة إلى المتغيرات السياسية ومن العناصر المؤثرة على سير العملية الانتخابية ونتائج التصويت نتيجة تباينها من دائرة انتخابية إلى أخرى ومن مركز انتخابي إلى آخر، وبالتالي فإن الخبرة الانتخابية تؤثر على مدى الوعي لدى الناخب بأهميتها وتفهمها لمخرجات هذه العملية وما تنتجه من فصائل وقوى سياسية تمارس العمل السياسي نيابة عنهم.

وتشكل العديد من العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها بالإضافة إلى التباين الإقليمي لتوزيع الناخبين وتركيبهم العمري أجزاء متكاملة في فوز مرشح دون الآخر ومن خلال توزيع الناخبين وكثافتهم الأمر الذي يؤدي إلى أن صوت الناخب في دائرة يؤدي إلى فوز مرشح بينما في دائرة ثانية قد يؤدي إلى فوز عدة مرشحين.

أولاً: المتغيرات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة

تأثرت الحياة الانتخابية في الأراضي الفلسطينية بظروف عدة أدت في بعض الأحيان إلى توقف العمل بها وتعطيلها لفترة من الوقت وتحديداً خلال الفترة من (1999 حتى 2006م) نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها الضفة الغربية وقطاع غزة كالتالي:

1) الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987م):

بدأت الانتفاضة الفلسطينية الأولى بقطاع غزة ضد الاحتلال "الإسرائيلي" في ديسمبر (1987م) وامتدت إلى أرجاء الضفة الغربية وشملت القدس وكانت السمة البارزة للانتفاضة هي: بعدها الشعبي بالمظاهرات الحاشدة والإضرابات والعصيان المدني ضد الاحتلال مثل: عدم دفع الضرائب، مقاطعة البضائع "الإسرائيلية". وقذف جنود الاحتلال بالحجارة، عادة على يدي الأطفال والشبان الصغار. وتعتبر الانتفاضة الفلسطينية مرحلة جديدة في الصراع "الإسرائيلي" – العربي منذ قيام "إسرائيل"، إذ انتقل الكفاح الفلسطيني إلى داخل الأراضي الفلسطينية بعد أن كان خارجها.

مرت الانتفاضة بعدة مراحل كالتالي:

أ) المرحلة الأولى: بدأت على شكل مظاهرات شعبية انطلقت من معسكر جباليا، في (8) ديسمبر (1987م)، وانتهت في (يناير 1988م) احتجاجاً على دهس العمال الأربعة.

ب) المرحلة الثانية: استمرت من (يناير حتى مارس 1989م)، حيث اتسعت الانتفاضة لتشمل كل المناطق المحتلة، وتشكلت القيادة الوطنية الموحدة وحركة حماس والجهاد الإسلامي وأعلنوا عن الانتفاضة التي استخدمت الحجارة والإضرابات كوسيلة للمقاومة .

ج) المرحلة الثالثة: منذ نهاية (مارس 1989م حتى يونيه 1990م)، حين بدأت الجهات التنظيمية والاجتماعية والإدارية والسياسية، تقوم بعملها وأخذت الطابع المسلح.

د) المرحلة الرابعة: تعتبر مرحلة انتقالية واستمرت من مؤتمر مدريد (1991م) مروراً بتوقيع اتفاق أوسلو (1993م) حتى دخول السلطة الوطنية في (1994م).

شارك في الانتفاضة الأولى (اثنا عشر) تنظيماً، كان لكل منهم دوره ومشاركته في الانتفاضة، وهي "حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، وحركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح"، والقيادة الوطنية الموحدة"، وحركة الجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وحزب الشعب الفلسطيني، وجبهة التحرير العربية، وجبهة النضال الشعبي، وفتح الانتفاضة". كما شارك فيها أفراد تابعون لحركات أخرى، لها قيادات خارج الأرض المحتلة، كبقية الفصائل العشر المعارضة لاتفاق أوسلو والموجودة في سورية، مثل: الجبهة الشعبية القيادة العامة، كذلك جماعة أبي العباس، التي انشقت عن القيادة العامة، كذلك أتباع حزب التحرير. فكل هؤلاء شاركوا في الانتفاضة، وللكثير منهم نشاط مستقل ومتميز ومستمر.

حققت الانتفاضة الأولى نتائج سياسية غير مسبوقة، إذ تم الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني عبر الاعتراف الإسرائيلي الأميركي بسكان الضفة والقدس والقطاع على أنهم جزءاً من الشعب الفلسطيني وليسوا أردنيين. أدركت "إسرائيل" أن للاحتلال تأثيراً سلبياً على المجتمع الفلسطيني كما أن القيادة العسكرية أعلنت عن عدم وجود حل عسكري للصراع مع الفلسطينيين، مما يعني ضرورة البحث عن حل سياسي بالرغم من الرفض الذي أبداه رئيس الوزراء آنذاك "إسحق شامير" عن بحث أي تسوية سياسية مع الفلسطينيين.

2) مؤتمر مدريد نوفمبر (1991م):

أدت هزيمة العراق خلال حرب الخليج الثانية إلى ارتياح في داخل المجتمع الإسرائيلي نتيجة انتهاء أي تهديد محتمل من "الجبهة الشرقية" واستبعاد فكرة احتمال تشكيل قوات تحالف عربية لمهاجمة إسرائيل، مما أدى إلى تغير الشعور "الإسرائيلي" بالتهديد فاكتسبت "إسرائيل" القدر الكافي من الثقة الذي يمكنها من القيام بمبادرات سياسية أكثر خطراً وأراد كلٍ من الرئيس جورج بوش الأب وحلفائه الأوروبيين والعرب استخدام نتائج الحرب كنقطة انطلاق لعملية سلام بين العرب و"إسرائيل". فجاء مؤتمر مدريد الذي شكل بداية لمفاوضات السلام الثنائية بين "إسرائيل " والدول العربية وتم التشاور مع الفلسطينيين حول حكم ذاتي.

3) اتفاق أوسلو سبتمبر (1993م):

تم إجراء عدد من المفاوضات غير العلنية بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين" في النرويج التي أدت إلى التوصل لاتفاق أوسلو وبالتالي انسحاب "إسرائيلي" تدريجي من المدن الفلسطينية، بدءاً بغزة وأريحا أولاً عام (1994م)، وتواصل مع باقي المدن باستثناء القدس وقلب مدينة الخليل، مما يتنافى مع الاتفاق. وسبق التوقيع تبادل عدد من الرسائل تعترف فيها منظمة التحرير بحق "إسرائيل" في الوجود وتتخلى عن اللجوء إلى الإرهاب. في المقابل تلتزم "إسرائيل" بإيجاد حل سلمي للصراع "الإسرائيلي" الفلسطيني واعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل الشعب الفلسطيني.

4) قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (1994م):

تم إنشائها لتشكل بداية مرحلة جديدة ولتحل مكان الإدارة المدنية "الإسرائيلية" تنفيذاً للاتفاقات الموقعة. وفي سبتمبر من عام (1994م) تم توقيع اتفاق جديد سمي بـ "أوسلو 2" وتضمن توسيع الحكم الذاتي الفلسطيني من خلال تشكيل المجلس التشريعي الفلسطيني وهو: هيئة

حكم ذاتي فلسطينية منتخبة. وفي (20 يناير 1996م)، تم إجراء أول انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية.

5) انتفاضة الأقصى سبتمبر (2000م):

اندلعت في (28 سبتمبر 2000م) وعرفت هذه الانتفاضة باستخدام السلاح وكثرة العمليات الاستشهادية وشاركت مختلف الفصائل الفلسطينية فيها، تعرضت مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلالها لعدّة اجتياحات إسرائيلية منها عملية الدرع الواقي وأمطار الصيف. كان سبب اندلاعها دخول رئيس الوزراء الإسرائيلي "السابق" أرئيل شارون إلى باحة المسجد الأقصى برفقة حراسه، الأمر الذي دفع جموع المصلين إلى التجمهر ومحاولة التصدي له.

6) خارطة الطريق يونيو (2002م):

أُعدت خارطة الطريق بواسطة اللجنة الرباعية الدولية* استناداً إلى رؤية الرئيس الأمريكي بوش التي أوضحها في كلمة ألقاها في (24 يونيو 2002م). وتدعو إلى البدء بمحادثات للتوصل إلى تسويةٍ سلميةٍ نهائيةٍ –على ثلاثة مراحل– من خلال إقامة دولة فلسطينية بحلول عام (2005م). وتضع الخريطة تصوراً لإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة بنهاية العام (2004م)، وبعد الالتزام باتفاق لوقف إطلاق النيران، سيتعين على الفلسطينيين العمل من أجل قمع التيارات الإسلامية وفصائل المقاومة. أما "إسرائيل" سيتعين عليها الانسحاب من المدن الفلسطينية وتجميد بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة.

7) إعلان القاهرة (2005م):

شاركت فيه كافة فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وأسفرت هذه اللقاءات عن اتفاق الفصائل في شهر مارس عام (2005م) على مجموعة من الإصلاحات في مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسسات منظمة التحرير،[1] وتم الاتفاق على إجراء الانتخابات المحلية والتشريعية في مواعيدها وفقاً لقانون انتخابي مختلط تم التوافق عليه وإقراره من المجلس التشريعي، التهدئة الداخلية بين الفصائل و"إسرائيل".

* تضم الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا.

[1] سمير عوض. البيئة السياسية فترة ما قبل الانتخابات. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، رام الله، ديسمبر 2007، ص 16

ثانياً: مراحل التجربة الانتخابية:

تزداد أهمية عقد الانتخابات التشريعية والمحلية (البلديات) في الدول التي تمر بمرحلة تحولات وتغيرات سياسية مثل مناطق الحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية التي اعتمدت هذه الآلية لاختيار ممثلين عن الشعب عام (1996م). وبالتالي يمكن تلخيص المراحل التي مرت بها التجربة الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما يلي:

أ- **المرحلة الأولى:** إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية لأول مرة عام (1996م) وفقاً لقانون (13) لعام (1995م)، باعتماد نظام الدوائر الانتخابية وفق الأغلبية المطلقة في كافة الدوائر لانتخاب (88) عضواً للمجلس التشريعي وأسفرت عن فوز مرشح حركة فتح ياسر عرفات في الانتخابات الرئاسية وفوز (50) مرشحاً من حركة فتح، (35) مرشحاً مستقلاً، ومرشح عن كل من كتلة الحرية والاستقلال، فدا والائتلاف الوطني الديمقراطي.

ب) المرحلة الثانية: عُقدت الانتخابات الرئاسية في (9 يناير 2005م) لانتخاب رئيس السلطة الفلسطينية بسبب وفاة الرئيس ياسر عرفات وذلك بعد انتهاء مدة تولي رئيس المجلس التشريعي لشئون الرئاسة وفقاً لقانون (13) الصادر عام (1995م) وفاز محمود عباس بنسبة (62.52%) ممن أدلوا بأصواتهم.

ج) المرحلة الثالثة: عُقدت انتخابات المجالس المحلية في (264) مجلساً بلدياً وقروياً وفقاً لقانون انتخابات المجالس المحلية في أربع مراحل بدأت في شهر (ديسمبر 2004م) وكانت المرحلة الرابعة قد تمت في (ديسمبر 2005م)، وبتاريخ (15 أغسطس 2005م)، تم اعتماد النظام النسبي للمرحلة الخامسة في بقية الهيئات المحلية ما عدا البلديات الكبرى.

قامت اللجنة العليا بتجزئة الانتخابات إلى ست مراحل نفذت أربع منها خلال عامي (2004، 2005م) وأبقت على الخامسة والأخيرة، ثم انتقلت مسؤولية تنفيذ الانتخابات المحلية إلى لجنة الانتخابات المركزية بنص المادة (72) من قانون انتخاب مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لعام (2005م)، وبقيت المرحلة الأخيرة التي لم تنفذ حتى الآن، والمراحل هي:

1- **المرحلة الأولى:** أجريت في (36) هيئةً محليةً في الضفة الغربية وقطاع غزة. حيث عقدت في (22) هيئة محلية بتاريخ (23 ديسمبر 2004م) بالضفة الغربية، في حين أجريت في (14) هيئةً محليةً بقطاع غزة بتاريخ (27 يناير 2005م)، وتم إتباع نظام الأغلبية في هذه المرحلة وفقاً لقانون رقم (5) لسنة (1996م) بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية.

2- **المرحلة الثانية:** عُقِدت في (82) هيئة محلية بتاريخ (5 مايو 2005م) في الضفة الغربية وقطاع غزة. فأجريت في (76) هيئةً محليةً بالضفة الغربية، بينما أجريت في (6) هيئاتٍ محليةٍ في قطاع غزة. وتم إتباع نظام الأغلبية في هذه المرحلة وفقاً لقانون رقم (5) لسنة 1996م بشأن انتخاب مجالس الهيئات المحلية.

3- المرحلة الثالثة: جرت في (104) هيئةٍ محليةٍ في الضفة الغربية فقط بتاريخ (29 سبتمبر 2005م)، وتم إتباع نظام التمثيل النسبي (القوائم) وفقاً لقانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية رقم (10) لسنة (2005م).

4- المرحلة الرابعة: أجريت في (40) هيئةً محليةً بتاريخ (15 ديسمبر 2005م) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتم إتباع نظام التمثيل النسبي (القوائم)، كما في المرحلة الثالثة.

5- المرحلة الخامسة والسادسة: لم تعقد حتى اليوم ولم يعلن عن أسباب التأجيل.

د) المرحلة الرابعة: انتخابات المجلس التشريعي في (25 يناير 2006م) وفقاً لقانون الانتخابات العامة رقم (9) لسنة (2005م) الصادر في (13 أغسطس 2005م) باعتماد النظام الانتخابي المختلط بالمناصفة (الأغلبية والنسبي) في القراءة الثالثة لمشروع قانون الانتخابات العامة بتاريخ (18يونيو 2005م)[1].

أهم التغيرات التي جرت على قانون الانتخابات خلال (1996-2006م):

كانت مرجعية قانون الانتخابات لعام (1995م) الاتفاقيات الإسرائيلية الفلسطينية المرحلية الموقعة في واشنطن بتاريخ (28 سبتمبر 1995م) والملحق الثاني للبروتوكول الخاص بالانتخابات بينما في العام (2005م) تم إجراء تعديلات على القانون السابق من قبل المجلس التشريعي بناءً على توافق القاهرة بين القوى والحركات الفلسطينية.

تبنى قانون (1995م) الأغلبية كنظام انتخابي ، الذي يعد أحد أفراد عائلة نظام الأغلبية التعددية، "مما ساهم في تشجيع العائلية والعشائرية وفرض وجودها بصورة أثرت بالسلب على الحياة السياسية الفلسطينية وخاصة أن العائلية قائمة في المجتمع الفلسطيني منذ زمن لذا تم تدارك

[1] . قانون رقم (9) الخاص بالانتخابات

هذا الأمر بدمج نظام الدوائر مع نظام التمثيل النسبي في محاولة لملاءمته مع ظروف وواقع المجتمع الفلسطيني[1].

تم تغيير النظام الانتخابي في العام (2005م) للنظام المتوازي الذي يعد أحد أفراد عائلة النظم المختلطة بتوزيع مقاعد المجلس التشريعي مناصفة بين نظام الأغلبية (ذي الدوائر المتعددة غير المتساوية) والنظام النسبي (أو نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة الانتخابية واحدة وزيادة في عدد المقاعد بنسبة (50%) عن الوضع عام (1996م).

اقترنت مدة ولاية الرئيس والمجلس عام (1995م) بالمرحلة الانتقالية التي كان من المفترض أن تكون خمس سنوات فقط وتنتهي في (4 مايو 1999م)، ولكن بعد التعديلات أُقر أن تجرى مرة كل أربع سنوات بصورة دورية، الأمر الذي تم تداركه في التعديلات التي جرت فيما بعد بتحديد فترة ولاية الرئيس والمجلس التشريعي بأربع سنوات.

تحدد عدد مقاعد المجلس حسب قانون (1995م) بـ (83) عضواً ثم زيادتهم ليصل إلى (88) عضواً قبل إجراء الانتخابات وفقاً لقانون رقم (16) لسنة (1995م). بينما بقانون عام (2005م) جرت زيادتهم نتيجة تغيير النظام الانتخابي المتبع ليصل عدد المقاعد إلى (132) مقعداً موزعين مناصفة على النظام النسبي والقوائم.

لم تُحدد نسبة الحسم عام (1995م) فالفائز من يحصل على أعلى الأصوات بينما تم تحديدها بـ (2%) في التعديلات التي تمت على القانون السابق وذلك لتتمكن القوائم الانتخابية من الحصول على مقاعد في المجلس.

أُجريت انتخابات مباشرة من خلال قانون عام (1995م) لانتخاب رئيس السلطة الوطنية وأعضاء أول مجلس تشريعي في آن واحد، ولكن في العام (2005م) ونتيجة وفاة الرئيس ياسر عرفات تولى رئيس المجلس التشريعي آنذاك الرئاسة وتم عقد الانتخابات الرئاسية أولاً لسد الفراغ الدستوري وفي (25 يناير 2006م) عُقدت انتخابات المجلس التشريعي.

كفلت جميع القوانين حق الانتخاب لكل فلسطيني وفلسطينية ممن يقيمون في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس وقطاع غزة ممن أتم سن الـ (18)عاماً أو أكثر يوم الاقتراع، ولم

[1]. رشاد المدني. حقائق ومشاهدات من قطاع غزة-الانتخابات التشريعية الفلسطينية، البيادر السياسي، العدد 636، 1995، ص12

يظهر في المسودة النهائية لأي من مشاريع القوانين بنود صريحة تجيز حق الانتخاب للفلسطينيين الذين لا يحملون بطاقات هوية وعادوا إلى الوطن[1].

أما عن أهلية الترشيح لمنصب الرئيس ففي قانون العام (1995م) اشترط القانون أن يكون عمر المتقدم للترشح (الخامسة والثلاثين) أو أكثر وفي العام (2005م) تم رفع سن الترشح إلى (الأربعين) أو أكثر يوم الاقتراع. كذلك الأمر بالنسبة لترشح لعضوية المجلس التشريعي ففي العام 1995م كان لا بد أن يبلغ من العمر (ثلاثين) سنةً بينما تم تخفيضه في العام (2005م) للثامنة والعشرين.

ثالثاً: العوامل البشرية المؤثرة في الانتخابات:

تعد الانتخابات ظاهرة سياسية يمارسها السكان بصفتهم العامل الجوهري الذي ترتكز عليه، ولذا فالإنسان هو الذي يمارسها وهو الذي يجني ثمارها كونها إحدى نشاطاته المعاصرة التي يهدف من خلالها إلى تحقيق آماله السياسية، وتكمن المهمة الرئيسية التي تقع على عاتق الجغرافي السياسي هي تقويم العوامل الديموغرافية والاجتماعية بأبعادها الاقتصادية والثقافية والسياسية والأيديولوجية وربطها بعملية التصويت، وتوضيح التباين الإقليمي، لكون هذه الخصائص هي عوامل اجتماعية وديموغرافية وتشكل مجموعة الرأي العام أثناء عملية الإدلاء بالتصويت، وسيتم عرض هذه العوامل بقدر تعلقها بموضوع الدراسة على النحو التالي:

1- حجم السكان ونموهم:

يعتبر حجم السكان العمود الفقري الذي تعتمد عليه الدولة في نشاطاتها الاقتصادية ومن ثم في قوتها السياسية، ويجب أن لا يؤخذ الحجم على الإطلاق لأن العبرة ليست بالحجم وإنما بمدى التفاعل مع الموارد الاقتصادية للدولة وبمدى تناسبه أيضا مع حجم الإنتاج القومي وحجم المشاركة السياسية وبالأعمار التي يحق لها قانونياً المساهمة بالعملية السياسية بما في ذلك عملية الانتخابات[2].

قُدر عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة عام (1996م) حوالي (2,522,862) نسمةً، منهم (1,551,138) نسمةً في الضفة الغربية والقدس المحتلة، (971,724) نسمةً بقطاع غزة.

---

[1] . المرجع السابق، ص12.

[2] عبد الجليل الصوفي. جغرافية الانتخابات في اليمن – دراسة في الجغرافيا السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004،ص 92

بينما بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة عام (2006م) حوالي (3,888,292) نسمةً، منهم (2,444,478) نسمةً في الضفة الغربية والقدس المحتلة، و(1,443,814) نسمةً بقطاع غزة. وتزايد عدد السكان من (2,5) مليون نسمة عام (1996م) إلى حوالي (3,8) مليون نسمة عام (2006م).(جدول1)

جدول (1): حجم السكان ومعدل الزيادة الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001
حجم السكان	2,522,862	2,783,084	2,897,113	3,019,158	3,149,447	3,275,389
معدل الزيادة الطبيعية	3.8	3.8	3.7	3.7	3.6	3.5
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	
حجم السكان	3,394,046	3,514,868	3,637,529	3,762,005	3,888,292	
معدل الزيادة الطبيعية	3.4	3.4	3.3	3.3	3.3	

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2008). كتاب فلسطين الإحصائي السنوي – رقم9.

ونلاحظ زيادة عدد السكان في الفترة من (1996) حتى (2006م) بحوالي (1,365,430) نسمة. (جدول 1)

2- تركيب السكان الانتخابي:

تفيد دراسة الخصائص السكانية والتي يمكن الحصول عليها من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في دراسة الأبعاد الجغرافية السياسية للدولة

أولاً: التركيب السكاني الانتخابي (1996م):

نلاحظ تباين توزيع السكان حسب الفئات العمرية في الضفة الغربية وقطاع غزة وبدراسة التركيب العمري للسكان يمكن تقسيم السكان إلى فئتين هما :

أ- الفئة الأولى: التي لا يحق لها المشاركة السياسية أي السكان أقل من (18) سنة.

تمثل هذه الفئة مصدراً متجدداً لفئة الناخبين في الدورات الانتخابية اللاحقة، أما في الانتخابات التي تجري خلال سنة معينة فهم فئة تعتبر مشاركتها السياسية سلبية.

نلاحظ أن (66%) ممن لا يحق لهم الانتخاب يتواجدون في الضفة الغربية بينما قطاع غزة يمثل (34%) في العام (1996م)، ويرجع هذا الاختلاف بسبب عاملين رئيسيين هما اختلاف المساحة وعدد السكان بين الضفة والقطاع مما أدى إلى فروق واضحة في أعداد السكان.(جدول2)

وقد زاد عدد السكان في هذه الفئة بنحو (384,965) نسمة خلال (10) سنوات، ولم تتغير هذه النسبة في العام (2006م).

جدول (2) مقارنة التركيب العمري للناخبين في الضفة الغربية وقطاع غزة:

السنة	الفئة العمرية	الحالة الانتخابية	عدد السكان	النسبة المئوية%
1996	**17-1**	لا يحق لها المشاركة	1,346,785	55.9
	18+	يحق لها المشاركة	1,176,077	44.1
2006	**17-1**	لا يحق لها المشاركة	1,731,750	55.8
	18+	يحق لها المشاركة	2,183,568	44.2

المصدر: الجدول من عمل الطالبة

ملاحظة: تم احتساب أعداد السكان للعام (1996م) بطريقة التغير الأسي بناء على بيانات تعداد (1997، 2007م).

ب- الفئة الثانية: التي يحق لها المشاركة السياسية أي السكان أكثر من (18) سنةً.

تعتبر هذه الفئة هي المستهدفة في جغرافية الانتخابات كونها القاعدة الأساسية في العملية السياسية بشكل عام والانتخابات بشكل خاص، فالسكان ضمن هذه الفئة هم الذين يخططون للانتخابات وهم قادة وأعضاء الأحزاب والعناصر الفاعلة فيها فضلاً على أنهم هم المرشحون وهم الذين يقودون الحملات الانتخابية وهم الذين يهمهم مصير العملية الانتخابية بوصفها الطريق والسبيل الذي يرسمون من خلاله سياسة الدولة ومستقبلها السياسي. وقد شكلت هذه الفئة (59%) بالضفة الغربية و(41%) في القطاع في العام (1996م) وقد بلغت زيادة عدد السكان (1,007,491) نسمة في العام (2006م). (جدول2)

جدول (3): التركيب العمري للسكان حسب الدائرة للعام (1996م).

م	الدائرة	السكان أقل من 17	18سنة فأكثر		المجموع
			السكان	النسبة %	
1	جنين	95,220	94,241	50	189,461
2	طوباس	17,335	16,828	49.2	34,163
3	طولكرم	61,165	64,084	51.2	125,249
4	نابلس	118,556	125,299	51.4	243,855
5	قلقيلية	34,967	32,270	48	67,237
6	سلفيت	23,091	22,237	49	45,328
7	رام الله والبيرة	99,159	99,876	50.2	199,034
8	أريحا	15,051	15,457	50.1	30,508
9	القدس	56,218	54,071	49	110,289
10	بيت لحم	63,383	64,268	50.3	127,651
11	الخليل	213,293	165,070	44	378,363
	الضفة الغربية	**797,437**	**753,701**	**48.6**	**1,551,138**
12	شمال غزة	103,045	71,364	41	174,409
13	غزة	197,369	151,707	43.4	349,076
14	دير البلح	77,098	63,511	45.2	140,609
15	خان يونس	106,621	84,210	44.1	190,831
16	رفح	65,216	51,585	44.2	116,800
	قطاع غزة	**549,349**	**422,377**	**43.5**	**971,724**
	الضفة الغربية وقطاع غزة	**1,346,785**	**1,176,077**	**47**	**2,522,862**

ملاحظة: الجدول من عمل الطالبة حيث تم استخراج البيانات بطريقة التغير الأسي بناء على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء لتعداد السكان للعام (1997م).

كان عدد المسجلين في جداول الناخبين لعام (1996م) في الضفة الغربية وقطاع غزة قد بلغ (1,046,280) نسمة، أي بنسبة (89%) من إجمالي عدد السكان في سن الانتخاب.

نلاحظ تباين توزيع السكان في سن الانتخاب، فأكبر الدوائر من حيث نسبة السكان في سن الانتخاب كانت كل من دائرة نابلس، طولكرم، بيت لحم، رام الله والبيرة، أريحا وجنين حيث زادت نسبتهم عن (50%)، أما في كل من دائرة طوباس، سلفيت، القدس وقلقيلية فتراوحت النسبة بين (48 –50%).

أما في كل من: دائرة دير البلح، رفح، خان يونس والخليل فتراوحت نسبة السكان في سن الانتخاب بين (44 – 45%)، وكانت في كل من دائرة غزة وشمال غزة أقل من (44%). (جدول3)

ثانياً: التركيب السكاني العمري الانتخابي (2006م):

بلغ عدد المسجلين في جداول الناخبين لعام (2006م) في الضفة الغربية وقطاع غزة (1,332,396)[1] نسمة، أي بنسبة (61%) من إجمالي عدد السكان في سن الانتخاب ويعود السبب في هذه النسبة المرتفعة إلى التركيب العمري والتوافق الوطني ومشاركة جميع الفصائل في هذه الدورة الانتخابية وحث عناصرهم على التسجيل للانتخابات.(جدول 4).

وتعود الزيادة في أعداد السكان أقل من (18) سنةً إلى أن الهرم السكاني للمجتمع الفلسطيني ذو قاعدة عريضة نتيجة ارتفاع معدلات المواليد وانخفاض نسبة الوفيات ووفيات الأطفال نتيجة الرعاية الأولية للأطفال وبالتالي يعد مجتمعاً فتياً تشكل فيه فئة أقل من (18) سنةً حوالي (50%) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (جدول 4)

جدول (4): التركيب العمري للسكان حسب الدائرة للعام (2006م).

م	الدائرة	السكان أقل من 17	18سنة فأكثر		المجموع
			السكان	النسبة %	
1	جنين	126,440	135,316	51.7	261,756
2	طوباس	22,751	25,377	52.7	48,128
3	طولكرم	84,803	87,990	51	172,793
4	نابلس	166,492	169,888	50.5	336,380
5	قلقيلية	43,865	53,607	55	97,472
6	سلفيت	29,852	34,277	53.4	64,129
7	رام الله والبيرة	135,592	154,809	53.3	290,401
8	أريحا	20,745	22,875	52.4	43,620
9	القدس	197,964	209,126	51.4	407,090
10	بيت لحم	86,505	93,611	52	180,116
11	الخليل	230,040	312,553	57.6	542,593
	الضفة الغربية	**1,145,049**	**1,299,409**	**53.1**	**2,444,458**
12	شمال غزة	100,021	178,159	64	278,180
13	غزة	210,669	295,033	58.3	505,702
14	دير البلح	87,396	121,320	58.1	208,716
15	خان يونس	117,422	189,478	62	306,900
16	رفح	71,194	100,169	58.4	171,363
	قطاع غزة	**586,701**	**884,159**	**60.1**	**1,470,860**
	الضفة الغربية وقطاع غزة	**1,731,750**	**2,183,568**	**55.7**	**3,915,318**

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالإسقاط الخلفي بمعادلة التغير الأسي

[1] لجنة الانتخابات المركزية

3- التوزيع الجغرافي للسكان:

يعد التوزيع الجغرافي للسكان من المؤشرات المهمة التي تعكس خصائص السكان فضلاً عن تأثيره على الوضع الداخلي للدولة، فخريطة توزيع السكان هي مرآة عاكسة لكافة مؤثرات الجغرافية الطبيعية والبشرية على حد سواء، فضلا عن أن توزيع السكان يعكس مدى قدرتهم على التفاعل السياسي وقدرة الدولة على التحكم في ذلك التفاعل.[1]

وبالنظر لاختلاف المظاهر الطبيعية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نجد اختلافا واضحا في توزيع السكان وفقا لطبيعة مظاهر السطح الأمر الذي ترتب عليه تباين توزيع كثافة السكان، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه عوامل الجغرافية البشرية والعوامل السياسية والتي تمثلت في عملية محاولات تقليص عدد السكان الفلسطينيين في مدينة القدس والآثار المترتبة على بناء جدار الفصل في الضفة الغربية وإنشاء المناطق العازلة على طول الحدود مع قطاع غزة.

4- الكثافة الانتخابية (العامة):

وباستخدام أبسط صور الكثافة وهي حاصل قسمة إجمالي سكان الدولة ممن هم في سن الانتخاب على المساحة الإجمالية للدائرة الانتخابية وهي بذلك تأخذ الصيغة التالية:

$$\text{الكثافة الانتخابية العامة} = \frac{\text{عدد السكان في سن الانتخاب}}{\text{المساحة الإجمالية للدائرة الانتخابية}}$$

وعند تطبيق هذه المعادلة على الضفة الغربية وقطاع غزة نجد أن الكثافة الانتخابية العامة في العام (1996م) تكون (195) ناخباً/كم^2،فيما كانت الكثافة الانتخابية عام (2006م) حوالي (363) ناخباً/كم^2، بهذا يتضح التباين في الكثافة الانتخابية من دائرة انتخابية إلى أخرى.

[1] عبد الجليل الصوفي. مرجع سابق، ص 117

جدول (5) مقارنة الكثافة الانتخابية في دوائر الضفة الغربية وقطاع غزة (1996 – 2006م):

م	الدائرة الانتخابية	المساحة كم2	الكثافة الانتخابية (ناخب/كم^2)	
			1996	2006
	الضفة الغربية	5655	133	230
1	جنين	583	162	232
2	طوباس	402	42	63
3	طولكرم	246	261	358
4	قلقيلية	166	194	323
5	سلفيت	204	109	168
6	نابلس	605	207	281
7	رام الله والبيرة	855	117	181
8	القدس	345	157	606
9	أريحا	593	26	39
10	بيت لحم	659	98	142
11	الخليل	997	166	313
	قطاع غزة	365	1157	2422
12	شمال غزة	61	1170	2921
13	غزة	74	2050	3987
14	دير البلح	58	1095	2092
15	خان يونس	108	780	1754
16	رفح	64	806	1565
	الأراضي الفلسطينية	6020	195	363

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

تنقسم الكثافة الانتخابية العامة إلى عدة مجموعات على النحو التالي:

أ) الكثافة الانتخابية عام (1996م):

تباينت الكثافة فكانت حصة الضفة الغربية (133) ناخباً/ كم^2 و (1157) ناخباً/ كم^2 في قطاع غزة ويعود هذا الاختلاف إلى اتساع مساحة الضفة الغربية مقارنةً مع قطاع غزة بالإضافة إلى ارتفاع الكثافة السكانية في قطاع غزة وبناءً عليه تقسم الدوائر الانتخابية حسب الكثافة الانتخابية إلى:

1- **المجموعة الأولي: وهي الدوائر ذات الكثافة الانتخابية العالية جداً** حيث تزيد فيها الكثافة عن (900) ناخبٍ/كم^2 ويظهر ذلك في: دائرة غزة، شمال غزة ودير البلح.

2- **المجموعة الثانية: وهي الدوائر ذات كثافة انتخابية عالية** وهي التي تراوحت بين (250 – 900) ناخباً/كم^2، في كل من: دائرة رفح، خان يونس، طولكرم ونابلس.

3- **المجموعة الثالثة: وهي الدوائر ذات كثافة انتخابية متوسطة** وهي التي تتراوح بين (100 – 250) ناخباً/كم^2، في كل من: دائرة قلقيلية، الخليل، جنين، القدس، رام الله والبيرة وسلفيت.

4- **المجموع الرابعة: الدوائر ذات الكثافة الانتخابية المنخفضة** وهي التي تقل فيها عن (100) ناخبٍ/كم2، وتشمل كل من دائرة بيت لحم، طوباس وأريحا ويرجع هذا التدني إلى أن مساحات هذه الدوائر أكبر من باقي الدوائر وبالتالي انخفض عدد السكان فيها مقارنة بالدوائر الأخرى ممن يحق لهم المشاركة الانتخابية من ناحية أخرى وهو ما جعلها ضمن هذه الفئة الأخيرة.

ب) الكثافة الانتخابية عام (2006م):

زاد عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة وبالتالي كان من الطبيعي أن تزيد الكثافة الانتخابية فكانت (2422) ناخباً/كم2 في قطاع غزة بينما في الضفة الغربية كانت (230) ناخباً/كم2 وبناء عليه اختلفت الكثافة الانتخابية عنها في عام (1996م) كما يلي:

1- المجموعة الأولي: وهي الدوائر ذات الكثافة الانتخابية العالية جداً حيث تزيد فيها الكثافة عن (610) ناخباً/كم^2، ويظهر ذلك في دائرة غزة، شمال غزة، دير البلح، خان يونس ورفح.

2- المجموعة الثانية: وهي الدوائر ذات كثافة انتخابية عالية وهي التي تراوحت بين (210 – 610) ناخباً/كم^2، في كل من: دائرة القدس،طولكرم، نابلس، قلقيلية، الخليل وجنين.

3- المجموعة الثالثة: وهي الدوائر ذات كثافة انتخابية متوسطة وهي التي تتراوح بين (100 – 210) ناخباً/كم^2، في كل من: دائرة رام الله والبيرة، بيت لحم وسلفيت.

4- المجموعة الرابعة: الدوائر ذات الكثافة الانتخابية المنخفضة وهي التي تقل فيها عن (100) ناخبٍ/كم^2، وتشمل كل من: دائرة طوباس وأريحا ويرجع هذا التدني إلى أن مساحات هذه الدوائر أصغر من باقي الدوائر وبالتالي انخفاض عدد السكان فيها مقارنة بالدوائر الأخرى ممن يحق لهم المشاركة الانتخابية من ناحية أخرى وهو ما جعلها ضمن هذه الفئة الأخيرة.

مما سبق نجد أن:

أ- احتلال دائرة غزة المركز الأول من حيث الكثافة يرجع إلى كونها ثاني أكبر الدوائر الانتخابية من حيث عدد السكان ممن يحق لهم الانتخاب وعلى اعتبار أنها مركز الثقل السكاني في قطاع غزة لأنها شكلت العاصمة المؤقتة للسلطة الفلسطينية خلال دورتي الانتخابات.

ب- ارتباط الدوائر الأخرى ذات الكثافة المتوسطة بالنشاط الاقتصادي المعتمد على الصناعة والزراعة.

ج- طبيعة التوزيع الجغرافي للسكان في الضفة الغربية والمناطق الحدودية في قطاع غزة التي ترتبط بالمتغيرات السياسية وبناء الجدار الفاصل والحواجز العسكرية المعيقة لحركة واندماج السكان مما يؤثر على الحركة الطبيعية للسكان إضافةً إلى عدم اتصال الضفة الغربية وقطاع غزة من الناحية الجغرافية.

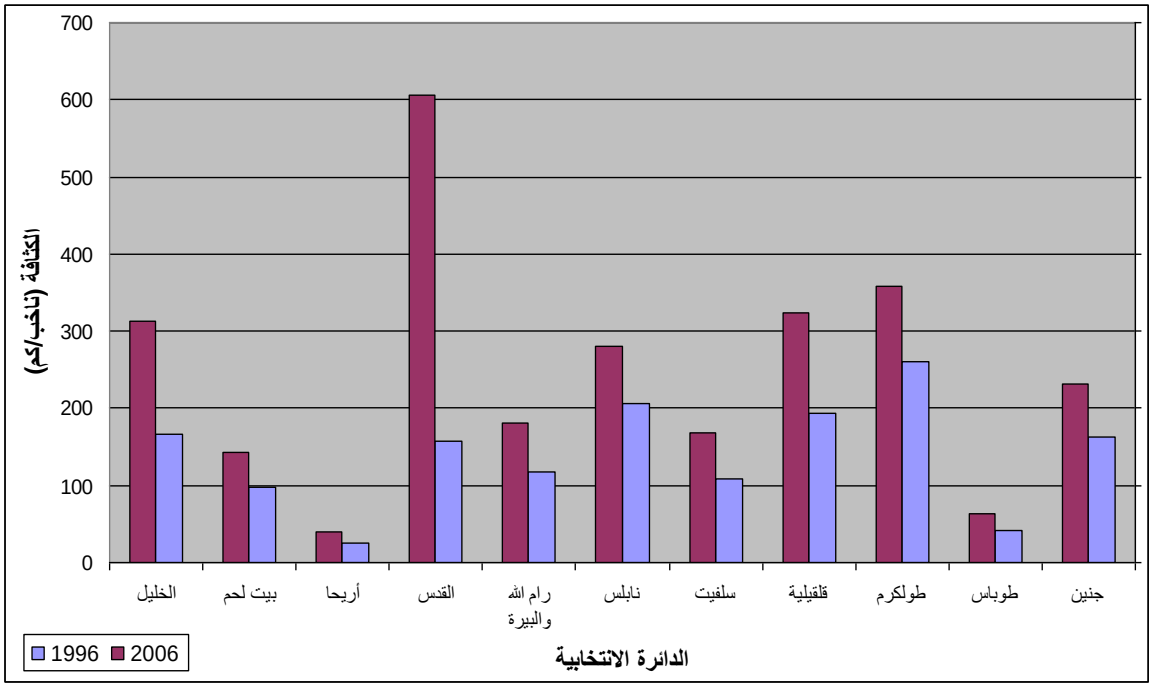

شكل (2-أ): التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية في الضفة الغربية للعام (1996 – 2006م).

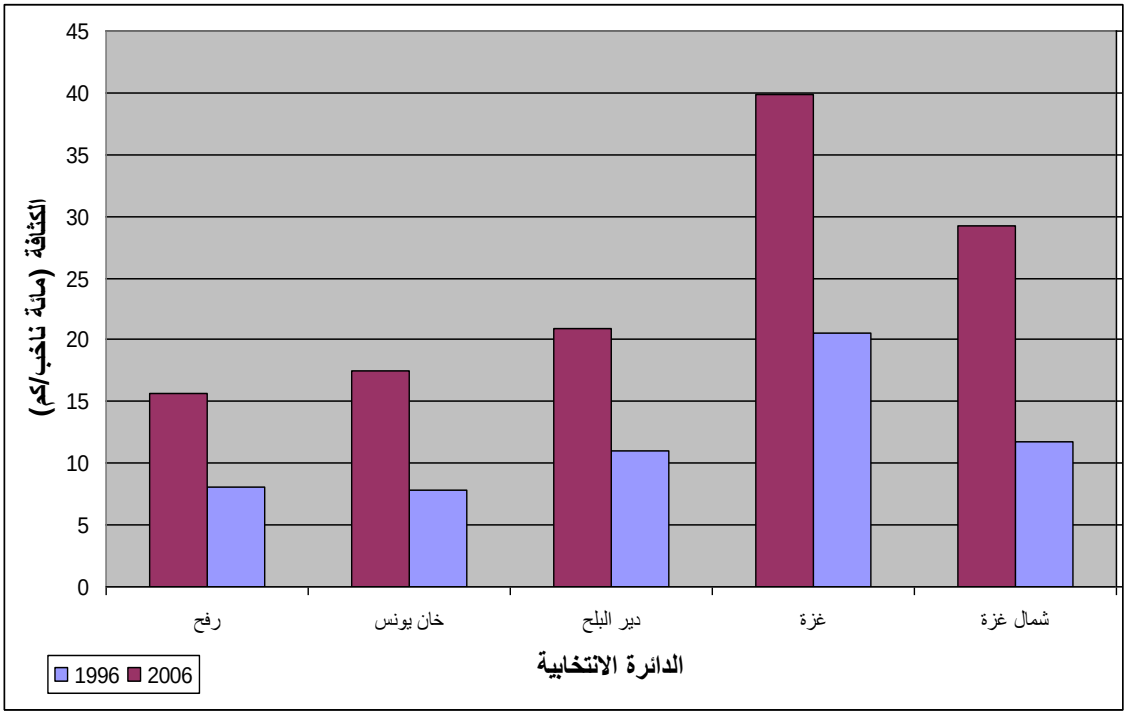

شكل (2–ب): التوزيع الجغرافي للكثافة الانتخابية في قطاع غزة للعام (1996 – 2006م).

5- العامل الثقافي:

يساهم التعليم وارتفاع المستوى الثقافي للسكان في تحقيق تفهم أعلى للغرض من العملية الانتخابية وبالتالي تحقيق أهدافها، الأمر الذي من شأنه إيجاد مشاركة سياسية عالية وفاعلة. وعلى العكس من ذلك فإن تفسير إحجام السكان عن المساهمة في العملية الانتخابية بنسب عالية قد يُعزى في أحوال كثيرة إلى عامل التخلف الثقافي والتعليمي بين السكان وضعف التجربة الديمقراطية ، كما هو الحال في معظم دول العالم الثالث[1].

يلاحظ تراجع معدلات الأمية بمقارنتها بالسنوات من (2005 – 2010م) في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة. جدول (6):

[1] عبد الجليل الصوفي. مرجع سابق، ص 130

جدول (6): معدلات الأمية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.

م	الدائرة	معدل الأمية	المشاركة السياسية %
1	جنين	7.6	62.7
2	طوباس	9.2	76.8
3	طولكرم	5.6	65.7
4	نابلس	5.7	62.1
5	قلقيلية	6.2	62.1
6	سلفيت	7.2	74.5
7	رام الله والبيرة	6.7	61.3
8	أريحا والأغوار	7.6	59.5
9	القدس	5.5	20.7
10	بيت لحم	6.7	59.4
11	الخليل	8.1	57
12	شمال غزة	6.1	79.7
13	غزة	5.4	64.8
14	دير البلح	6.6	72.7
15	خان يونس	6.9	71.3
16	رفح	7.9	76.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

حيث نجد أن أعلى المحافظات من حيث معدلات الأمية كانت الأعلى بالمشاركة السياسية وهي طوباس تلتها الخليل والتي يرجع السبب في ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية والحواجز العسكرية المقامة في الضفة الغربية التي تعد من أهم العوائق في سير العملية التعليمية، في حين سجلت محافظات نابلس، طولكرم، القدس وغزة أدنى معدلات أمية.

رغم تباين الأمية في المحافظات إلا أنها تبقى منخفضة نتيجة وعي الشعب الفلسطيني بأهمية التعليم إضافةً إلى مجانية التعليم وكونه إجبارياً في المراحل العمرية الأولي خاصةً في المدارس الرسمية والتابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأنروا).

وفيما يتعلق بالحاصلين على درجة بكالوريوس فأعلى فتشير الإحصائيات لكلٍ من الأعوام (2005 – 2010م) إلى ارتفاعٍ واضحٍ في معدلات الحاصلين على بكالوريوس فأعلى في كل المحافظات ففي محافظة بيت لحم كان المعدل (6.9) خلال عام (2005) ارتفع ليصل إلى

(12.1) عام (2010)، كذلك الأمر بالنسبة لمحافظة رفح التي بلغ المعدل فيها (7.9) عام (2005) في حين ارتفعت لتصل (12.9) عام (2010)[1].

العلاقة بين نسبة التصويت ومعدلات الأمية 2006م:

عند حساب معامل الارتباط بين نسبة الأصوات التي حصلت عليها القوائم المشاركة في انتخابات عام (2006م) مع معدلات الأمية لتلك السنة ونجد التالي:

1 -كانت العلاقة بين نسبة التصويت لقائمة التغيير والإصلاح ونسبة الأمية علاقة عكسية وقيمة (r = - 0.431) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

2 -كانت العلاقة بين نسبة التصويت لقائمة حركة فتح ونسبة الأمية علاقة عكسية وقيمة (r = - 0.7134) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

3 -كانت العلاقة بين نسبة التصويت للمستقلين ونسبة الأمية علاقة عكسية وقيمة (r = - 0.7333) وهو غير دال إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05).

مما سبق نجد أن الأمية لم تؤثر على نسبة التصويت للقوائم المشاركة ويرجع ذلك إلى أن العائلية والعشائرية والأوضاع السياسية هي المتحكم الرئيسي في قرار الناخب الفلسطيني.

6- المشاركة السياسية:

تباينت المشاركة السياسية للناخب الفلسطيني بين عام (1996م) وعام (2006م) ويلاحظ أنها ارتفعت في العام (2006م) عنها في (1996م) ويرجع ذلك إلى اتفاق الفصائل في القاهرة على إجراء الانتخابات وبالتالي شهدت مشاركة سياسية مرتفعة ويلاحظ أنه حتى بالنظر إلى التوزيع الجغرافي للمشاركة سنلاحظ تباينها بين الدوائر الانتخابية.

أولاً: المشاركة السياسية انتخابات (1996م):

لإبراز التباين الجغرافي للمشاركات السياسية في العملية الانتخابية لعام (1996م) حسب المحافظة يمكن تقسيمها إلى الفئات التالية : ملحق الجدول (1)

1- المشاركة السياسية العالية:وهي الدوائر التي تزيد فيها نسبة المشاركة السياسية عن (57%) من إجمالي السكان في سن الانتخاب، وتظهر هذه الحالة في دائرة طوباس (63.2%) فقط نظرا لطبيعة السكان القرويين الذين تربطهم العائلية وارتفاع نسبة المقترعين في تلك الدائرة مقارنة

[1] المرجع السابق نفسه.

بالدوائر الأخرى وكل من دائرة رفح (59.5%)، خان يونس (59.2%)، شمال غزة (58.4%)، طولكرم (57.6%)، نابلس (57%). ملحق جدول (1).

2- المشاركة السياسية المتوسطة: وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب المشاركة السياسية بين (49 - 57%) من إجمالي السكان في سن الانتخاب، وتضم كلاً من: دائرة دير البلح (56.4%)، غزة (56.3%)، قلقيلية (49.1%)، أريحا (56.2%)، سلفيت (55.7%)، جنين (52.5%)، وبيت لحم (52.3%) مع ملاحظة اختلاف مساحة كل من تلك الدوائر مع الاختلاف في كل من عدد السكان أكثر من (18) سنة وعدد المقترعين. ملحق جدول (1).

3- المشاركة السياسية المنخفضة: وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب المشاركة السياسية بين (40 - 50%) من إجمالي السكان في سن الانتخاب، وتشمل كلاً من: رام الله والبيرة (45.4%) والخليل (41.9%) رغم ارتفاع مساحتها ومع وجود أكبر عدد من السكان أكثر من (18) سنة فيها وتحتل المركز الأول من حيث عدد المسجلين للاقتراع ولكن يمكن أن يعود انخفاض المشاركة فيها إلى الممارسات الإسرائيلية وممارسات المستوطنين في تلك الدائرة.

ويرجع سبب توسط وانخفاض المشاركة إلى مقاطعة الحركات الإسلامية للمشاركة في الاقتراع على الرغم من التسجيل في الانتخابات. ملحق جدول (1).

4- المشاركة السياسية المنخفضة جداً: وهي الدوائر التي تقل فيها نسب المشاركة السياسية عن (40%) من إجمالي السكان في سن الانتخاب، وتضم فقط دائرة القدس (18.7%) ويعود ذلك إلى تركز عملية الاقتراع في مركز البريد إضافة إلى المماطلة الإسرائيلية في إجراء الانتخابات. ملحق جدول (1).

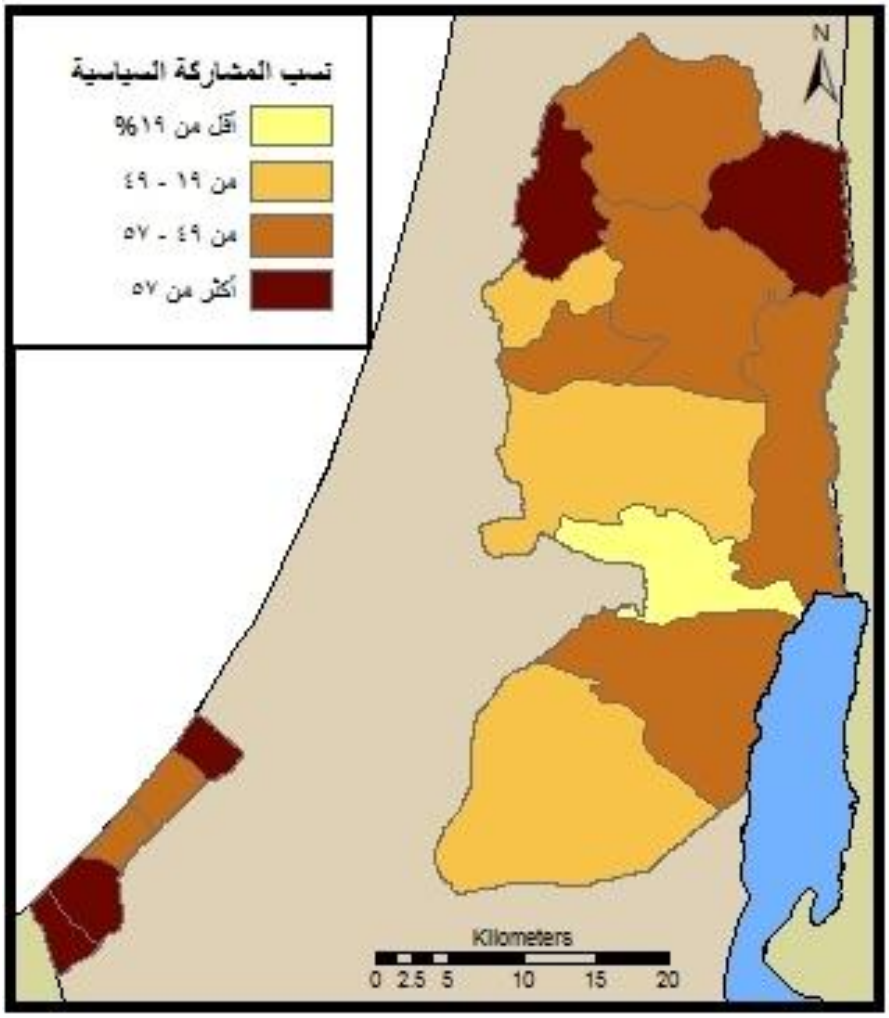

شكل (3) التوزيع الجغرافي لنسب المشاركة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة (1996م).

ثانياً: المشاركة السياسية في انتخابات (2006م):

وفيما يتعلق بانتخابات المجلس التشريعي الثاني سنجد أن المشاركة السياسية ارتفعت في الضفة الغربية وقطاع غزة وتباينت نسبتها بين الدوائر فكانت كالتالي:

1- المشاركة السياسية العالية جداً: وهي الدوائر التي تزيد فيها نسبة المشاركة السياسية عن (74%) من إجمالي السكان في سن الانتخاب، وتضم كلاً من: دائرة شمال غزة (79.7%)، طوباس (76.8%)، رفح (76.5%) وسلفيت (74.5%) ويرجع ذلك إلى المشاركة السياسية من قبل جميع الفصائل السياسية الناشطة في قطاع غزة والضفة الغربية وإجراء هذه الانتخابات في ظل توافق وطني. ملحق جدول (1)

2- المشاركة السياسية العالية: وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب المشاركة السياسية بين (66 - 74%) من إجمالي السكان في سن الانتخاب، وتشمل كلاً من الدوائر التالية: قلقيلية

(62.1%)، دير البلح (72.7%) و خان يونس (71.3%) مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف مساحات الدوائر السابقة وعدد المقترعين. ملحق جدول (1)

3- المشاركة السياسية المتوسطة: وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب المشاركة السياسية بين (57 – 66%) من إجمالي السكان في سن الانتخاب، وتضم كلاً من: دائرة طولكرم (65.7%)، غزة (64.8%)، جنين (62.7%)، نابلس (62.1%)، دائرة رام الله والبيرة (61.3%)، أريحا (59.5%)، بيت لحم (59.4%) والخليل (57%) ويلاحظ انخفاض مساحة كل من دائرة أريحا وبيت لحم مقارنة بدائرة الخليل التي انخفضت نسبة المشاركة السياسية فيها في الانتخابات السابقة وكانت في المركز قبل الأخير بين باقي الدوائر.ملحق جدول (1)

4- المشاركة السياسية المنخفضة:وهي الدوائر التي تقل فيها نسب المشاركة السياسية عن 21% من إجمالي السكان في سن الانتخاب، وهي أيضا دائرة القدس التي حصلت على (20.7%) وهي أيضا أقل الدوائر من حيث نسبة المشاركة لنفس الأسباب السابقة في انتخابات (1996م). ملحق جدول (1)

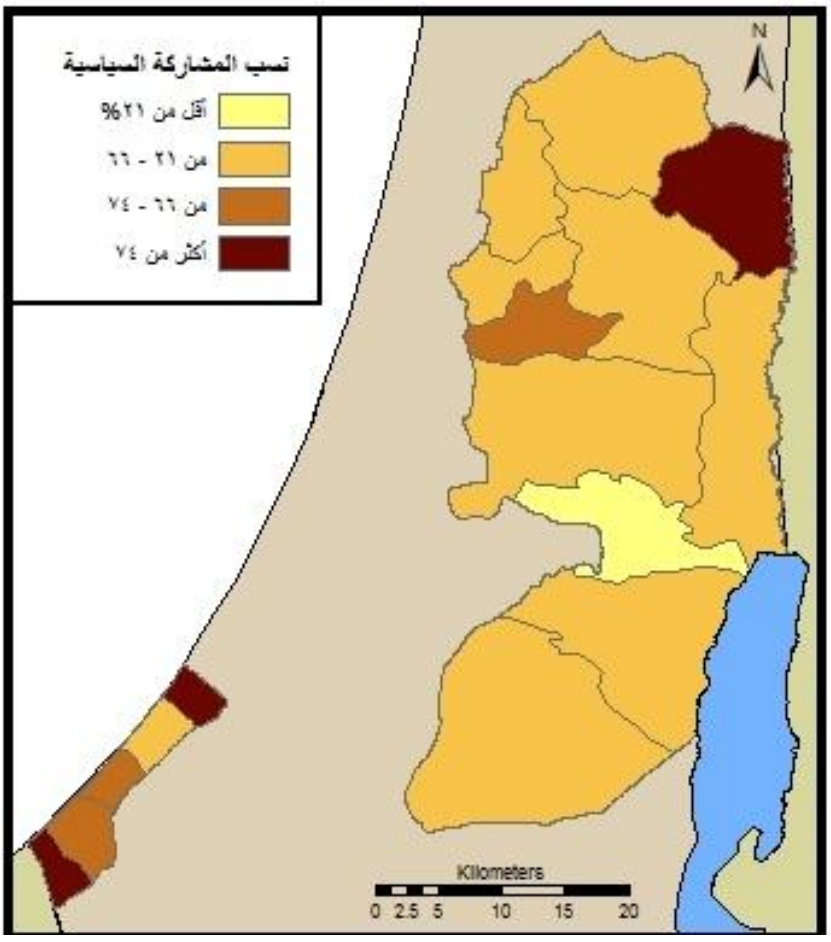

شكل (4) نسب المشاركة السياسية في الانتخابات بالضفة الغربية وقطاع غزة (2006م).

ثالثاً: مقارنة المشاركة السياسية:

بمقارنة نسب المشاركة السياسية نجد أنها ارتفعت في جميع الدوائر ويرجع ذلك كما سبق الذكر إلى الاتفاق بين الفصائل على عقد الانتخابات وهو الأمر الذي انعكس على إقبال الناخب الفلسطيني للإدلاء بصوته في الانتخابات التشريعية الثانية

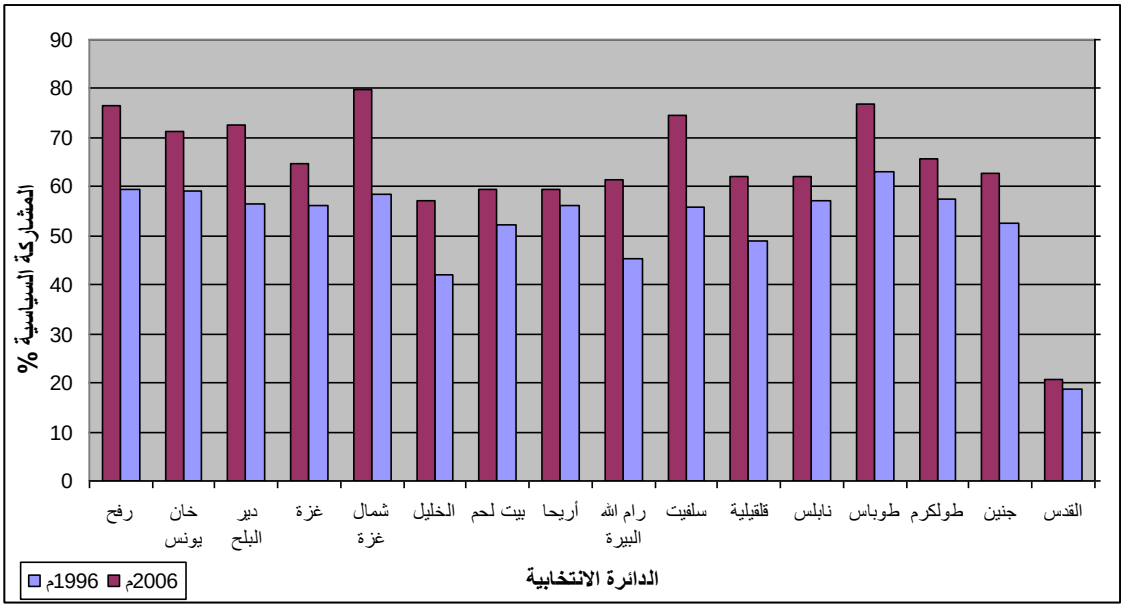

شكل (5) المشاركة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعامين (1996 و2006م).

6- العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي أبرز العوامل المؤثرة في الحياة السياسية لأية دولة في العالم، لدرجة أن السياسة يمكن أن تكون انعكاساً للوضع الاقتصادي السائد في تلك الدولة، وهو أمر يمكن استثناء الضفة الغربية وقطاع غزة كونهما لا تنطبق عليهما القواعد التي تطبق على الدول المستقلة ولوجود الاحتلال الذي يرزح على أرضها وبالتالي فإن المتغيرات السياسية على أرض الواقع هي التي تلعب الدور الأهم في التأثير على قرار الناخبين في صناديق الاقتراع، وهو أمر لا يتعارض مع أهداف تحقيق التنمية في شتى الجوانب والأهم الاقتصادية لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني مما سيؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية لمختلف شرائح وفئات المجتمع، وبالذات لطبقة العمال، التي تعتمد على العمل في أراضي الـ (1948)، والتي تتعرض في ظل ظروف الفقر والحاجة لإمكانيات شراء الأصوات أو التصويت لصالح أحزاب معينة أو مرشحين معينين تحت ظروف مختلفة، الأمر الذي يُشكك في مصداقية العملية الديمقراطية وفي مضمونها.

وعند حساب معامل الارتباط بين نسب الفقر والمشاركة السياسية عند مستوى دلالة (0.05) كانت قيمته (0.5254) أي أنه في الحالة الفلسطينية كان ارتباطا موجباً.

جدول (7) نسبة الفقر بين الأسر والمشاركة السياسية حسب المحافظة لعام (1996م):

م	الدائرة	نسب الفقر[1]	نسب المشاركة السياسية
1	جنين	21	52.5
2	طولكرم	18.5	57.6
3	قلقيلية	18.5	49.1
4	نابلس	16.1	57
5	رام الله	13.5	45.4
6	القدس	3	18.7
7	بيت لحم	10.5	52.3
8	أريحا	10.5	56.2
9	الخليل	23.5	41.9
10	شمال غزة	33.7	58.4
11	غزة ودير البلح	50.5	56.3
12	خان يونس ورفح	52.2	59.3

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

وبمقارنة نسب الفقر بين الأسر في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام (1996) بنسب المشاركة السياسية تتضح الملاحظات الرئيسية التالية:

1- المجموعة الأولى: تضم الدوائر الفقيرة جداً والتي تزيد فيها نسبة الأسر الفقيرة عن (30%) كما في دائرة شمال غزة (33.7%) ورغم ذلك كان هناك نسبة إقبال عالية على التصويت فصنفت من الدوائر المرتفعة.

2- المجموعة الثانية: وهي الدوائر التي تتراوح نسبة الأسر الفقيرة فيها بين (20 - 30%)، وتشمل دوائر جنين (21%)، الخليل (23.5%)، كل من غزة ودير البلح (25.25%) على التوالي، خان يونس ورفح (26.1%) لكل منهما مع ملاحظة أن كل الدوائر السابقة كانت نسب المشاركة فيها متوسطة.

3- المجموعة الثالثة: وهي الدوائر التي تتراوح نسبة الأسر الفقيرة فيها بين (10 -20%) كما في كل من طولكرم وقلقيلية (18.5%)، نابلس (16.1%)، رام الله (13.5%) وبيت لحم وأريحا

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (تشرين أول 1995 – أيلول 1996)، بيانات غير منشورة.

(10.5%). مع ملاحظة أن كلاً من قلقيلية ورام الله شهدت مشاركة سياسية منخفضة أما دوائر بيت لحم وأريحا ونابلس فكانت المشاركة فيها متوسطة.

4- المجموعة الرابعة: هي الدوائر التي تقل فيها نسبة الأسر الفقيرة عن (10%) وتمثلت في دائرة القدس التي انخفضت نسب المشاركة فيها لتصل (18.7 %) فقط.

رابعاً: الدوائر والمراكز الانتخابية والعوامل المؤثرة في توزيعها:

يعد تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية من الإجراءات التمهيدية السابقة للعملية الانتخابية، لأنه يرتبط بمعرفة عدد الأعضاء اللازمين للبرلمان استناداً لحجم السكان في كل دائرةٍ انتخابية لضمان سلامة ودقة العملية وتمثيلها لجموع الشعب.

وتعرف الدائرة الانتخابية بعدة تعريفات أهمها:

7 -عرفها الصوفي على أنها: عبارة عن وحدة جغرافية معينة من أراضي الدولة، تنتخب لها نائباً يمثلها في البرلمان يتبنى قضاياها ويسعى لخدمتها.[1]

8 -وتم تعريفها على شبكة المعرفة الانتخابية بأنها: تقسيم جغرافي للبلد لأغراض انتخابية، ويصوّت الناخبون داخل الدائرة لانتخاب مرشّح أو أكثر لتمثيلهم في هيئة تشريعيَّة. وبحسب النظام الانتخابي المعمول به، يمكن أن يمثل البلد بأسره دائرة انتخابية واحدة أو دوائر عدة محدَّدة جغرافياً. يمكن أن تسمّى الدائرة فردية إذا كانت لا تنتخب سوى ممثّل واحد، أو متعدّدة المقاعد إذا كان لها ممثّلون عدة[2]، وقد اعتمد النظام الفلسطيني هذا التعريف.

نستنتج مما سبق بأن الدائرة الانتخابية هي: الوحدة الجغرافية التي يخصص لها عدد معين من المقاعد الانتخابية حسب النظام الانتخابي المتفق عليه في الدولة وبناء على عدد السكان في كل دائرة خلال السنة المقرر إجراء الانتخابات فيها.

---

[1] عبد الجليل الصوفي. مرجع سبق ذكره، ص 162.
[2] شبكة المعرفة الانتخابية ACE .http://aceproject.org.

أ- العوامل المؤثرة في تقسيم الدوائر الانتخابية:

يرى بعض الجغرافيين ومنهم برسكوت (Presecott) أن عملية تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية ليست عملية عشوائية أو ارتجالية، بل يجب أن تكون محكومة باعتبارات ومعايير محددة[1]، ويمكن إرجاع أي تقسيم لهذه الدوائر إلى العوامل الآتية:

1 -العامل الدستوري[2]:

يتم تحديد عدد أعضاء المجلس عن طريق الدستور والذي بموجبه يتم تحديد عدد الدوائر الانتخابية الضامنة لفوز هذا العدد، وفي الحالة الفلسطينية تم بموجب قانون الانتخابات ومن ثم تم زيادته بموجب قرار رئاسي بتحديد عدد النواب ومن ثم تم زيادة العدد إلى (88) نائباً يتم اختيارهم نسبياً لضمان تمثيل أفضل للفصائل الفلسطينية. في حين أنه في قانون رقم (9) لسنة (2005) تم تحديد عدد المقاعد ليكون (132) مناصفة بين نظام الدوائر والقوائم أي ما يعرف بالنظام المختلط.

وفي العديد من دول العالم مثل: مصر، السويد واليمن يتم تحديد عدد الدوائر الانتخابية بمواد قانونية الأمر الذي يجعل من الصعب الزيادة أو النقص في عدد الدوائر التي من المفترض أن تتغير بموجب الزيادة الطبيعية للسكان.

2 -الحجم السكاني ونسبة التمثيل[3]:

يعد حجم السكان من أكثر المعايير الجغرافية شهرة في موضوع تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية. وهذا يعني إن تقسيم الدولة إلى دوائر انتخابية يجب أن يتلاءم مع الحجم السكاني في كل دائرة، ويتباين هذا الحجم من دولة إلى أخرى كالتالي:

جدول (8): حصة المقعد من السكان في العالم[4]:

م	الدولة	عدد المقاعد	عدد السكان / ألف نسمة
1	فرنسا	1	100
2	المملكة المتحدة	1	750
3	مصر	1	135
4	الأردن	1	473
5	الضفة الغربية وقطاع غزة 1996*	1	28
6	الضفة الغربية وقطاع غزة 2006*	1	29

* من حساب الباحثة

[1] عبد الجليل الصوفي. مرجع سابق، ص 161
[2] المرجع السابق، ص 162
[3] المرجع السابق، ص162
[4] المرجع السابق ص 164.

اختلفت نسبة التمثيل في الضفة الغربية وقطاع غزة فتوزعت عام (1996م) فكانت (1:17) ألف نسمة في الضفة الغربية و(1:11) ألف نسمة في قطاع غزة[1]، ولكن في العام (2006م) أصبحت النسب في الضفة الغربية (1:18) ألف نسمة وبقطاع غزة (1:10) ألف نسمة، وعند مقارنة النسبتين سنجد أن الفارق كان (788) نسمةً في الضفة والقطاع ويعود ذلك إلى اختلاف عدد المقاعد المخصصة للتجربتين الانتخابيتين.

3 -**العامل الإداري[2]:**

يقصد به أن يكون عدد الدوائر الانتخابية متوافقاً مع تقسيمات الدولة الإدارية، بأن يتم الربط بين التقسيم الإداري للدولة وتقسيمات دوائرها الانتخابية، ويلاحظ أن هذا المبدأ تم اتباعه في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تم اعتبار كل وحدة إدارية بمثابة دائرة انتخابية. في حين أن التجمعات السكانية تم اعتمادها بناء على تقسيمات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

4 -**عامل الجوار الجغرافي[3]:**

نعني به اشتراط الترابط والتلاصق الجغرافي للمراكز الاستيطانية، بمعنى أنه عند تقسيم الدوائر الانتخابية ضمن الدولة أو المحافظة إلى مراكز انتخابية لا بد من مراعاة تجاور وتقارب المراكز الانتخابية وارتباطها بطرق مواصلات جيدة لتسهيل عملية وصول السكان إلى مراكز الاقتراع للإدلاء بأصواتهم فضلا عن تسهيل الدعاية الانتخابية للمرشحين.

وهو أمر لا بد من أخذه بعين الاعتبار في الانتخابات القادمة خاصةً في الضفة الغربية نتيجة بناء الجدار الفاصل وإقامة العديد من الحواجز العسكرية التي تلعب دوراً كبيراً في تعطيل سير العملية الانتخابية وإعاقة الحملات الانتخابية للمرشحين.

ب- التوزيع الجغرافي للدوائر والمراكز الانتخابية:

تعد دراسة نمط التوزيع الجغرافي للدوائر والمراكز الانتخابية من الأمور المهمة في جغرافية الانتخابات وذلك لما لها من ارتباط بانتشار السكان وكثافتهم المكانية، وتم تقسيمها كالتالي:

[1] تم حساب نسب التمثيل بقسمة عدد السكان على (16)أي عدد الدوائر الانتخابية.
[2] المرجع السابق، ص163.
[3] المرجع السابق، ص163.

1- التوزيع الجغرافي للدوائر الانتخابية:

نص قانون الانتخاب الفلسطيني لعام (1995م) على تقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى (ست عشرة) دائرة انتخابية فيما يتعلق بانتخابات المجلس التشريعي، خصص القانون لكل دائرة عدد من المقاعد من مجموع المقاعد المكونة للمجلس التشريعي الفلسطيني البالغة (83) مقعداً اعتماداً على توزيع السكان[1] وقد تمت زيادة عدد أعضاء المجلس ليصبح (88) بموجب قانون الانتخابات الفلسطيني المعدل رقم (16) لسنة (1995) الصادر بتاريخ (1995/12/29م).

أما في الانتخابات التشريعية الثانية فقد تم زيادة عدد المقاعد لتصبح (132) مقعداً انقسمت إلى (66) مقعداً للقوائم و (66) مقعداً للدوائر.

وبمقارنة عدد الدوائر الانتخابية عام (1996 و 2006م) نجد أنها بقيت كما هي إلا أن الزيادة كانت في عدد المقاعد التي خُصصت في كل منهما للدوائر الانتخابية التي زادت نتيجة اختلاف النظام الانتخابي والذي تم التوافق عليه في القاهرة.

2- التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية:

تشكل دراسة المراكز الانتخابية وتوزيعها الجغرافي جزءاً مهماً في جغرافية الانتخابات. وفي بعض الدول تقوم هيئة مستقلة حيادية برسم مناطق نفوذ كل لجنة (مركز) انتخابية، والتي من المفروض أن يبقى توزيعها منتظماً ومستقراً في الدولة، لكنه يتغير في بعض الأحيان بناءاً على التغيرات التي تطرأ على حجم السكان، وتوزيعهم الجغرافي.

ومن المعايير الجغرافية التي تؤخذ في الحسبان عند تحديد التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية ونفوذها كل منها: عدد الناخبين في كل لجنة كحد أقصى وأدنى أي لا تزيد ولا تقل عن عدد محدد من الناخبين، وسهولة النقل والمواصلات لتفادي الصعوبات التي يمكن أن تنشأ عن البعد الجغرافي عند الإدلاء بالأصوات، المصالح الاقتصادية والاجتماعية للسكان، كثافات السكان، مساحة المنطقة، المظاهر الطبيعية في الجهة والحدود القائمة هناك ويجب أن يظل توزيع اللجان منتظماً ومستقراً. وإذا حدث تغيير في توزيعها لا بد من إعلان العوامل والأسباب التي تقف خلف هذا التغيير ليقف الناخبون على مدى منطقيتها ومعقوليتها.[2]

---

[1] .لجنة الانتخابات المركزية. الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام 1996، فلسطين، ص 26.

[2] محمد الديب. الجغرافيا السياسية منظور معاصر،مكتبة الأنجلو المصرية، 1997م، ص 776

3- مقارنة التوزيع الجغرافي للمراكز الانتخابية:

بلغ إجمالي المراكز الانتخابية عام (1996م) حوالي (1702) مركزٍ منها (1204) في الضفة الغربية و (498) في قطاع غزة، نجد أنه نظراً لاتساع مساحة الضفة الغربية فكان لها النصيب الأكبر من حيث عدد الدوائر إضافة إلى وجود (71%) من المراكز الانتخابية بها.

جدول (9) عدد السكان وعدد الدوائر والمراكز الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام (1996 و2006م):

المنطقة	المساحة/ كم^2	عدد السكان		عدد الدوائر	عدد المراكز الانتخابية			
		1996	2006		1996	%	2006	%
الضفة الغربية	5655	1,551,138	2,444,478	11	1204	71	1773	63.5
قطاع غزة	365	971,724	1,443,814	5	498	29	1021	36.5
المجموع	6020	2,522,862	3,888,292	16	1702	100	2794	100

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

وبالنظر إلى توزيع عدد السكان على مراكز الاقتراع نجد أن هناك تباين في عدد مراكز الاقتراع بين عام (1996م) وعام (2006م) نتيجة الزيادة السكانية وبالتالي يمكن تقسم الدوائر الانتخابية بناء على عدد مراكز الاقتراع. جدول (10).

وبمقارنة الزيادة بعدد المراكز الانتخابية عام (2006م)، نجد أن هناك زيادة في عدد السكان بحوالي (1,365,430) نسمة في الضفة الغربية وقطاع غزة وهذه الزيادة أدت لزيادة عدد مراكز الاقتراع إلى حوالي (1092) مركز موزعة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

حيث نجد أن الزيادة في عدد السكان في محافظات الضفة الغربية بلغت حوالي (893,340) نسمة والزيادة في عدد مراكز الاقتراع كانت (569) مركزاً. أما في قطاع غزة الذي بلغت الزيادة في عدد سكانه حوالي (472,090) نسمةً وبزيادة في عدد المراكز (523) مركزاً موزعاً على محافظات القطاع.

جدول (10) عدد السكان والمراكز الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب الدوائر الانتخابية لعام (1996 و2006م):

الدائرة الانتخابية	1996م		2006م		الزيادة في المراكز
	عدد السكان	عدد مراكز الاقتراع	عدد السكان	عدد مراكز الاقتراع	
الضفة الغربية وقطاع غزة	**2522862**	**1702**	**3888292**	**2794**	**1092**
الضفة الغربية	**1551138**	**1204**	**2444478**	**1773**	**569**
جنين	189460	145	261756	215	70
طوباس	34164	25	48128	41	16
طولكرم	125249	99	172793	156	57
نابلس	243855	176	336380	264	88
قلقيلية	67237	54	97472	70	16
سلفيت	45328	34	64129	55	21
رام الله والبيرة	199034	162	290401	229	67
أريحا	30508	22	43620	33	11
القدس	110289	168	407090	169	1
بيت لحم	127651	89	180116	146	57
الخليل	378363	230	542593	395	165
قطاع غزة	**971724**	**498**	**1443814**	**1021**	**523**
شمال غزة	174409	82	278180	193	111
غزة	349076	183	505702	342	159
دير البلح	140609	72	208716	154	82
خان يونس	190831	106	279853	199	93
رفح	116800	55	171363	133	78

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

ملاحظة: تم حساب عدد السكان بطريقة التغير الأسي بالاعتماد علي بيانات تعداد 1997 و 2007م الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وخلال الانتخابات التي جرت عام 1996 و 2006م نجد أن هناك اختلاف في توزيع المراكز الانتخابية وفيما يلي توضيح لذلك:

1- توزيع المراكز في انتخابات (1996م):

تباين توزيع المراكز الانتخابية فكانت أعلى الدوائر من حيث عدد المراكز الخليل كونها الأكبر مساحةً والأكثر سكاناً، فيما تلتها غزة ويُمكن توزيع المراكز الانتخابية حسب المحافظات على مجموعات بهدف معرفة تباينها المكاني:

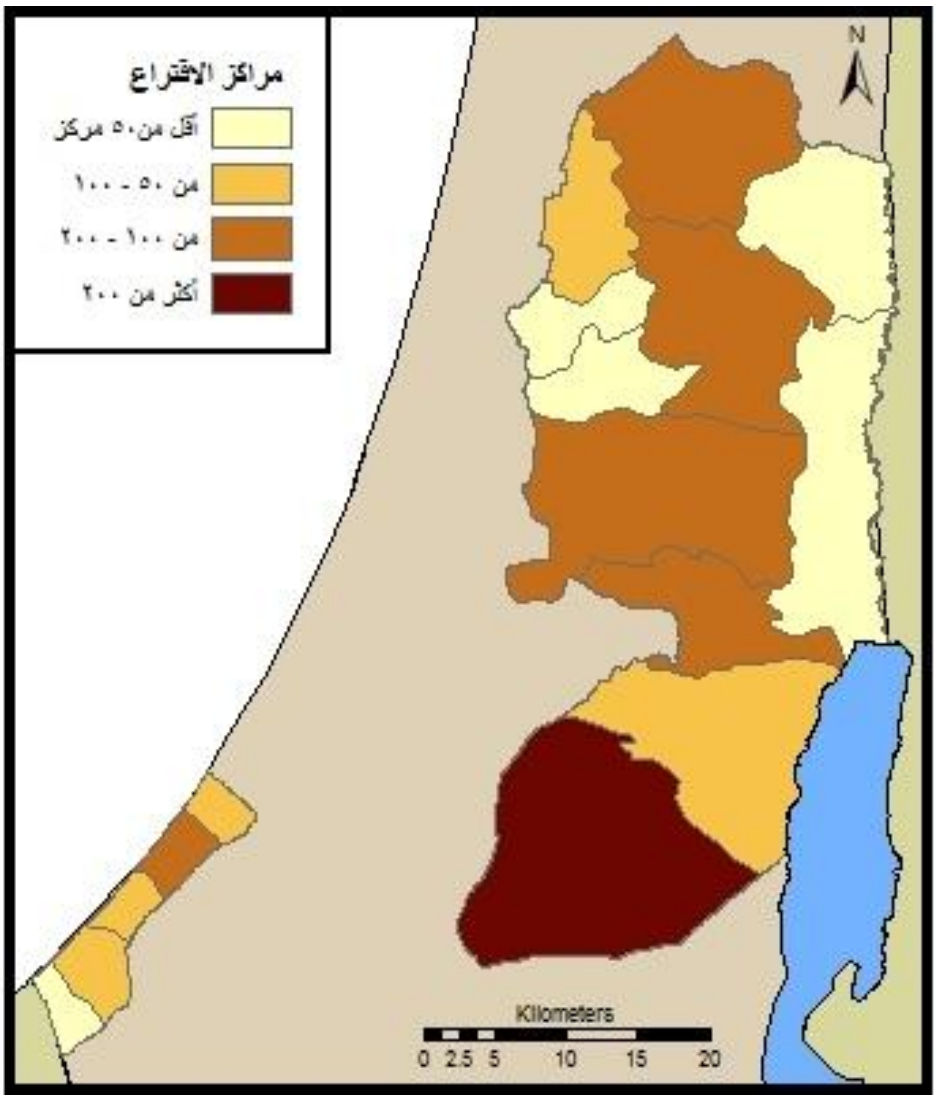

شكل (6) التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م

1- المجموعة الأولى: تضم الدوائر ذات العدد الكبير من المراكز الانتخابية التي تزيد عن (200) مركزٍ وهي دائرة الخليل حيث تضم (19%) من المراكز الانتخابية المتواجدة في الضفة الغربية بواقع (230) مركزاً ويلاحظ أيضا أنها أكبر الدوائر الانتخابية في الضفة والقطاع من حيث عدد السكان والمساحة والكثافة الانتخابية.

2- المجموعة الثانية: تضم الدوائر ذات العدد المتوسط من المراكز والتي تتراوح بين (100 – 200) مركزاً وتشمل دائرة غزة (183) مركزاً، نابلس (176) مركزاً، القدس (168) مركزاً، رام الله والبيرة (162) مركزاً، جنين (145) مركزاً وخان يونس (106) مركزاً، وبذلك فقد بلغ إجمالي المراكز ضمن هذه المجموعة (940) مركزاً، أي بما نسبته (55%) من تلك المتواجدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من الملاحظ أن الدوائر السابقة تتباين أعداد السكان فيها فهنالك دوائر يزيد عدد السكان فيها عن (300) ألف نسمةٍ كما في غزة والقدس، في حين دوائر أخرى يتراوح عدد السكان فيها بين (200 – 300) ألف نسمةٍ مثل كل من: نابلس، رام الله والبيرة وخان يونس ما عدا دائرة جنين التي يقل عدد سكانها عن (200) ألف نسمةٍ، وهذا الأمر يتنافي مع كون تقسيم المراكز الانتخابية اعتمد على عدد السكان والمساحة في كل منطقة.

3- المجموعة الثالثة: تضم الدوائر ذات العدد المنخفض من المراكز التي تتراوح ما بين (50 – 100) مركزاً، وتضم كلاً من دائرة طولكرم (99) مركزاً، بيت لحم (89) مركزاً، شمال غزة (82) مركزاً، دير البلح (72) مركزاً، رفح (55) مركزاً وقلقيلية (54) مركزاً، وبالتالي بلغ إجمالي مراكز هذه المجموعة (451) مركزاً، بنسبة تصل إلى (26.5%) من إجمالي المراكز الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ومن الملاحظ أيضا في هذه المجموعة تباين أعداد السكان فهناك دوائر يزيد تعداد سكانها عن (200) ألف نسمة كما في دائرة شمال غزة، ودوائر عدد سكانها بين (100 – 200) ألف نسمة كما هو حال دائرة طولكرم، بيت لحم، دير البلح، ورفح في حين أن دائرة قلقيلية يقل تعدادها عن (100) ألف نسمة.

4- المجموعة الرابعة: تضم الدوائر ذات العدد المنخفض جداً من المراكز الانتخابية والتي تقل عن (50) مركزاً، وتضم كلاً من سلفيت (34) مركزاً، طوباس (25) مركزاً وأريحا (22) مركزاً، وبذلك بلغ إجمالي مراكز هذه المجموعة (81) مركزاً بنسبة وصلت إلى حوالي (5%) من إجمالي المراكز الانتخابية. ومن الملاحظ أن عدد السكان في كل من تلك الدوائر يقل عن (50) ألف نسمةً.

2- توزيع المراكز في انتخابات (2006م):

زاد عدد مراكز الاقتراع عام (2006) نتيجة الزيادة في عدد السكان ونجد من خلال دراسة التوزيع المكاني لانتشار المراكز تباين أعدادها في الدوائر المختلفة وزيادة عددها عما كانت عليه عام (1996م).

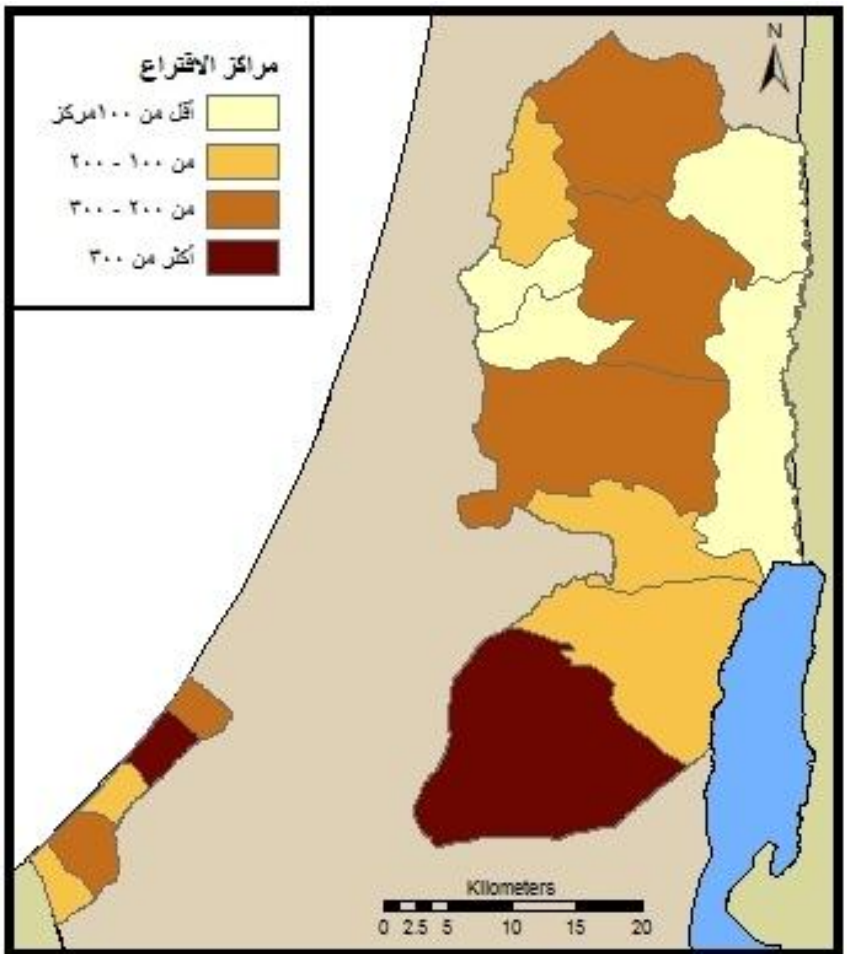

شكل (7): التوزيع الجغرافي لمراكز الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة (2006م).

يمكن توزيع المراكز الانتخابية حسب الدوائر على مجموعات للتعرف على واقع تباينها المكاني عام (2006م):

1- المجموعة الأولى: تضم الدوائر ذات العدد الكبير جداً من المراكز الانتخابية التي تزيد عن (300) مركزٍ وهي دائرة الخليل (395) مركزا وغزة (342) مركزاً، وبذلك فقد بلغ إجمالي المراكز ضمن هذه المجموعة (737) مركزاً، أي بما نسبته (26.4%) من المراكز المتواجدة في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويلاحظ أن كلا المركزين يزيد تعداد سكانها عن (500000) نسمة. (جدول 10)

2- المجموعة الثانية: تضم الدوائر ذات العدد الكبير من المراكز والتي تتراوح بين (200 – 300) مركزاً وتشمل دائرة نابلس (264) مركزاً، رام الله والبيرة (229) مركزاً وجنين (215) مركزاً، أي بما نسبته (25.3%) من تلك المتواجدة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

من الملاحظ أن الدوائر السابقة تتباين أعداد السكان فيها فهناك دوائر يزيد عدد السكان فيها عن (300) ألف نسمةٍ كما في نابلس، في حين أن دوائر أخرى يتراوح عدد السكان فيها بين (200 – 300) ألف نسمةٍ مثل كل من رام الله والبيرة وجنين. (جدول 10)

3- المجموعة الثالثة: تضم الدوائر ذات العدد المنخفض من المراكز التي تتراوح ما بين (100 – 200) مركزاً، وتضم كل من دائرة خان يونس (199) مركزا، شمال غزة (193) مركزاً، القدس (169) مركزاً، طولكرم (156) مركزاً، دير البلح (154) مركزاً، بيت لحم (146) مركزاً ورفح (133) مركزاً، بنسبة تصل إلى (41.1%) من إجمالي المراكز الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة. (جدول 10)

وتتباين أعداد السكان حسب الدوائر فهناك دوائر يزيد تعداد سكانها عن (400) ألف نسمةٍ كما في دائرة القدس، ودوائر يزيد تعداد سكانها عن (200) ألف نسمةٍ كما في كل من خان يونس، شمال غزة ودير البلح، ودوائر عدد سكانها بين (100 – 200) ألف نسمةٍ كما هو حال دائرة طولكرم، بيت لحم ورفح.

4- المجموعة الرابعة: تضم الدوائر ذات العدد المنخفض جداً من المراكز الانتخابية والتي تقل عن (100) مركزٍ، وتضم كل من قلقيلية (70) مركزاً، سلفيت (55) مركزاً، طوباس (41) مركزاً وأريحا (33) مركزاً، وبذلك بلغ إجمالي مراكز هذه المجموعة (81) مركزاً بنسبة وصلت إلى حوالي (7.1%) من إجمالي المراكز الانتخابية. ومن الملاحظ أن عدد السكان في كل من تلك الدوائر يقل عن (100) ألف نسمةٍ كما في قلقيلية ويقل عن (50) ألف نسمة كما في كل من طوباس وأريحا. (جدول 9)

ومن خلال مقارنة أعداد مراكز الاقتراع خلال انتخابات العام (1996 و 2006م) سنجد أن هنالك زيادة، فهناك تغير كبير في أعداد مراكز الاقتراع بين انتخابات عام (1996 و2006م) بلغت في الغالب إلى ما يقارب الضعف فيما عدا دائرة القدس التي تم زيادة عدد المراكز

الانتخابية فيها بمركز واحد فقط ويرجع ذلك إلى الممارسات الإسرائيلية في مدينة القدس وعرقلتها لأي ممارسات سيادية للسلطة الوطنية الفلسطينية فيها. جدول (10)

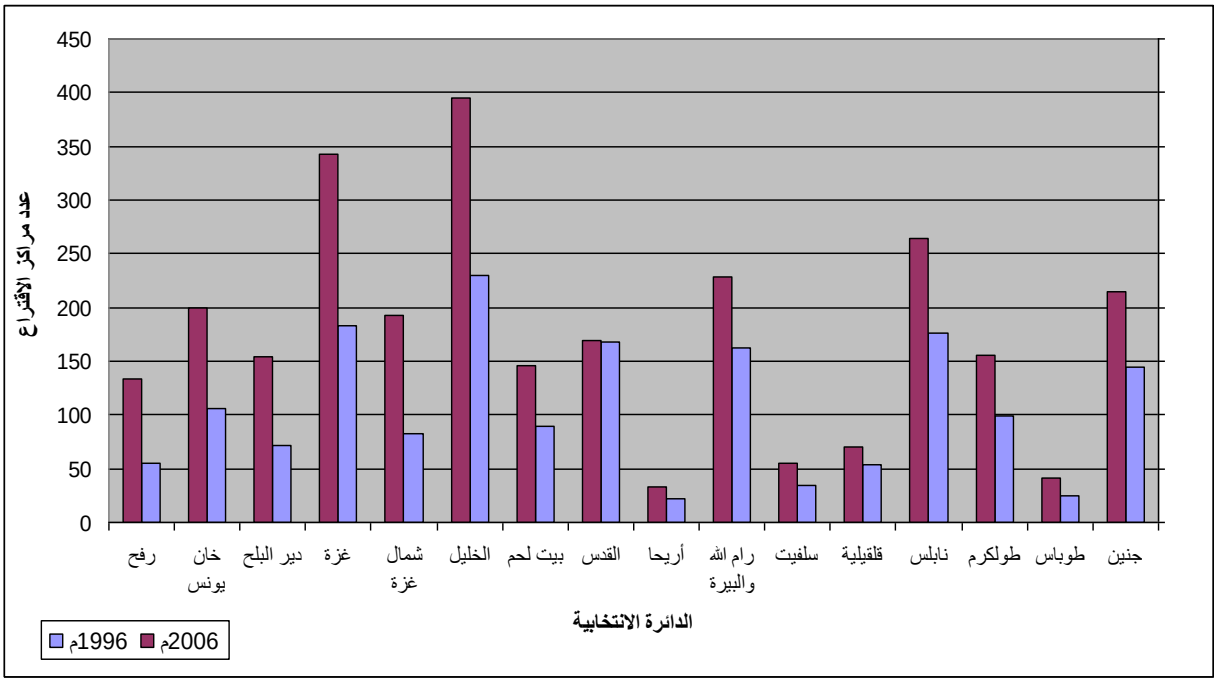

شكل (8) عدد مراكز الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات (1996 و 2006م).

خامساً: التوزيع الجغرافي للمرشحين

يعتبر المرشحون أحد العناصر الرئيسية المكونة للخارطة الانتخابية كونهم هم الذين يمثلون السكان ضمن إطار منطقة جغرافية معينة[1]، وسيتم دراسة التباين المكاني للمرشحين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

بلغ عدد المرشحين خلال الدورة الانتخابية الأولى عام (1996م) (672) مرشحاً، منهم (503) مرشحٍ مستقلٍ فاز منهم (35) مرشحاً، بينما كان هنالك (169) مرشحاً تابعين لأحزاب سياسية فاز منهم (53) مرشحاً، أما انتخابات (2006م) فقد بلغ حجم المرشحين (420) مرشحاً عن انتخابات الدوائر، وتقدمت (11) قائمة على مستوى الوطن بمرشحين لها ممثلين لأحزاب وتحالفات سياسية ومستقلين، ويرجع السبب في زيادة عدد المرشحين إلى تغيير النظام الانتخابي إلى النظام المختلط مما ساهم في زيادة عدد مقاعد المجلس التشريعي إضافة إلى توافق الفصائل في القاهرة عام (2005م) على المشاركة في الانتخابات ما عدا حركة الجهاد الإسلامي.

[1] عبد الجليل الصوفي، مرجع سابق، ص 215.

جدول (11) مقارنة التوزيع الجغرافي للمرشحين حسب الدائرة الانتخابية 1996-2006م:

الدائرة الانتخابية	1996م				2006م			
	عدد المرشحين	النسبة المئوية %	عدد المقاعد	عدد المرشحين لكل مقعد	عدد المرشحين	النسبة المئوية %	عدد المقاعد	عدد المرشحين لكل مقعد
الضفة الغربية وقطاع غزة	672	100	88	8-7	420	100	66	6
الضفة الغربية	370	55	51	7	271	64.5	42	6
جنين	36	5.4	6	6	32	8	4	8
طوباس	12	2	1	12	9	2.1	1	9
طولكرم	38	6	4	10-9	17	4	3	6-5
نابلس	55	8.2	8	7-6	30	7.1	6	5
قلقيلية	12	2	2	6	10	2.4	2	5
سلفيت	11	2	1	11	11	3	1	11
رام الله والبيرة	46	7	7	7-6	34	8.1	5	7-6
أريحا	6	1	1	6	11	3	1	11
القدس	52	8	7	7	39	9.3	6	7-6
بيت لحم	30	4.4	4	8-7	32	8	4	8
الخليل	72	11	10	7	46	11	9	5
قطاع غزة	302	45	37	8	149	35.5	24	6
شمال غزة	67	10	7	10-9	27	6.4	5	5
غزة	92	13.6	12	8-7	49	12	8	6
دير البلح	50	7.4	5	10	18	4.3	3	6
خان يونس	66	10	8	8	43	10.2	5	9-8
رفح	27	4	8	3	12	3	3	4

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

أ) مرشحو انتخابات 1996م:

يمكن تصنيف الدوائر الانتخابية من حيث عدد المرشحين إلى خمس مجموعات كالتالي:

1- المجموعة الأولى: وهي الدوائر التي يزيد فيها عدد المرشحين عن (80) مرشحاً، وتمثلت هذه الحالة في دائرة غزة التي ترشح فيها (92) مرشحاً للتنافس على (12) مقعداً.

2- المجموعة الثانية: هي الدوائر التي يتراوح فيها عدد المرشحين ما بين (60 – 80) مرشحاً، كما في كل من الخليل (72) مرشحا للفوز بـ (10) مقاعدٍ، شمال غزة (67) مرشحا للفوز بـ (7) مقاعدٍ، خان يونس (66) مرشحاً للفوز بـ 8 مقاعدٍ.

3- المجموعة الثالثة: الدوائر التي يتراوح عدد المرشحين فيها ما بين (40) وأقل من (60) مرشحاً، وتضم دائرة نابلس (55) مرشحا للفوز بـ (8) مقاعدٍ، القدس (52) مرشحا للفوز بـ (7) مقاعدٍ، دير البلح (50) مرشحاً للفوز بـ (5) مقاعدٍ، رام الله والبيرة (46) مرشحاً للفوز بـ (7) مقاعدٍ.

4- المجموعة الرابعة: تلك الدوائر التي تراوح عدد المرشحين فيها ما بين (20) وأقل من (40) مرشحاً، كما في كل من طولكرم (38) مرشحاً للفوز بـ (4) مقاعدٍ، جنين (36) مرشحاً للفوز بـ (6) مقاعدٍ، بيت لحم (30) مرشحاً للفوز بـ (4) مقاعدٍ ورفح (27) مرشحاً للفوز بـ 3 مقاعدٍ.

5- المجموعة الخامسة: الدوائر التي يقل عدد المرشحين فيها عن (20) مرشحاً، وتضم كل من طوباس وقلقيلية (12) مرشحاً للفوز بمقعدٍ واحد، سلفيت (11) مرشحاً للفوز بمقعدٍ واحد وأريحا (6) مرشحين للفوز بمقعد واحد.

يتضح مما سبق بأنه عند مطابقة جداول الكثافة الانتخابية والتوزيع الجغرافي للمرشحين فإننا لن نجد تطابقا بينهما فهناك محافظات ذات كثافة انتخابية منخفضة قد حظيت بعددٍ كبيرٍ من المرشحين كما في دائرة بيت لحم التي بلغت الكثافة الانتخابية لها (98) ناخب/كم2 وعدد المرشحين (8) عام 1996م وبلغت الكثافة الانتخابية (142) عام (2006م) وترشح عنها (8) مرشحين، فيما يوجد دوائر ذات كثافة انتخابية عالية حظيت بعددٍ قليلٍ من المرشحين مثل أريحا التي بلغت الكثافة الانتخابية (26) ناخب/كم^2 بينما عدد المرشحين (6) عام (1996م) بينما عام (2006م) بلغت الكثافة الانتخابية (39) ناخب/كم^2 قابلها (11) مرشح.

وبمقارنة عدد المرشحين لكل مقعد سنجد أن توزيعهم كالتالي:

أ - **مجموعة ذات عدد كبير:** وتضم الدوائر التي زاد عدد المرشحين فيها عن (10) للمقعد الواحد كما في كل من: دائرة طوباس، سلفيت ودير البلح.

ب -**مجموعة ذات عدد متوسط:** وتشمل الدوائر التي تراوح عدد المرشحين فيها بين (8-10) للمقعد كما في كل من: دائرة طولكرم، خان يونس وشمال غزة.

ج –**مجموعة ذات عدد منخفض:** وضمت الدوائر التي تراوح عدد المرشحين فيها بين (6–8) للمقعد كما في دائرة نابلس، قلقيلية، غزة، رام الله والبيرة، جنين، بيت لحم، أريحا، القدس والخليل.

د – **مجموعة ذات عدد منخفض جدا:** وهي الدوائر التي قل عدد المرشحين عن (4) للمقعد وتمثلت في دائرة رفح.

ب) مرشحي انتخابات (2006م):

انقسم عدد مرشحي انتخابات عام (2006) إلى مجموعات ففي انتخابات الدوائر التي خُصص لها (66) مقعداً انقسموا كما يلي:

1– المجموعة الأولى: تضم الدوائر التي يزيد عدد المرشحين فيها عن (40) مرشحاً، كما في غزة (49) مرشحاً للفوز بـ (5) مقاعدٍ ، الخليل (46) مرشحاً للفوز بـ (9) مقاعدٍ ودائرة خان يونس (43) مرشحاً للفوز بـ (5) مقاعدٍ.

2– المجموعة الثانية: تضم الدوائر التي يتراوح عدد المرشحين فيها بين (30 – 40) مرشحاً، كما في القدس (39) مرشحاً للفوز بـ (6) مقاعدٍ، رام الله والبيرة (34) مرشحاً للفوز بـ (5) مقاعدٍ، جنين وبيت لحم (32) مرشحاً للفوز بـ (4) مقاعدٍ لكل منهما، ونابلس (30) مرشحاً للفوز بـ (6) مقاعدٍ.

3– المجموعة الثالثة: تضم الدوائر التي ينحصر عدد مرشحيها ما بين (20 – 30) مرشحاً، وتمثلت في دائرة شمال غزة التي ترشح عنها (27) مرشحاً للفوز بـ (5) مقاعدٍ.

4– المجموعة الرابعة: تلك الدوائر التي يتراوح عدد المرشحين فيها بين (10 – 20) مرشحاً، كما في دير البلح (18) مرشحاً للفوز بـ (3) مقاعدٍ، طولكرم (17) مرشحاً للفوز بـ (3) مقاعدٍ، رفح (12) مرشحاً للفوز بـ (3) مقاعدٍ، كل من سلفيت وأريحا (11) مرشحاً للفوز بمقعد وقلقيلية (10) مرشحين للفوز بمقعدين.

5 –**المجموعة الخامسة:** وهي الدوائر التي يقل عدد المرشحين فيها عن (10) كما في طوباس التي بلغ عدد المرشحين فيها (9) للفوز بمقعدٍ واحد.

وبمقارنة عدد المرشحين لكل مقعد سنجد أن توزيعهم كالتالي:

أ – **مجموعة ذات عدد كبير:** وتضم الدوائر التي زاد عدد المرشحين فيها عن (10) للمقعد الواحد كما في كل من دائرة سلفيت وأريحا.

ب – **مجموعة ذات عدد متوسط:** وتشمل الدوائر التي تراوح عدد المرشحين فيها بين (8–10) للمقعد كما في كل من دائرة جنين، طوباس، بيت لحم وخان يونس.

ج –**مجموعة ذات عدد منخفض:** وضمت الدوائر التي تراوح عدد المرشحين فيها بين (4–8) للمقعد كما في دائرة نابلس، قلقيلية، طولكرم، الخليل، شمال غزة، دير البلح، غزة ورفح

وعند محاولة مطابقة جداول الكثافة الانتخابية وجداول عدد المرشحين لعام (1996) وعام (2006م) سنجد عدم تطابقهما أيضاً فهناك دوائر ذات عدد كبير من المرشحين ولكنها ذات كثافة انتخابية عالية كما في رفح، وهناك دوائر ذات عدد قليل من المرشحين ولكنها ذات كثافة انتخابية منخفضة كما في بيت لحم.

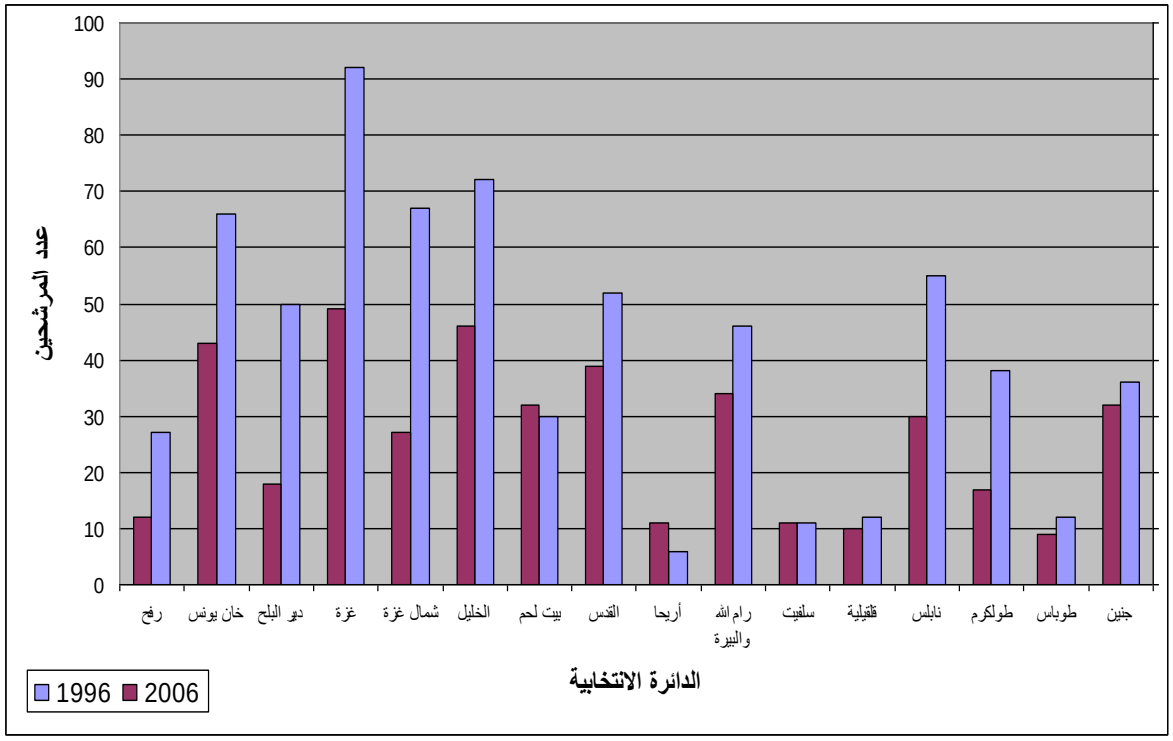

شكل (9): عدد مرشحي الدوائر في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات (1996 و2006م).

بمقارنة عدد المرشحين في الدورة الانتخابية الأولى عام (1996م) والثانية عام (2006م) نلاحظ أنه خلال عام (1996م) كان عدد المرشحين يفوق عددهم عام (2006م) ويرجع ذلك إلى أن النظام المتبع في التجربة الأولى كان عبارة عن الدوائر الانتخابية فقط بينما في التجربة الثانية (2006م) كان النظام المتبع هو المختلط وبالتالي توزع المرشحين إلى (672) مرشحا في الضفة

الغربيـة وقطـاع غـزة بينمـا ترشـح (420) مرشـحاً عـام (2006) ويلاحـظ أن العـدد الأكبـر مـن المرشحين كان في الضفة الغربية.

سادساً: العلاقة بين الإنفاق والأداء الانتخابي (2006م)

يلعـب المـال دوراً هامـاً فـي الانتخابـات الأمـر الـذي جـذب اهتمامـاً كبيـراً فـي الدراسـات المعاصرة، وكيف أن إنفاق الكثير من الأحزاب والمرشحين على حملاتهم الانتخابية يؤثر على عدد الأصوات التي يحصل عليها، وبالتالي فإن اعتماد نظام التمثيل النسبي المختلط يسمح بقياس أثر الإنفـاق علـى تغيير الـدعم للحـزب مـع مـرور الوقـت والتحـول لأطـراف ثانيـة. ويعـد اعتمـاد أشـكال أخرى من الحملة الانتخابية مكلفاً على نحو متزايد بسبب تكاليف الموظفين المحترفين والإعلان في وسائل الإعلام.

تواجه ديمقراطية الانتخابات عدة عوائق من أبرزها تحقيق العدالة أو المساواة أو الاثنين معاً في عملية الإنفاق الانتخابي. لقد أصبحت عملية الإعداد" للحملات الانتخابية وإدارتها " باهظة التكاليف خاصة مع تطور تقنيات إدارة وخوض الحملات التي يتحكم فيها بشكلٍ عام الطابع الإعلامي والترويج الانتخابي في المجتمعات الحديثة. في هذا الإطار، يبدو من المهم التوضيح أن عملية تنظيم الإنفاق الانتخابي لا يعني بالضرورة تأمين المساواة والعدالة الكاملة بين المرشحين (الكمية والنوعية) بل من الممكن وضع حد أقصى أو ما يعرف بسقف للإنفاق لمنع المرشحين ذوي الإمكانيات المادية من تجاوزه. إن هذا الضبط الذي يساهم فعلياً في التخفيف من التعسف في استغلال دور المال في العملية الانتخابية لا يعني أبداً إلزام كل المرشحين الإنفاق بنفس القيمة.

أ- التعريف بالنفقات الانتخابية

اعتمدت العديد من الدول أنظمةً ترمي إلى تقليص دور المال في الانتخابات، فشرعت قوانين للحد من النفقات الانتخابية لقائمةٍ أو مرشحٍ ما. فتم تحديد سقف للمساهمات المالية في إدارة وتنظيم العملية الانتخابية قبل وأثناء الانتخابات. وغالباً ما تعمد هذه الدول إلى مراجعة قوانينها عند الوقوع بأي نقصٍ بهدف الحد قدر الإمكان من التحايل على القوانين. يُعتبر من **النفقات الانتخابية** : كلّ إنفاق مباشر أو غير مباشر، يهدف إلى التسويق لمرشح أو لكيان سياسي ما في الانتخابات. وهي محكومة بشكل أو بآخر بمبدأين أساسيين :

1- **التوازن أو تكافؤ الفرص** :بحيث تتوافر لكافة المرشحين فرص متساوية في إمكانية التعبير، ويتوفر للناخبين الوضوح الكافي من أجل اختيار مرشحيهم .من هنا تنحصر النفقات الانتخابية في سقف محدد.

2- **الشفافية:** فور الانتهاء من العملية الانتخابية يتوجب على كل مرشح أن يقدم تقريره المالي المفصّل حول النفقات التي تمت خلال فترة الانتخابات، على أن يتم نشر هذا التقرير بشكل يسمح للمواطنين بالإطلاع عليه من دون أي عقبات، الأمر الذي يحد من أبواب الإنفاق غير المشروع.

نتيجة تكلفة الحملات الانتخابية تعد الانتخابات عملية سياسية مكلفة مادياً لجهة الدعاية ونشر البرامج والنشاطات المختلفة أصبح من الصعب الحديث عن مساواة و عدالة فعلية من دون إعادة النظر في آليات تنظيم الإنفاق الانتخابي .ولذلك اعتمد العديد من دول العالم نتيجة لتجارب سابقة أنظمة ترمي إلى الحد من دور المال في العملية الانتخابية، كما لجأت معظم الديمقراطيات إلى تطبيق سلسلة من القوانين والمراسيم من أجل تطوير ديمقراطية العملية الانتخابية نظراً لأن النتائج في العديد من البلدان وفي حالات عديدة قد تأثرت بالقوة المالية للأحزاب أو الأفراد أو المنظمات .فقام بعضها بوضع قوانين تفرض سقفاً للإنفاق الانتخابي الذي يمكن أن ينفقه مرشح أو حزب ما .إنَّ هذه الحدود التي تخضع لها نفقات المرشحين والأحزاب والكيانات السياسية تهدف إلى منح جميع المشاركين فرصاً متساوية.

لكن مع الانتشار السريع "للتسويق السياسي" دائرة الدعاية والترويج السياسيين المرافقة لكل الحملات الانتخابية، لم يعد النموذج السابق كافيا لضمان تنافس انتخابي متوازن وفقاً للآليات العصرية .هذا الواقع الجديد، أفضى إلى ازدياد الحاجة إلى المال الانتخابي. وقد ترافق هذا الازدياد في الحاجة لتمويل الحملات الانتخابية مع رسوخ التنظيم الإداري لمراقبة الإنفاق الانتخابي وضبطه خلال السنوات الماضية، ما منع المرشحين من الإنفاق وجمع الأموال بشكل غير محدد وغير مقنّن. لذلك كان من الضروري إيجاد الصيغ التي تضمن من جهةٍ إنفاقاً انتخابياً عادلاً وفي نفس الوقت لا تحرم الأحزاب والكيانات السياسية من حقها في خوض العملية الانتخابية بحرية الأمر الذي يضمن في المحصلة العامة انتخابات ديمقراطية. في هذا الإطار ظهرت الحاجة تدريجياً لتمويل عام للانتخابات يؤمن من جهة جزءاً من التمويل الانتخابي ويضمن في جانب آخر إمكانية مراقبة عملية الإنفاق.

ورغم تشعب الاجتهادات والقوانين المتعلقة بالإنفاق والتمويل الانتخابي واختلافها من بلد الى آخر، إلا أنه يُمكن تصنيفها في عدة نقاط وفقاً لهدف كل منها:

- تقنين التبرعات الضخمة عبر تحديد حد أقصى لهذه التبرعات.
- تشجيع التبرعات الفردية الصغيرة للمرشحين، عبر إعفاءها من الضرائب.
- مراقبة الذمة المالية للطبقة السياسية.

- تحديد سقف للإنفاق الانتخابي.
- اعتماد التمويل العام للإنفاق الانتخابي.

ب- تطور مفهوم الإنفاق الانتخابي:

تطورت عملية الإنفاق الانتخابي في السنوات الماضية من كونها مجرد " عملية تنظيم وإشراف وضبط الإنفاق وصولاً إلى تحولها باتجاه" التمويل العام للانتخابات". في الديمقراطيات الغربية وحتى سبعينات القرن الماضي، كان تأمين التمويل الانتخابي يرتكز على تطوع الأفراد والمحازبين في أحزاب اليسار وتقديم عملهم كجزء من التبرع، في حين أن أحزاب اليمين والتي تضم عددا اقل من المتطوعين في صفوفها، استندت أكثر إلى حملات وتبرعات فردية كبيرة، ولم يكن للدولة أي نوع من أنواع التدخل في عملية تنظيم الإنفاق الانتخابي أو التمويل العام المباشر للأحزاب والقوى السياسية"[1].

في المنطقة العربية، لم يتشكل لغاية اليوم قيام عملية انتخابية ديمقراطية، ويمكن التأكيد على أن تجربة الانتخابات في المنطقة العربية هي شبه صورية في أغلبية الدول التي تحصل فيها الانتخابات باستثناء ثلاث دول هي: لبنان، فلسطين والعراق. في واقع الأمر لا تتطرق الأنظمة الانتخابية في غالبية الدول العربية إلى موضوع تمويل الحملات الانتخابية والإنفاق الانتخابي بشكل مستقل ومفصل وأن وردت فترد عادة في فقرات ومواد تأتي بمعظمها تحت عنوان الأحكام الجزائية باستثناء القليل منها وتحديداً في السنوات العشر الماضية، ومنها قانون الانتخاب الجزائري الذي يتحدث تفصيلاً عن موضوع النفقات الانتخابية (الانتخابات الرئاسية، الانتخابات النيابية).

تقوم الدول الأخرى في العالم بما يُعرف بعملية تحديث القانون الانتخابي بهدف الوصول إلى أفضل الصيغ التي تؤمن حسن سير ونزاهة العملية الانتخابية[2].

ج – الإنفاق الانتخابي في الضفة الغربية وقطاع غزة:

حددت المادة (101)[3] من قانون الانتخابات للحملة الانتخابية لأي قائمة انتخابية أو لأي مرشح للانتخابات بـ:

1 -حددت لجنة الانتخابات مليون دولار أمريكي أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لمنصب الرئيس أو القائمة الانتخابية.

---

[1] الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. الإنفاق الانتخابي، الهيئة المستقلة لانتخابات في لبنان، بيروت، 2006، ص 5

[2] المرجع السابق ، ص9.

[3] لجنة الانتخابات المركزية.قانون رقم (9) لسنة 2005م بشأن الانتخابات العامة، فلسطين، 2005، ص 86 .

2 -تم تحديد مبلغ 60ألف دولاراً أمريكي أو ما يعادله بالعملة المتداولة قانوناً للصرف على الحملة الانتخابية للمرشح لعضوية المجلس في الدائرة الانتخابية.

ولتمويل هذه الحملات حظرت المادة (100)[1] من القانون على أي قائمة انتخابية أو مرشح يشترك في الانتخابات الحصول على أموال لحملته الانتخابية: "من أي مصدر أجنبي أو خارجي غير فلسطيني بشكل مباشر أو غير مباشر".

وأجبر القانون كل قائمة انتخابية اشتركت في الانتخابات، وكل مرشح شارك، على" :أن يقدم إلى لجنة الانتخابات خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ إعلان نتائج الانتخاب النهائية، بياناً مفصلاً بجميع مصادر التمويل التي حصل عليها والمبالغ التي أنفقها أثناء الحملة الانتخابية."

وكل من يخالف هذه النصوص وتبعاً للمادة (105)[2] يعاقب" :بالحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ألف دولارٍ أمريكي أو ما يعادلها بالعملة المتداولة قانوناً أو بكلتا العقوبتين معاً، وللمحكمة استبعاد اسمه من قائمة المرشحين ومصادرة تلك الأموال." لكل من يخالف أحكام المادتين (100 – 101).

ولمحاربة أي مظهر من مظاهر الفساد لا بد من تعزيز مجموعة من الوسائل لتنظيم تمويل الأحزاب وإنفاقها على الحملات الانتخابية كالتالي[3]:

1 – كشف الأحزاب والمرشحين عن مصادر دخلها وتحديد مستوى معين وطرق إنفاقها للجنة انتخابية مستقلة.
2 – كيف يمكن للأفراد والهيئات الاعتبارية التبرع للمرشح أو الحزب في فترة معينة ولمبلغ محدد.
3 – التمويل العام، حيث تقدم الدولة الأموال للأحزاب السياسية والمرشحين، مع مراعاة الشروط والقيود.

[1] المرجع السابق، ص 85.
[2] المرجع السابق. ص 90.
[3] Ron Johnston, Charles Pattie. Money and votes: a New Zealand example, Political Geography 27 (2008) 113- 133>

وعند تطبيق هذا الواقع على الحالة التي حدثت خلال انتخابات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة عام (2006م) نلاحظ عند محاولة إيجاد معامل الارتباط بيرسون ما يلي:

جدول (12): النفقات المالية للقوائم المشاركة وإجمالي الأصوات التي حصلت عليها في انتخابات 2006م

القائمة	النفقات المالية بالدولار	أجمالي الأصوات	تكلفة الصوت بالدولار
التغيير والإصلاح	249,758	440,409	0.56
حركة فتح	970,873	410,554	2.36
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	22,546	42,101	0.53
قائمة البديل	746,500	28,973	25.7
قائمة فلسطين المستقلة	675,272	26,909	25.1
قائمة الطريق الثالث	487,437	23,862	20.4
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	237,999	7,127	33.4
قائمة الحرية والاستقلال	170,861	4,398	38.8
قائمة الشهيد أبو العباس	67,000	3,011	22.3
قائمة العدالة الفلسطينية	2,000	1,723	1.26

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بناء علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

نجد أن تكلفة الصوت لقائمة الحرية والاستقلال هي الأعلى حيث بلغ (38.8) دولارٍ بينما قائمة التغيير والإصلاح كانت تكلفة الصوت بالنسبة لها هي الأقل رغم فوزها بغالبية مقاعد المجلس التشريعي.

وقد توصلت الدراسة إلى أن معامل الارتباط بين الإنفاق على الحملات الانتخابية وإجمالي الأصوات التي حصلت عليها الجهة المنفقة تساوي (0.39) وهي علاقة طردية ضعيفة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05)، ويرجع ضعف العلاقة بينهما إلى وجود عوامل أخرى تؤثر في العملية الانتخابية.

وبالتالي يمكن إرجاع ذلك إلى أن حركة حماس كانت تتمتع بسمعة طيبة قبل خوضها الانتخابات الأمر الذي مثل دعاية انتخابية قبلية لها قبل دخولها انتخابات المجالس المحلية وانتخابات المجلس التشريعي بالإضافة إلى أن مرشحي الحركة كانوا من قادة المجتمع المدني الذين

يتمتعون بسمعة طيبة فمنهم أئمة المساجد ومدراء المؤسسات الخيرية والمجتمعية العاملة وأساتذة جامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة الأمر الذي يمكن تفسير عدم إعطاء علاقة ارتباط قوية بين الإنفاق وحجم التصويت الذي ذهب لصالح حركة حماس إلى استغلالها حالة الفلتان الأمني في الشارع الفلسطيني لاسيما قبل الانتخابات، وبانجازات الحركة على صعيد المقاومة المسلحة والعمليات الاستشهادية واقتحام المواقع من خلال منظومة الأنفاق وتصوير انسحاب الاحتلال من القطاع من جانب واحد بأنه ثمرة الجهاد والمقاومة.

الفصل الثالث: الفصائل المشاركة والمقاطعة للانتخابات

أولاً: القوى الفلسطينية المشاركة في انتخابات 1996م.

ثانياً: القوى الفلسطينية المقاطعة لانتخابات 1996م.

ثالثاً: القوى الفلسطينية المشاركة في انتخابات 2006م.

تزداد أهمية عقد الانتخابات التشريعية والمحلية في الدول التي تمر بمرحلة تحولات وتغيرات سياسية مثل مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة التي اعتمدت هذه الآلية لاختيار ممثلين عن الشعب عام (1996م)، حيث يلاحظ أن هناك عدة متغيرات قد شكلت فيما بعد التجربة الانتخابية الثانية عام (2006م).

وقد شاركت عدة فصائل في انتخابات المجلس التشريعي (1996م) وقاطعتها الفصائل الإسلامية واليسارية على المستوى الرسمي، ولكن بعد توافق الفصائل الفلسطينية في القاهرة شاركت جميع الفصائل في الانتخابات واستمرت حركة الجهاد الإسلامي في مقاطعة الانتخابات.

وتساهم المشاركة السياسية المرتفعة التعرف على جغرافية الدعم لكل من الفصائل المشاركة من حيث توجه الناخبين لتفضيل التصويت لصالح حزب على آخر، وبالتالي تم تناول محورين في هذا الفصل كالتالي: المحور الأول: الفصائل والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات (1996م) ومن ثم التعرف على القوى السياسية التي امتنعت عن المشاركة في تلك الانتخابات، ومن ثم في المحور الثاني سيتم التعرف على الفصائل والقوى السياسية التي شاركت في انتخابات المجلس التشريعي (2006م) مع توزيع الدعم لهذه الفصائل على الدوائر الانتخابية بناء على إجمالي الأصوات التي حصلت عليها.

أولا: الفصائل والقوى السياسية المشاركة في الانتخابات

لم تكن مشاركة الفصائل الفلسطينية في الانتخابات التي جرت عام (1996م) ممثلة لكافة الأحزاب والحركات السياسية على أرض الواقع حيث امتنعت العديد منها وخاصة ذات التوجه الإسلامي من المشاركة فيها كونها إحدى مخرجات اتفاق أوسلو وبالتالي فإن أي ناتج عنها يهدف إلى دعم السلطة الإدارية وبالتالي فهذه الانتخابات كانت تمثل بالنسبة لها ضربة لوحدة الشعب وأشكال تمثيله الحقيقية.

سعت حركة فتح جاهدة لوضع تصور واضح عن طبيعة مشاركتها فقدمت عدداً كبيراً من المرشحين للتنافس على الـ (88) مقعداً. في حين اتخذت الفصائل التي أعلنت تأييدها لاتفاق أوسلو "أ" بالقاهرة وأوسلو "ب" قراراً بالمشاركة بالرغم من إدراكها أن فرصها بالفوز ضئيلة خاصةً إذا شاركت منفردة كونها لا تمتلك قاعدة جماهيرية عريضة في الشارع الفلسطيني.

وفيما يلي سيتم دراسة إجمالي عدد الأصوات الذي حصل عليه كل فصيل شارك في انتخابات عام (1996 و 2006م) لانتخابات المجلس التشريعي كونه الممثل للشرائح السياسية في كل مجتمع مع العلم أن الأرقام التي تم التعامل معها تمثل جميع الأصوات التي حصلوا عليها، أي ليس فقط الأصوات التي أهلت أصحابها للحصول على عضوية المجلس التشريعي لإعطاء لمحة عن القوة الجغرافية لكل منها حسب الدائرة الانتخابية.

أ) القوى الفلسطينية المشاركة في انتخابات 1996م

شاركت فيها عدة حركات وأحزاب وكتل انتخابية من منظمة التحرير الفلسطينية بالإضافة إلى المستقلين وهم كالتالي:

أ- **الحركات السياسية:** حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، جبهة التحرير العربية (القيادة المؤقتة)،حركة الجهاد الإسلامي (كتائب الأقصى)، جبهة التحرير الفلسطينية (جتف).

ب- **الأحزاب:** حزب الشعب الفلسطيني (حشف)، حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، حزب البعث العربي الاشتراكي.

ج- **الكتل الانتخابية:** كتلة الحرية والاستقلال وهي تابعة للجبهة العربية الفلسطينية، الكتلة الوطنية المستقلة، كتلة المستقبل، الحركة الوطنية للتغيير، التجمع الوطني الفلسطيني (المد)، الائتلاف الوطني الديمقراطي، الكتلة الوطنية التقدمية.

تنافس (672) مرشحا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة للتنافس على (88) مقعداً في المجلس التشريعي موزعين على (370) مرشحاً في الضفة الغربية وقد فاز منهم (51) مرشحاً، فيما شارك (302) مرشحاً في قطاع غزة فاز منهم (37) مرشحاً ويلاحظ من خلال نتائج التصويت أن المستقلين حصلوا على أعلى نسبة من الأصوات وصلت إلى(57.51%) وتأتي حركة فتح بالمرتبة الثانية بنسبة تصل إلى(30.9%) أما البقية فلم تتجاوز نسبة التصويت لهم الـ (3%) مع ملاحظة اختلاف عدد الأصوات من دائرة انتخابية إلى أخرى لذا سيتم استخدام إجمالي الأصوات التي حصل عليها كل فصيل في جميع الدوائر الانتخابية سواء الأصوات التي أهلتها لدخول المجلس أو التي لم يتمكن أصحابها من الفوز بمقعدٍ فيه.

للتعرف على التوزيع الجغرافي للتصويت تم حساب النسب المئوية بقسمة إجمالي الأصوات التي حصلت عليها الحركة على إجمالي جميع الأصوات التي حصلت عليها كافة الفصائل المشاركة فتوزعت النسبة المئوية على المناطق الجغرافية كما يلي:

أ- القوى الفلسطينية المشاركة في انتخابات 1996م:

1- حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

تعتبر أكبر فصائل منظمة التحرير أعلنت انطلاقتها في (1 يناير 1965م) وهي من أبرز حركات الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات.

وبعد اتفاق أوسلو وإقامة الحكم الذاتي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبدء التحضير للانتخابات كانت الحركة الأكثر تأييداً لعقدها، وأصبح للحركة نفوذها القوي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة للأسباب التالية[1]:

1- كان لها قاعدة جماهيرية عريضة آنذاك كونها أكبر فصائل منظمة التحرير.
2- هيمنة الحركة على القرار السياسي.
3- كانت العمود الفقري للكفاح المسلح ما قبل أوسلو.
4- التفوق المادي لحركة فتح والذي أتاح لها استقطاب نسبة كبيرة من المواطنين عن طريق السيطرة الإعلامية.
5- التأييد والدعم الخارجي الذي تحصل عليه منظمة التحرير.
6- معطيات الواقع الجديد جعلت من حركة فتح جبهة عريضة تضم فئات من اليمين واليسار.
7- معظم المرشحين للانتخابات كانت لهم علاقة إما تنظيمية أو سياسية بحركة فتح.

ترشح عن حركة فتح (77) مرشحاً منهم (43) في الضفة الغربية و(34) في قطاع غزة فاز منهم (50) مرشحاً (27) عن الضفة و(23) عن القطاع حيث حصلت على(1,085,595) صوتاً بنسبة (30.9%) من إجمالي المقترعين و بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (67,850) صوتا وبدراسة التوزيع الجغرافي لإجمالي الأصوات التي حصلت عليها الحركة خلال الدورة الانتخابية الأولى تميزت الحركة بارتفاع نسب الأصوات التي حصلت عليها، وسيتم الحديث في الفصل الرابع عن التوزيع الجغرافي لدعم الحركة.

2- حزب الشعب الفلسطيني (حشف):

يعتبر رابع فصائل منظمة التحرير الرئيسية، تأسس عام (1982م) واتخذ لنفسه عند النشأة الفكر الماركسي لذا يعد حزب اشتراكي. شارك الحزب بالانتخابات فطرح (26) مرشحاً (20) منهم في الضفة الغربية و(6) بقطاع غزة ورغم أنهم حصلوا على (102,581) صوتاً أي بنسبة (2.9%)

[1] . عبد الله صالح. الانتخابات ومستقبل الدولة الفلسطينية، مجلة السياسة الدولية، العدد 124، السنة 32، 1996م، صـ 151.

من إجمالي المقترعين إلا أنه لم ينجح أي منهم في الحصول على مقعدٍ لتمثيل الحزب في المجلس التشريعي.

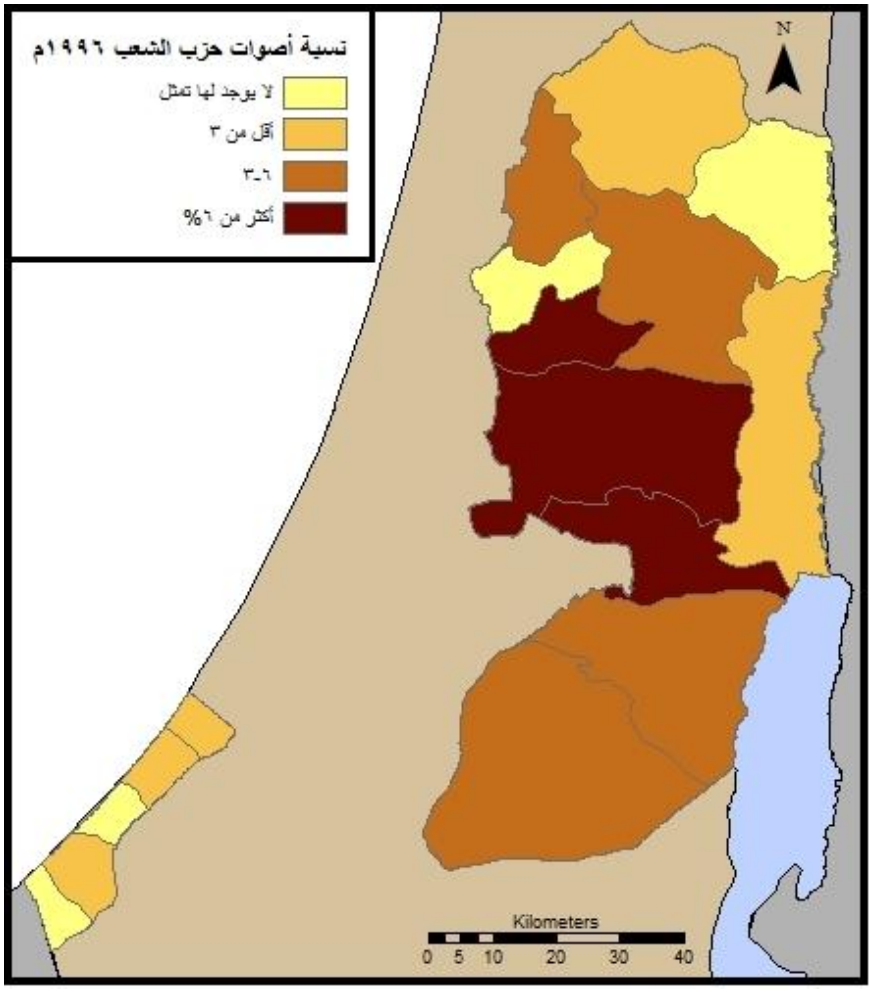

شكل(10):التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصل عليها حزب الشعب في انتخابات 1996م.

بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (8,569) صوتاً وعند دراسة التوزيع الجغرافي للتصويت نجد أن الدعم في الدوائر كان منخفضاً جداً فلم يتجاوز (10%) وانقسمت النسب المئوية حسب المناطق إلى ما يلي:

أ – الدوائر التي زادت النسبة المئوية فيها عن(6%)، وتمثلت في كلٍ من دوائر: رام الله والبيرة، سلفيت والقدس.

ب الدوائر التي تراوحت النسبة المئوية فيها بين(3 – 6%)، تمثلت في كلٍ من دائرة بيت لحم، طولكرم، الخليل ونابلس.

ج الدوائر التي انخفضت النسب فيها عن (3%)، وتمثلت في كلاً من دائرة أريحا، جنين، خان يونس، غزة وشمال غزة.

د -**دوائر لم يكن فيها تمثيل للحزب:** مثل كل من طوباس، قلقيلية، دير البلح ورفح، حيث لم يطرح الحزب أي مرشح في تلك الدوائر رغم أن هذه المحافظات كان من الممكن أن يفوز بها الحزب نظرا لصغر المساحة لهذه الدوائر وعدم حاجتهم لعدد كبير من الأصوات الأمر الذي سيمنحها فرصة تمثيل لها في المجلس التشريعي ولو بمقعد.

3- حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا):

تأسس عام 1989م نتيجة انشقاق ياسر عبد ربه عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نتيجة خلاف سياسي وفكري وتنظيمي واتخذت لنفسها الفكر الاشتراكي، شارك بالانتخابات الفلسطينية الأولى بـ (11) مرشحاً لم يفز منهم إلا مرشحةً واحدة عن دائرة القدس وهي زهيرة أحمد كمال وحصلت على (71,672) صوت.

بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (8,959) صوتاً نجد أن الدعم في الدوائر ينقسم حسب المناطق إلى ما يلي:

أ - الدوائر التي زادت النسبة المئوية فيها عن(6%)، وتمثلت في دائرة جنين ورام الله والبيرة.

ب -الدوائر التي تراوحت النسبة المئوية فيها بين(3 – 6%)، تمثلت في كلٍ من: دائرة القدس، بيت لحم كونها محافظة علمانية وشمال غزة.

ج - الدوائر التي انخفضت النسب فيها عن (3%)، وتمثلت في كلٍ من: دائرة الخليل، غزة وخان يونس، والذي من الممكن تأويل السبب في ذلك كون هذه الدوائر تمتاز بالعائلات الممتدة والالتزام الديني فحزب فدا يتبع النهج الاشتراكي لا يتوافق مع اتجاهات السكان فيها لذا لم يحز على نسبة عالية من الأصوات، وبالتالي يفضل للحزب في المرات القادمة عدم التركيز على هذه الدوائر منعا لتشتت الجهود.

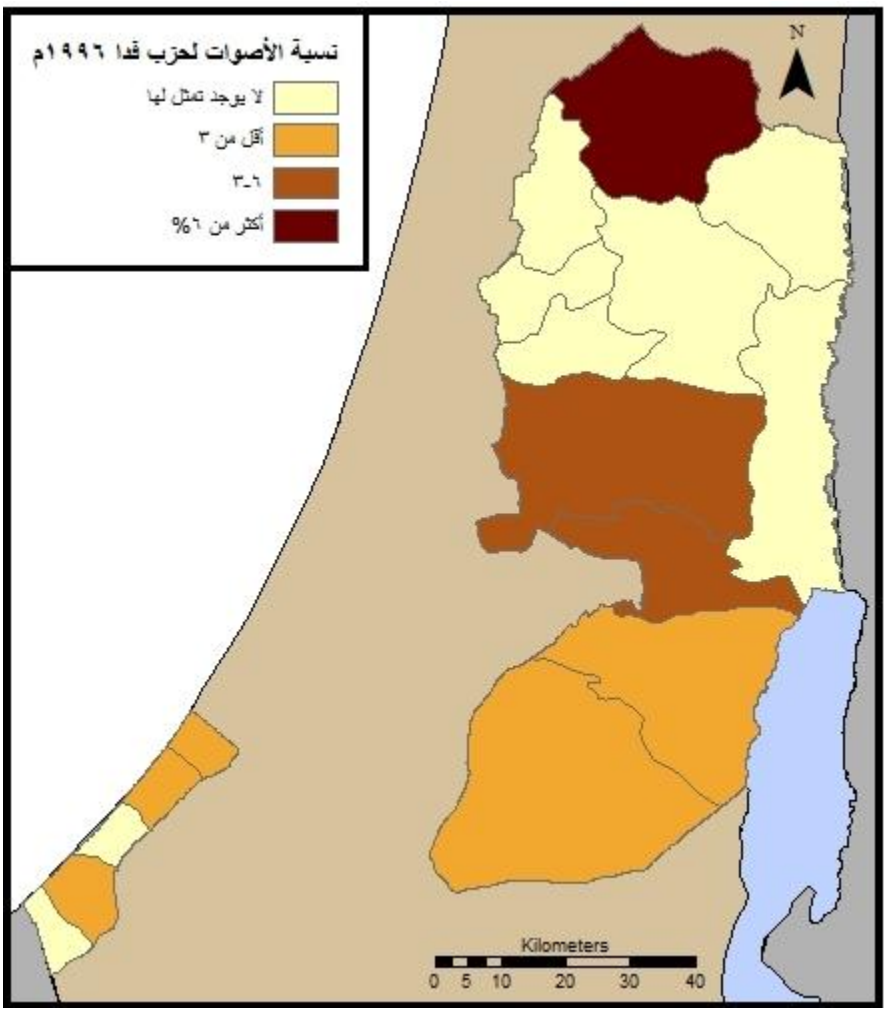

شكل (11): التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصل عليها حزب الاتحاد الديمقراطي في انتخابات 1996م.

4- كتلة الحرية والاستقلال:

تأسست الجبهة العربية الفلسطينية عام 1993م عندما انشقت عن جبهة التحرير العربية على خلفية اتفاق أوسلو واتخذت لنفسها النهج اليساري، وانحصرت هذه القائمة في منطقة نابلس حيث رشحت(5) أعضاء نجح عضو واحد منهم بالوصول إلى المجلس التشريعي وهو النائب حسام خضر الذي صوت له (21,328) منتخباً، يُذكر أن القائمة حصلت على (57,516) صوت أي بنسبة (12.5%) من إجمالي أصوات المقترعين الأمر الذي يمكن تفسيره باقتصار هذه القائمة على دائرةٍ واحدةٍ فقط.

5- جبهة النضال الشعبي الفلسطيني:

من فصائل المقاومة الفلسطينية في منظمة التحرير، تأسست عام 1967م واتبعت الأيديولوجية اليسارية، تم ترشيح (12) مرشحاً لتمثيل الجبهة في الانتخابات ولكن لم ينجح أي منهم في الحصول على مقعد في المجلس رغم أن إجمالي الأصوات التي حصلت عليها بلغ (26,826) أي بنسبة (0.74%).

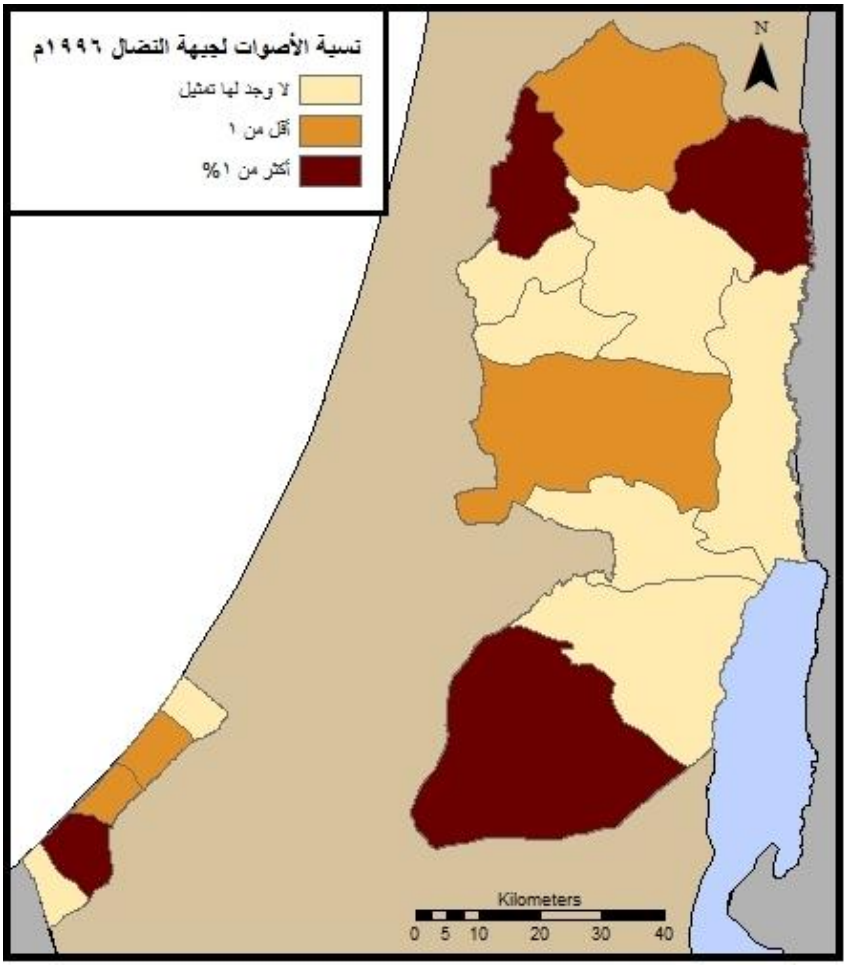

شكل (12) : التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها جبهة النضال الشعبي 1996م.

بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (3,353) صوتاً نجد أن الدعم في الدوائر ينقسم حسب المناطق إلى ما يلي:

أ - الدوائر التي زادت النسبة المئوية فيها عن(1%)، وتمثلت في: دائرة طولكرم، طوباس، الخليل، دير البلح وخان يونس لذا فالأفضل لها التركيز على هذه الدوائر في الانتخابات القادمة لأن الفرصة ستكون مهيأة مع المزيد من الجهد للحصول على مقعد في المجلس التشريعي.

ب –الدوائر التي انخفضت النسب فيها عن (1%)، وتمثلت في كلٍ من: دائرة جنين، رام الله والبيرة وغزة، وبالتالي يمكن اعتبار أن أي مجهود في هذه الدوائر مضيعة للوقت والجهد والأفضل عدم ترشيح ممثلين للجبهة فيها والتركيز على مناطق أخرى.

6- جبهة التحرير العربية (القيادة المؤقتة):

تعتبر من فصائل المقاومة الفلسطينية في منظمة التحرير، تأسست عام 1969م و يلاحظ عليها أن ثقلها السياسي بين أوساط أبناء الجاليات الفلسطينية في الشتات، ورغم ذلك طرحت الحركة (8) مرشحين لخوض الانتخابات إلا أنه لم يفلح أي منهم في الفوز بمقعد في المجلس التشريعي رغم حصول القائمة على (20,910) صوت من إجمالي أصوات المقترعين أي بنسبة (0.65%).

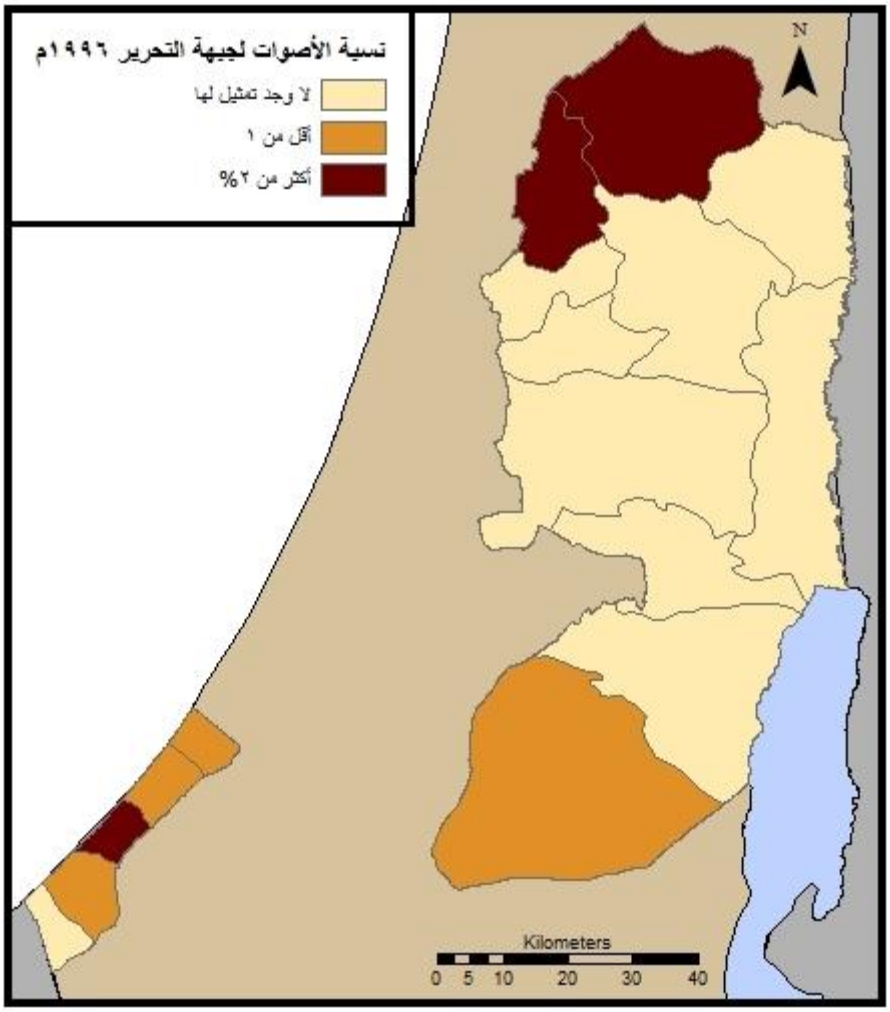

شكل (13): التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها جبهة التحرير العربية 1996م.

بلـغ المتوسـط الحسـابي لأصـوات الحركـة (2,987) صـوتاً ويتـوزع الـدعم فـي الـدوائر حسـب المناطق إلى ما يلي:

أ –الدوائر التي زادت نسبة الأصوات التي حصلت علها عن (2%) في كلٍ من: دائرة جنين، طولكرم ودير البلح

ب الدوائر التي انخفضت فيها النسب عن (1%)، كما في خان يونس، غزة، شمال غزة والخليل، وتعتبر هذه الدوائر مناطق مخاطرة في حال تم ترشيح أعضاء فيها لأن ذلك سيعتبر هدراً للجهود.

ج **دوائر لم يكن فيها تمثيل للحزب:** من الملاحظ أن الجبهة لم ترشح ممثلين لها عن دوائر مثل : القدس، أريحا، بيت لحم، رام الله والبيرة، سلفيت، طوباس، قلقيلية، نابلس ورفح.

7– حركة النضال الإسلامي:

قامت الحركة بترشيح فردين ليمثلاها في المجلس في محافظتين وحصلا على (12285) صوت أي بنسبة (0.35%) من إجمالي أصوات المقترعين ولم ينجح منهم أحد.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصلت عليها الحركة ومن خلال الشكل نجد أن الدوائر انقسمت كالتالي:

أ – **دوائر الدعم المرتفع:** وتمثلت في دائرة سلفيت التي كانت نسبة التصويت فيها لصالح الحركة (83%) من إجمالي أصوات الحركة.

ب –**دوائر الدعم المنخفض جداً:** وكانت في دائرة جنين بنسبة (17%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها الحركة.

ج – **دوائر لم يكن فيها تمثيل للحزب:** وكانت في كل من: القدس، الخليل، بيت لحم، رام الله والبيرة، جنين، طوباس، قلقيلية، نابلس ،طولكرم، جباليا، غزة، دير البلح ورفح.

8– حركة الجهاد الإسلامي (كتائب الأقصى):

قامت الحركة بترشيح أربعة ممثلين لها في أربع دوائر فقط ورغم أنهم حصلوا جميعا على (8393) صوت أي بنسبة (0.24%) من الأصوات إلا أنه لم ينجح أي منهم في الحصول على مقعد في المجلس.

بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (2097) صوتاً والانحراف المعياري (457) صوتاً بناءً على نقاط القطع التي تم تحديدها سابقاً نجد أن الدعم في الدوائر ينقسم إلى ما يلي:

أ –دوائر كان لها تمثيل فيها كما في كل من رفح (1.4%)، رام الله والبيرة (0.96%)، شمال غزة (0.69) وخان يونس (0.8%).

ب **دوائر لم يكن فيها تمثيل للحزب:** وكانت في كلٍ من: القدس ، سلفيت، الخليل، نابلس، جنين، قلقيلية، طولكرم، طوباس، سلفيت، غزة، دير البلح ورفح.

9- الكتلة الوطنية المستقلة:

قامت هذه الكتلة بترشيح (3) ممثلين لها في محافظة نابلس فقط، وجمعوا (6831) صوتاً وبنسبة (0.19%) من إجمالي المقترعين إلا أنهم لم يفوزوا بأي مقعد ليمثلهم في المجلس التشريعي.

10- كتلة المستقبل:

قامت هذه الكتلة بترشيح أربعة أعضاء وتنافسوا للحصول على مقعد في المجلس عن دائرة القدس وجمعوا (6584) صوتاً بنسبة (0.19%) من إجمالي المقترعين إلا أنهم لم يحصلوا على أي مقعد.

11- جبهة التحرير الفلسطينية (جتف):

من فصائل المقاومة الفلسطينية في منظمة التحرير، تأسست عام 1967م وتعتبر من الحركات اليسارية، قامت بترشيح أربعة ممثلين لها في أربعة دوائر ورغم أن عدد الأصوات التي حصلوا عليها كان (4,412) صوت أي بنسبة (0.11%) إلا أنهم لم يحصلوا على أي من مقاعد المجلس التشريعي.

12- الحركة الوطنية للتغيير:

رشحت الحركة عضوين لتمثيلها في المجلس في دائرتين وحصلا على (2,658) صوت أي بنسبة (0.08%)، ولم يفلح أي منهما في دخول المجلس.

يلاحظ أن دائرة دير البلح كانت الأعلى بنسبة التصويت للجبهة بواقع (53%) من الأصوات فهي تعتبر منطقة دعم قوي للحركة، بينما كانت جباليا أقل في نسبة التصويت بنسبة (47%) وبالتالي فهي تمثل دائرة دعم منخفض.

13- التجمع الوطني الفلسطيني (المد):

قدم التجمع ثلاثة مرشحين ليمثلوها عن دائرة القدس وقد حصل الثلاثة على (2,635) صوتاً أي بنسبة (0.08%) من إجمالي الناخبين إلا أنهم لم يفلحوا بدخول المجلس التشريعي.

14- حزب البعث العربي الاشتراكي:

تأسس عام 1947م وهو عبارة عن مزيج بين الاشتراكية والقومية ولا يعتبر من فصائل منظمة التحرير، قدم مرشحاً ليمثلها في المجلس عن دائرة نابلس إلا أنه ورغم حصوله على (2,230) صوت أي بنسبة (0.06%) لم يحصل على مقعد.

15- الكتلة الوطنية التقدمية:

قدمت مرشحين ليمثلا أحدهما عن دائرة غزة والآخر عن دائرة جباليا التي لم يتجاوز عدد الأصوات التي حصل عليها الألف صوت وحصل كلاهما على (1707) صوتاً بنسبة (0.05%) من إجمالي أصوات المقترعين وكانت هذه الكتلة صاحبة أقل عدد أصوات ولم تنجح أيضاً في الحصول على مقعدٍ لها في المجلس التشريعي.

16- الائتلاف الوطني الديمقراطي:

قدم الائتلاف خمسة مرشحين عن دائرة غزة ونجح مرشح واحد فقط في الحصول على مقعد في المجلس التشريعي وهو حيدر عبد الشافي بعدد أصوات بلغ (58,229)، وبلغ عدد الأصوات التي حصل عليها الائتلاف ككل (79,058) صوت أي بنسبة (2.25%) من إجمالي الأصوات وكان ترتيبه الرابع من حيث الأحزاب الأكثر تصويتا لها.

17- المستقلون:

قدم (503) شخصاً أنفسهم للانتخابات على أنهم مستقلون وكان منهم (21) شخصيةً فتحاوية قدموا أنفسهم كمستقلين إضافة إلى بعض الشخصيات من تيارات أخرى أعلنت حركاتهم مقاطعتها للانتخابات ومن كل هؤلاء نجح (35) شخصاً في الحصول على تمثيل لهم في المجلس إلا أنه يمكن ملاحظة أن النسبة الأكبر من أصوات المقترعين والتي بلغت (57.51%) بواقع (2,010,213) صوتاً ذهبت لهم أي أن هناك نسبة كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني غير مُؤطرين لأحزاب معينة وهم بالنسبة للأحزاب بمثابة عناصر ممكن الاستفادة منها عن طريق تركيز الحملات الانتخابية على هذه الفئات لتشجيعها على الإدلاء بصوتها لصالح الحزب (س) أو (ص) ليتمكنوا من الحصول على مقاعدٍ تمثلهم في المجلس التشريعي.

حصل المستقلون في محافظة غزة على أعلى الأصوات بينما انخفضت النسبة في كل من دائرة سلفيت وأريحا لتصل إلى أقل من (1%) من أصوات المقترعين. وقد بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (143,587) صوتاً وسيتم الحديث في الفصل الرابع عن التوزيع الجغرافي لدعم الحركة.

2- القوى الفلسطينية التي لم تشارك في انتخابات 1996م

بالرغم من مشاركة عدة فصائل وقوى سياسية في انتخابات عام 1996م إلا أن هناك مجموعة رفضت المشاركة وقد اختلفت الأسباب كما يلي:

أولاً: حركة المقاومة الإسلامية (حماس):

تأسست عام 1987 واتخذت لنفسها المنهج الإسلامي ومنه تنبع الايديولوجيا الفكرية لها ويرتبط مؤسسوها فكرياً بجماعة الإخوان المسلمين في مصر، ولا تعتبر من فصائل منظمة التحرير.

رفضت المشاركة في الانتخابات لأنها اعتبرت أن هذه الانتخابات تكميلاً لمشروع شامير المقر في 14-5-1989 والداعي لإقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة على قاعدة اتفاقيات كامب ديفيد[1].

هذا وقد أكدت الحركة في أكثر من مناسبة رفضها لأي انتخابات تُجرى وفق أي مشروع سياسي يتناقض مع ثوابت الشعب الفلسطيني وقد بررت الحركة رفضها لإقامة مناطق الحكم الذاتي سواء الإداري أو التشريعي باعتبارين رئيسيين هما[2]:

1. **الاعتبار المبدئي:** ويركز على أن أية انتخابات للحكم الذاتي مرتبطة بمشروع التسوية الذي عقد على أساسه مؤتمر مدريد الذي يعترف بالكيان الصهيوني وبالتنازل عن (78%) من ارض فلسطين على الأقل.
2. **الاعتبار السياسي الوطني:** ويرتكز على المضامين السياسية والوطنية للحكم الذاتي والذي يستخلص منها أن هذا المشروع الأمريكي الصهيوني لا يلبي شيئاً من السيادة والاستقلال وهو تقرير المصير والعودة بعد التحرير بل يقتصر على الحكم الذاتي للسكان فقط، ويجعل الأمن والعلاقات الخارجية والمستوطنات بيد الاحتلال ويسقط بيت المقدس ويجعله خارج المشروع وكذلك المصادر الطبيعية بما فيها المياه، ويفتح الباب على مصراعيه للهجرة اليهودية مما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي سابقاً.

إلا أنه وقبيل عقد الانتخابات التشريعية والرئاسية عام 1996م تضاربت آراء الحركة بين الداخل والخارج فمنهم من أكد بعدم المشاركة فيما أكدت بعض القيادات في الداخل أن الحركة لم تحسم أمرها في المشاركة ورغم ذلك أصدرت الحركة تعميماً داخليا لأعضائها تحثهم فيه على التسجيل للانتخابات والتعاون الكامل مع طواقم الإحصاء الفلسطينية.

---

[1] . مجلة فلسطين المسلمة. موقف حماس من الانتخابات والوفد المفاوض، العدد السادس، السنة الأولى، 1990، ص7

[2] . حديث صحفي للناطق الرسمي باسم حماس في الأردن يعلن فيه رفض الحركة للحكم الذاتي الإداري والانتخابات المتعلقة به، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 13، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص 226-227

الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات، لماذا تشارك المعارضة في التسجيل للانتخابات؟ أما الإجابة فكانت واحدة من عدة احتمالات أو جميعها وتتمثل فيما يلي[1]:

1 -الإعلان في اللحظة الأخيرة لمؤيدي المعارضة بمقاطعة الانتخابات وذلك بعد أن تقوم السلطة بإعلان عدد أصحاب حق الاقتراع مما قد يعني توجيه ضربة للشرعية التي تحاول السلطة الفلسطينية اكتسابها من مثل هذه الانتخابات خاصةً إذا كانت نسبة الأعداد المقاطعة للانتخابات تقترب من النصف أو تصلها أو تزيد عنها.

2 -الطلب من المؤيدين الاقتراع بأوراق بيضاء مما سيؤدي إلى إرباك السلطة وبخاصة فيما يتعلق بانتخابات الرئيس وهذا سيؤدي إلى تعزيز مقولة المعارضة بأن السلطة لا تمثل غالبية فلسطينية لا في الداخل ولا في الخارج، وان كان لديه أغلبية فربما تكون ضئيلة مما يعني عدم قدرة المجلس على اتخاذ قرارات مصيرية وهذا يؤدي إلى وضع شبيه بما هو قائم لدى حزب العمل الإسرائيلي آنذاك.

3 -الطلب من المؤيدين الاقتراع لأشخاص محددين معروفين بعدم ارتباطهم بالسلطة وحركة فتح مما يشكل إزعاجاً للسلطة خاصة إذا تمكنت المعارضة من توحيد صفوفها في آخر لحظة، حيث إن عدم المشاركة حتى اللحظة الأخيرة سيؤدي إلى زيادة حدة التنافس بين أعضاء حركة فتح وبالتالي إمكانية عدم قدرة فتح على حسم مرشحيها بقرار مركزي مما يعني ترشيح أناس لأنفسهم كمستقلين.

ثانياً: حركة الجهاد الإسلامي:

تأسست في بداية الثمانينات من القرن الماضي وتعتبر من الحركات الإسلامية ولم تنضم إلى منظمة التحرير بسبب معارضتها لاتفاق أوسلو، رفضت فكرة الانتخابات وتمسكت بخيار المقاومة، وعندما وافقت الفصائل في القاهرة على إجراء انتخابات مرة أخرى رفضت الحركة التوقيع على هذا البند وبقيت على موقفها.

من أسباب عدم مشاركتها في الانتخابات بأن الانتخابات جزء من عملية التسوية مع "إسرائيل"، و "المجلس التشريعي" انشئ بموجب اتفاق أوسلو الذي وقع في واشنطن عام 1995م وكان يحمل اسم "مجلس السلطة" وبالتالي فهو أحد المؤسسات التي أنشأت وصممت لتنفيذ اتفاق أوسلو أو " الحكم الذاتي المحدود"، وبالتالي اعتبرت الحركة أن كل الأسس التي قامت عليها الانتخابات عام 1996 مناقضة للثوابت الوطنية.

[1] . مجلة البيادر السياسي. رؤية في موقف المعارضة الفلسطينية من الانتخابات، العدد 636، 1995، ص 7

توسيع رقعة الاحتلال وتكريسه في الضفة الغربية وبناءً عليه اعتبرت الحركة أن المرحلة "مرحلة تحرر وطني" وليست مرحلة بناء نظام سياسي مستقر. وأن الانتخابات والمشاركة السياسية كجزء من "الديمقراطية"، يفترض أن تتم في دولة مستقلة ذات سيادة، ومجتمع قادر على إنتاج شروط حياته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحريّة كاملة وبالتالي فالانخراط بالديمقراطية في ظل الاحتلال يسجل سابقة خطيرة في تاريخ الشعوب التي تتعرض للاستعمار والاحتلال الأجنبي.

ورأت الحركة أن "إسرائيل" فرضت شروطها التي تضمن أمنها ومصالحها فتم تصميم انتخابات تتعامل مع المتاح والمسموح به "إسرائيلياً". وعليه، فإن ادعاء البعض بأن المشاركة في الانتخابات سيعزز المقاومة ويكسبها شرعية الاعتراف الرسمي بها ليس صحيحاً.
وجدت الحركة أنه يتعذر الجمع بين عدم الاعتراف "بإسرائيل" والمطالبة بإزالتها من جهة، والجلوس في "البرلمان " الفلسطيني من جهة أخرى، وأن الانتخابات أداة لتكريس واقع انقسام وتجزئة الشعب الفلسطيني وتهميش الغالبية العظمى منه في القرار الوطني.

ثالثاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

تعتبر ثاني أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وهي امتداد لحركة القوميين العرب تأسست عام 1967م، اتخذت لنفسها الأيديولوجية اليسارية الراديكالية.

رفضت المشاركة في الانتخابات كونها نتجت عن اتفاق أوسلو وأرجعت ذلك إلى أنها اعتبرت أن الانتخابات تأتي تنفيذاً لاتفاقات طابا التي تسقط حق خمسة ملايين فلسطيني من اللاجئين وتشطب الشعب الفلسطيني من الأراضي المحتلة عام 1948م، حيث تتحدد جغرافية الانتخابات بالأراضي المحتلة عام 1967م بدون القدس، إضافة لحرمان المعتقلين وهم بالآلاف من الانتخابات[1].

قيام سلطات الاحتلال بإخراج الخليل من مدن الضفة ووضعها في وضع مشابه لمدينة القدس إلى حد كبير، وبالتالي اعتبرت أن المجلس الذي من المقرر اختياره بناء على اتفاق أوسلو سيتولى إلغاء الميثاق الوطني الفلسطيني، و مفاوضات الحل النهائي التي ترمي إلى إصدار نسخة نهائية

[1]. بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة تحذر فيه من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 26، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1996، ص 223-224.

من تطبيقات أوسلو – القاهرة – طابا، وأنه سيعتمد تفتيت وحدة الشعب الجغرافية وتكريس بقاء المستوطنات والتخلي عن القدس وأجزاء من الخليل وعن مناطق الكتل الاستيطانية وغور الأردن والمياه وتقويض كل مظهر محتمل لسيادة مزعومة، و فتح الباب أمام مشاريع التوطين، وإلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية[1].

رابعاً: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين:

تعد ثالث أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية تأسست عام 1969م واتخذت لنفسها الأيديولوجية الماركسية، بررت أسباب دعوتها لمقاطعة الانتخابات في بيانها بأن الانتخابات طعنة غدر لنضال الأسرى والمعتقلين حيث ستجرى وفي السجون الإسرائيلية أكثر من خمسة آلاف أسير ومعتقل، حرمان المواطنين المبعدين قسراً من سلطات الاحتلال ومن حقهم في العودة إلى وطنهم، الانتخابات هدر لحقوق النازحين بعد أن فرط بها اتفاق أوسلو وتجاهل القرار رقم 237 الذي يكفل لهم حق العودة دون قيد أو شرط[2].

اعتبرت أن الانتخابات مساس بحقوق اللاجئين وتمزيق لوحدة شعبنا لأنها ستجري بموجب شروط اتفاق أوسلو وطابا، واستثناء اللاجئين في الخارج، وأنها تسليم بالضم "الإسرائيلي" للقدس و الانتخابات ليست حرة فهي تجري في ظل الاحتلال، وهي تزييف لحق تقرير المصير لأن "إسرائيل" تتحكم بكل شاردة وواردة في مجريات العملية الانتخابية[3].

بالإضافة إلى أن الانتخابات ليست تشريعية بل هي لتنفيذ اتفاق أوسلو فالمجلس يستمد سلطاته من الصلاحيات والمسؤوليات المحالة من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي ولا يملك إصدار أي تشريع يخالف اتفاقية أوسلو وطابا وملاحقها فهما المرجعية القانونية، و صلاحيات المجلس هزيلة ولا تضمن رعاية مصالح المواطنين لأن الصلاحيات الممنوحة لا تسمح له برعاية وتأمين مصالح المواطنين الأساسية[4].

نستطيع القول بأن التجربة الانتخابية الفلسطينية الأولى عام 1996 لاختيار أعضاء المجلس التشريعي لم تعزز أو تدعم التجارب الحزبية، ولم تعط المجال لنمو أحزاب جديدة بما يعكس

---

[1]. المرجع السابق، ص 223-224.
[2]. وثائق فلسطينية. بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدعو إلى مقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد26، بيروت، 1996، ص 220- 222
[3]. المرجع السابق، ص 220- 222
[4]. المرجع السابق، ص 220- 222

الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي، أو تسهم في هذا الحراك وتكون أداة تغيير. ناهيك عن كون الأحزاب السياسية في الحالة الفلسطينية لم تكن نتاج البرلمانات وإنما نتجت عن الأوضاع السياسية التي تعيشها فلسطين في ظل الاحتلال "الإسرائيلي".

ب- القوى الفلسطينية المشاركة في انتخابات 2006م

ساهم إعلان القاهرة في مارس 2005م وتوافق الفصائل الفلسطينية على ضرورة إصلاح منظمة التحرير ومؤسسات السلطة الوطنية بالإضافة إلى توافقهم على قانون انتخابي مختلط في مشاركة كافة الفصائل ما عدا حركة الجهاد في الانتخابات كما يلي:

أولاً: انتخابات القوائم:

سيتم دراسة القوائم التي خاضت الانتخابات على اعتبار أنها ممثلة للفصائل والأحزاب السياسية والمستقلين، مع العلم أن نسبة الحسم كانت (2%) أو ما يعادل (19,817) صوتاً للحصول على مقعد في المجلس التشريعي.وفيما يلي سيتم تحديد نقاط قطع بناء على قيمة المتوسط والانحراف المعياري كما سبق.

1- قائمة البديل :

هي عبارة عن ائتلاف بين كل من الجبهة الديمقراطية ، حزب الشعب، فدا ومستقلين، يذكر أن حزب الشعب خاض الانتخابات الفلسطينية الأولي بـ (20) مرشحاً وكان ترتيبه من حيث عدد الأصوات الثالث بنسبة أصوات (4.62%)، ولكنه لم ينجح في الحصول على مقعد في المجلس آنذاك، بينما حزب الاتحاد الديمقراطي (فدا) الذي خاض الانتخابات الأولى بـ(8) مرشحين وحصل على مقعد كان ترتيبه الخامس بين الأحزاب من حيث بلغ عدد الأصوات (55,916) صوت بنسبة (2.95%) بنظام التصويت المتعدد.

وفي الانتخابات التشريعية الثانية تقدمت القائمة بـ (40) مرشحاً فحصلت على أصوات أهلت اثنين فقط منها في تمثيلهم بالمجلس وكان ترتيب القائمة الرابعة من حيث عدد الأصوات البالغ (28,973) صوت بنظام الاختيار الأحادي، وبنسبة وصلت إلى (2.92%) من إجمالي الأصوات الصحيحة.

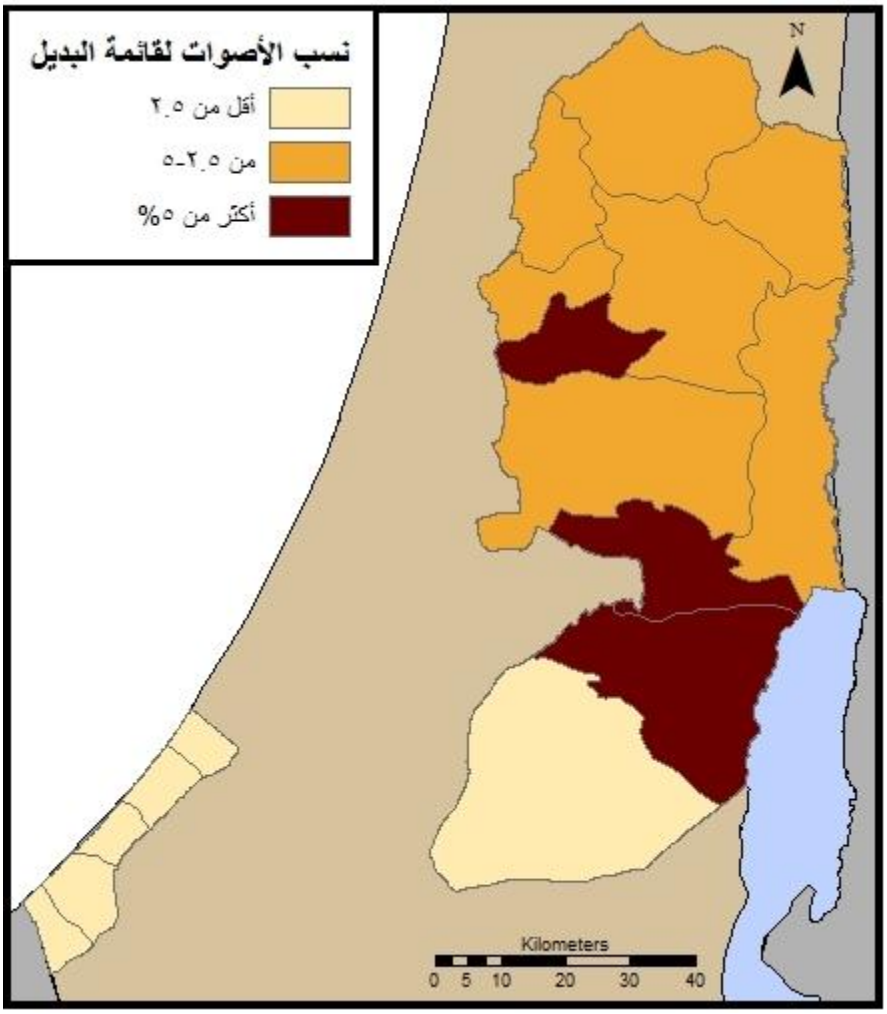

شكل (14): التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة البديل لانتخابات القوائم 2006م.

بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (1,811) صوتاً توزع الدعم في الدوائر حسب المناطق إلى ما يلي:

أ -الدوائر التي بلغت نسبة الأصوات فيها أكثر من (5%)، تمثلت في كل من: دائرة القدس، سلفيت وبيت لحم.

ب -الدوائر التي تراوحت نسبة الأصوات فيها بين (2.5 -5%)، كما في كلٍ من: دائرة طوباس، قلقيلية، أريحا، جنين، نابلس، رام الله والبيرة وطولكرم.

ج -الدوائر التي قلت نسبة التصويت فيها عن (2.5%)، وضمت كلٍ من: القدس، شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس ورفح.

2- قائمة فلسطين المستقلة:

قام بتشكيل هذه القائمة مصطفى البرغوثي إضافة إلى مستقلين، وتضمنت هذه القائمة (41) مرشحاً، ولكن الأصوات التي حصلت عليها القائمة والبالغة (26,909) أي بنسبة (2.7%) من إجمالي أصوات المقترعين أهلت اثنين من القائمة بدخول المجلس، وكان ترتيبها بالنسبة للقوائم الأخرى الخامسة من حيث عدد الأصوات.

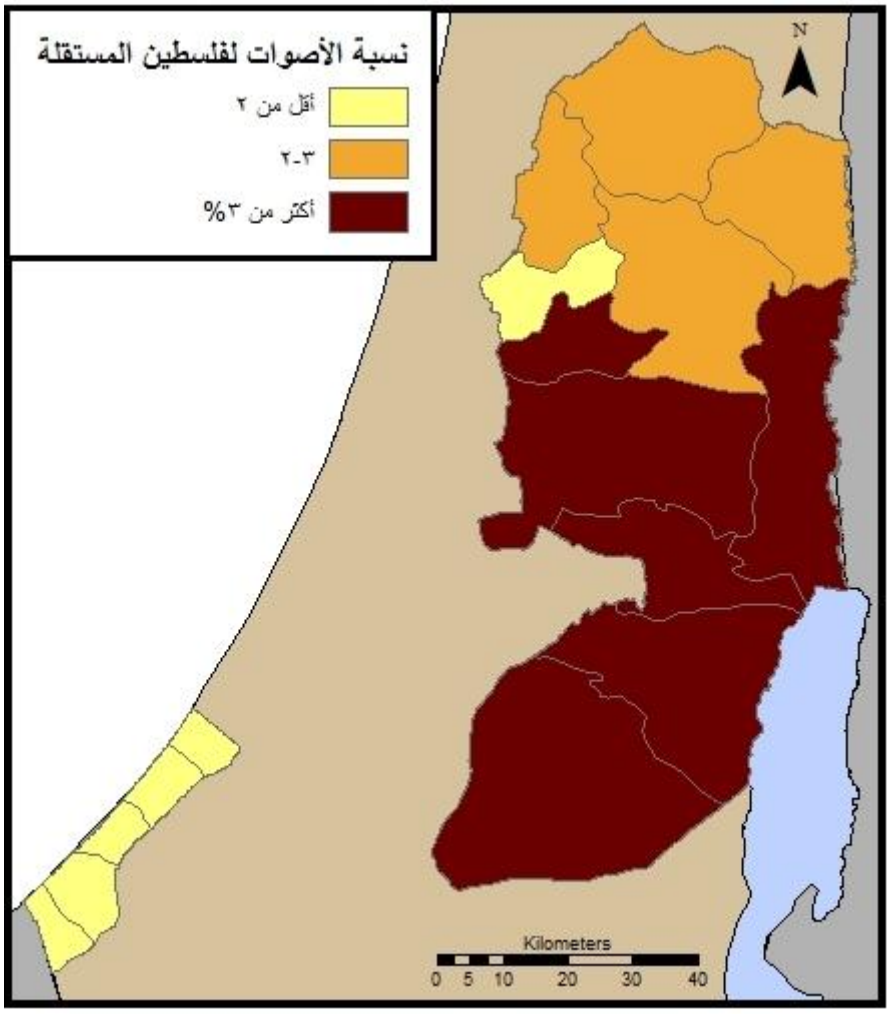

شكل (15): التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة فلسطين المستقلة لانتخابات القوائم 2006م.

بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (1,682) صوتاً والانحراف المعياري (1,192) صوتاً بناءً على نقاط القطع التي تم تحديدها سابقاً نجد أن الدعم في الدوائر ينقسم حسب المناطق إلى ما يلي:

أ -الدوائر التي زادت نسبة التصويت فيها عن (3%)، وتمثلت في: دوائر أريحا، سلفيت، رام الله والبيرة، القدس، بيت لحم والخليل.

ب -الدوائر التي تراوحت نسبة الأصوات فيها بين (2-3%)، كما في كل من: دائرة جنين، نابلس، طوباس وطولكرم.

ج -الدوائر التي انخفضت نسبة الأصوات فيها عن (2%)، وضمت كل من: دوائر قلقيلية، شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس ورفح.

3- قائمة الشهيد أبو علي مصطفى:

تتبع القائمة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي رفضت المشاركة في الانتخابات الفلسطينية عام 1996م، ولكن بعد اتفاق الفصائل في القاهرة قررت خوض التجربة الانتخابية.

تكونت القائمة من (50) مرشحاً وحصلت على (42101) صوت بنسبة (4.25%) من إجمالي أصوات الناخبين، الأمر الذي أتاح لفوز ثلاثة من القائمة بمقاعد في المجلس، وكان ترتيب القائمة الثالث من حيث عدد الأصوات.

بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (2,631) صوتاً توزع الدعم في الدوائر حسب المناطق إلى ما يلي:

أ -الدوائر التي زادت نسبة الأصوات فيها عن (5.6%)، وتمثلت في: دوائر بيت لحم، رام الله والبيرة وشمال غزة.

ب -الدوائر التي تراوحت النسب فيها بين (3.3-5.6%)، في كل من: دائرة دير البلح، القدس، أريحا، جنين، نابلس، طوباس، طولكرم وسلفيت.

ج -الدوائر التي انخفضت نسبة الأصوات فيها عن (3.3%)، وشملت كل من: دوائر قلقيلية، الخليل، غزة، خان يونس ورفح.

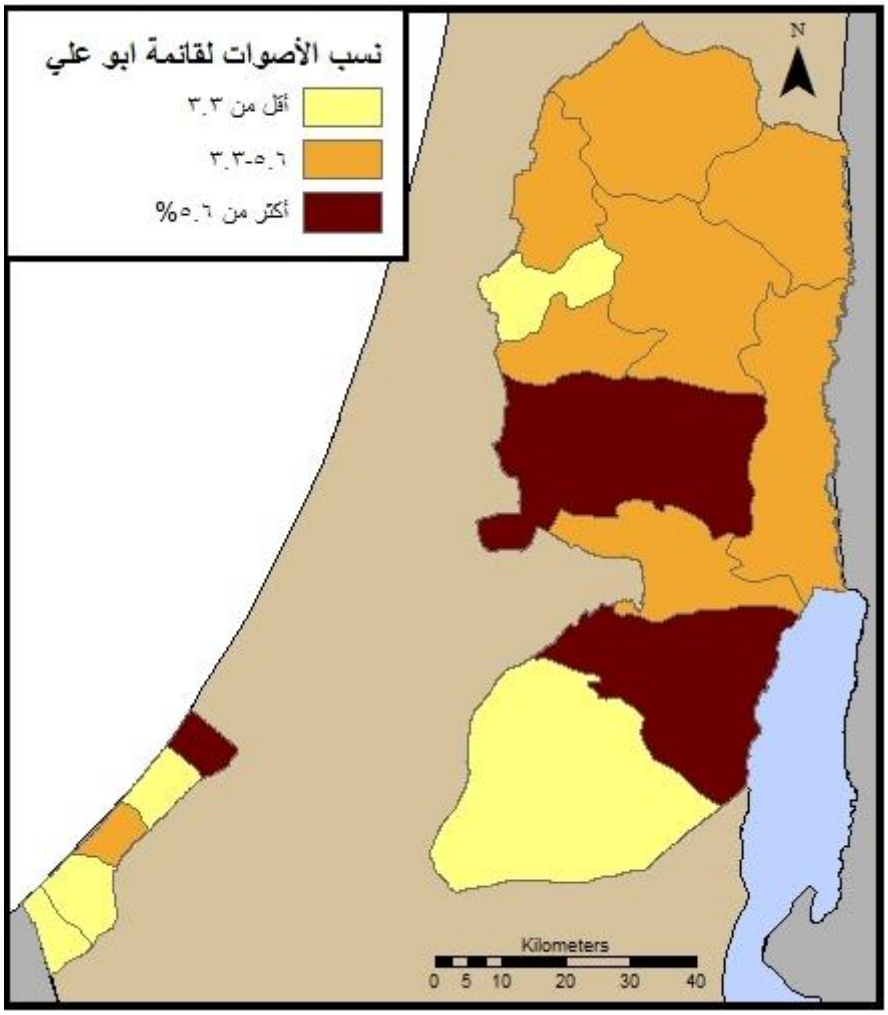

شكل (16): التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة أبو علي مصطفى 2006م.

4- قائمة الشهيد أبو العباس:

تمثل القائمة جبهة التحرير العربية التي شاركت في الانتخابات الأولى عام 1996 ولكنها لم تفلح آنذاك في الحصول على تمثيل لها في المجلس التشريعي.

تضمنت القائمة (11) مرشحاً عنها فحصلت على (3,011) صوتاً بنسبة (0.3%) أي أقل بكثير من نسبة الحسم (2%)، الأمر الذي لم يمكن أي من عناصرها بتمثيل القائمة في المجلس. وكان ترتيبها التاسع بين القوائم.

5- قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية:

تضم جبهة النضال الشعبي وبعض القوى المجتمعية والشخصيات الوطنية الديمقراطية والكفاءات، شاركت في انتخابات 1996م إلا أنه لم يتمكن مرشحيها من الحصول على مقعد تمثيلي لهم بالمجلس.

شملت القائمة على (13) مرشحاً إلا أنه لم يتمكن من الفوز أي منهم لأن الأصوات التي حصلوا عليها والبالغة (7,127) صوتاً بنسبة (0.72%) أقل من نسبة الحسم فلم يتم تمثيلها في المجلس، وكان ترتيبها السابع بين القوائم من حيث عدد الأصوات.

6- قائمة التغيير والإصلاح:

تتبع هذه القائمة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) شكلت قائمة تتكون من (59) مرشحاً لتمثيلها على مستوى الوطن وحصلت القائمة على (440,409) صوتاً مما أتاح الفرصة لعضوية (29) مرشحاً للقائمة في المجلس التشريعي حيث بلغت النسبة التي حصلت عليها القائمة (44.4%) من إجمالي أصوات الناخبين وبالتالي كانت أعلى القوائم من حيث عدد الأصوات.

وقد بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (27,525) صوتاً وسيتم الحديث في الفصل الرابع عن التوزيع الجغرافي لدعم الحركة.

7- الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد):

تكونت القائمة التي عرضتها من (12) مرشحاً حصلوا على (1,806) صوتاً وهو الأمر الذي لم يتح الفرصة لهم بالحصول على مقعد تمثيلي لهم في المجلس لأن النسبة التي حصلوا عليها كانت (0.18%) أقل من نسبة الحسم، وكان ترتيبها العاشرة بين القوائم.

8- قائمة الطريق الثالث:

كانت هذه القائمة تضم مستقلين ونجحوا في الحصول على (23,862) صوتاً بنسبة (2.4%) الأمر الذي أتاح لحصول اثنين من القائمة على مقاعد في المجلس، وكان ترتيب القائمة السادس من حيث عدد الأصوات.

بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (1,491) صوتاً وتوزع الدعم في الدوائر حسب المناطق إلى ما يلي:

أ -الدوائر التي زادت نسبة التصويت فيها عن (3%)، وتمثلت في دوائر طوباس، نابلس، طولكرم وسلفيت.

ب -الدوائر التي تراوحت نسبة التصويت فيها بين (1-3%)، في كل من دائرة: جنين، قلقيلية، أريحا، رام الله والبيرة، القدس، الخليل وبيت لحم.

ج -**الدوائر التي انخفضت نسبة التصويت فيها عن (1%)**، وضمت كل من دوائر طوباس، قلقيلية، القدس، أريحا، دير البلح، شمال غزة ورفح.

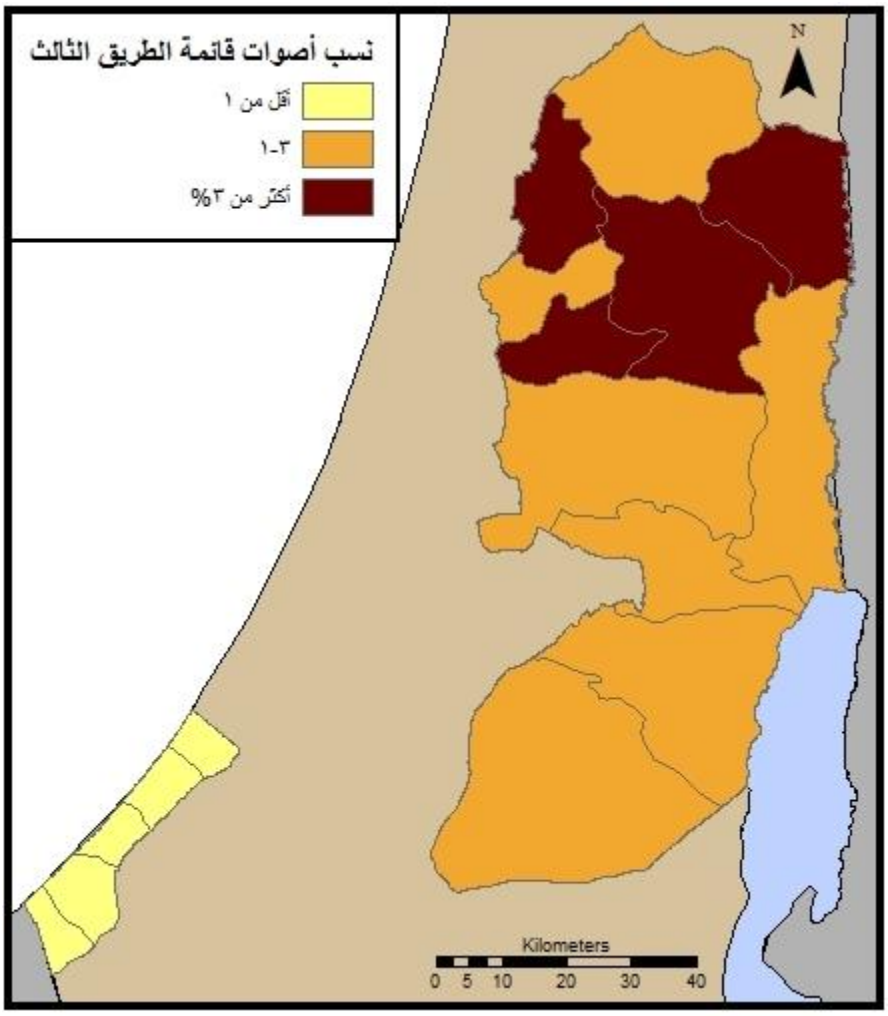

شكل (17): التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها قائمة الطريق الثالث لانتخابات القوائم 2006م.

9- قائمة الحرية والاستقلال:

تتبع هذه القائمة للجبهة العربية الفلسطينية التي شاركت في انتخابات 1996م بقائمة تحمل نفس الاسم ورشحت خمسة أشخاص لتمثيلها في المجلس نجح آنذاك حسام خضر في تمثيلها في المجلس.

عرضت القائمة (10) مرشحين عام 2006م ليمثلوها في المجلس إلا أن عدد الأصوات البالغ (4,398) صوتاً لم يمكنها من الحصول على تمثيل لأن نسبة الأصوات كانت (0.44%) أي أقل من نسبة الحسم، وكان ترتيبها الثامن بين القوائم الأخرى.

10- قائمة العدالة الفلسطينية:

شملت القائمة على (8) مرشحين فحصلوا على (1,723) صوتاً بنسبة (0.17%) من إجمالي أصوات المقترعين مما لم يمكنهم من الحصول على تمثيل لهم في المجلس، وكان ترتيب القائمة الأخير من حيث عدد الأصوات.

11-قائمة حركة فتح:

عندما أُجريت الانتخابات الثانية عام 2006م ازدادت أعداد الشخصيات التي سعت لشغل مقعد في المجلس التشريعي، ولفرز المرشحين تم اعتماد آلية الانتخابات التمهيدية. وعندما أُجريت في عدد من الدوائر دون تحضير كاف لم تحقق الهدف المرجو منها، فقد كان التزوير فيها علنياً، وعمت الفوضى واستخدمت الميليشيات المسلحة لفرض النتائج. ومع أن هذه الانتخابات أُلغيت في قطاع غزة ولم يؤخذ بكامل نتائجها في الضفة، إلا أنها تركت آثاراً سلبية عميقة داخل الحركة نفسها وفي تقويم الناس لها[1].

فكان من المفترض أن تحاول قيادة فتح، ترميم الفشل الذي أصاب الانتخابات التمهيدية، ربما بإجراء انتخابات جديدة، غير أن هذا حتى لو تم فلن ينزع الاتهامات من قبل أطراف عديدة، بأن إفشال الانتخابات التمهيدية، كان يرمي إلى احد هدفين[2]:

<u>الهدف الأول: يتعلق بحركة فتح ذاتها وداخلها</u>:أي اللجوء إلى "التعيين" بدلاً من الانتخاب الفاشل، وهذا يصب لصالح "القيادة التاريخية" ليس فقط لأنها غير مقتنعة بالانتخابات كطريقة للترشيح، ولكن لأن التعيين، يكفل ضمان دور الكبار، في السن والمسؤولية، داخل الحركة، في النظام السياسي "الجديد" وما إصرار القيادة التاريخية على ترميم ما جرى إلا رفعاً لهذه التهمة بدرجة رئيسية.

<u>أما الهدف الثاني</u>: فيتعلق بتعزيز المقولات حول عدم رغبة، أطراف عديدة، وعلى رأسها حركة فتح بإجراء الانتخابات التشريعية، من الأصل، فإضافة إلى عناصر أخرى، تتهم أطراف عديدة بأن مختلف الأطراف والفصائل، لا تريد إجراء الانتخابات التشريعية القادمة، فتح نتيجة لأوضاعها الداخلية المهزوزة، ولعدم رغبة قادتها وكوادرها في مشاركتهم السلطة، بعد أن سيطروا عليها وحدهم.

---

[1] . علي الجرباوي. فلسطين والمرحلة الجديدة، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 66، 2006، ص 10.

[2] . هاني حبيب. الانتخابات التشريعية الفلسطينية استحواذ أم استقطاب؟، مجلة رؤية، العدد 30/29، السنة الثالثة، 2006، ص 37.

وبناء على ما سبق نجد أن هناك أغلبية متنفذة داخل حركة فتح معارضة لإجراء الانتخابات. فقد كانت مراكز نفوذهم ومصالحهم الشخصية عرضة للانهيار حيث ستؤدي الانتخابات لإزاحتهم خارج السلطة. وبالتالي مارسوا مختلف الضغوط على الرئيس الفلسطيني محمود عباس لإبقاء الوضع على ما هو عليه، متذرعين بالحالة المفككة لحركة "فتح" التي تنذر بخسارة أغلبيتها المطلقة في المجلس التشريعي.

ورغم ذلك وبعد عرض قائمتين لتمثيل الحركة في الانتخابات تم التوصل إلى اتفاق على قائمة موحدة تضمنت (45) مرشحاً تم الموافقة عليهم داخلياً الأمر الذي شتت عناصر الحركة فحصلت القائمة على (410554) صوتاً بنسبة (41.4%) من إجمالي أصوات الناخبين مما أتاح الفرصة لـ (28) مرشحاً منهم لتمثيل القائمة في المجلس، وبالتالي كان ترتيب القائمة الثانية من حيث عدد الأصوات.

وقد بلغ المتوسط الحسابي لأصوات الحركة (25,660) صوتاً وسيتم الحديث في الفصل الرابع عن التوزيع الجغرافي لدعم الحركة..

ب- انتخابات الدوائر:

أما فيما يتعلق بانتخابات الدوائر فقد رشحت العديد من القوائم من قبل حركة فتح وحماس، الجبهة الشعبية، قائمة البديل (وهي عبارة عن مجموعة من المستقلين)، جبهة النضال الشعبي، قائمة أبو علي مصطفى، الجبهة العربية، الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) والجبهة الديمقراطية عدد من الشخصيات لتمثيلها عن الدوائر الانتخابية المختلفة.

تباينت النتائج فحصلت كل من قائمة حركة فتح والتغيير والإصلاح الممثلة لحركة حماس على غالبية المقاعد المخصصة للدوائر فيما عدا دائرة غزة التي نجح فيها ثلاثة من المستقلين الذين دعمتهم حركة حماس. وفيما يلي التوزيع الجغرافي لعدد المرشحين والفائزين حسب صفة الترشح.

أولاً: حركة فتح:

رشحت الحركة (66) مرشحا لتمثيلها في مختلف دوائر الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أنه لم يحصل سوى (17) مرشحاً على مقاعد للحركة عن الدوائر أي بنسبة (25%) من إجمالي المرشحين. لذلك نجد أن حركة فتح نجحت في الحصول على كافة المقاعد في كلٍ من دائرة: قلقيلية، أريحا ورفح، ولم تتمكن من الحصول على مقاعد تمثيلية لها في كل من: طولكرم، طوباس، سلفيت، الخليل، شمال غزة وغزة. شكل (26).

فيما كانت نتائج باقي الدوائر فوز الحركة بنصف المقاعد أو الحصول ولو على مقعدٍ من المقاعد المتنافس عليها. بلغ إجمالي الأصوات التي حصلت عليها (1,684,441) صوتاً، بمتوسط حسابي (105,278) صوتاً وانحراف معياري (100,369) صوتاً. وسيتم الحديث في الفصل الرابع عن التوزيع الجغرافي لدعم الحركة.

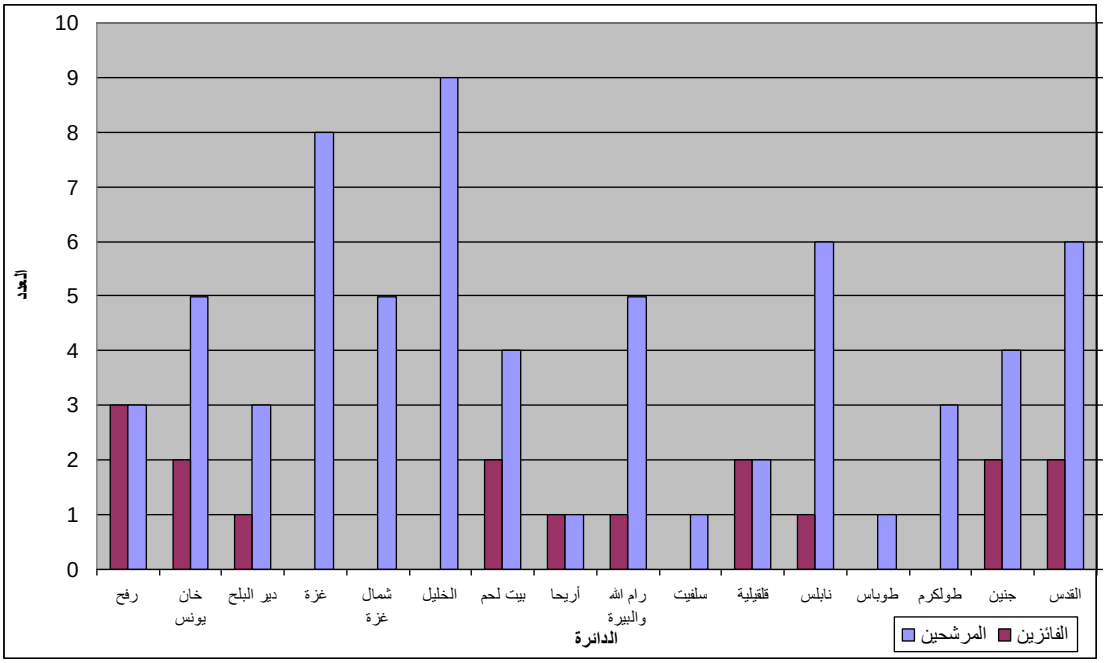

شكل (18) التوزيع الجغرافي لعدد المرشحين والفائزين عن حركة فتح في انتخابات الدوائر.

ثانياً: قائمة التغيير والإصلاح (التابعة لحركة حماس):

رشحت الحركة (56) مرشحا في مختلف الدوائر في الضفة الغربية وقطاع غزة حصل (45) مرشحاً منهم على مقاعد تمثيلية للحركة عن الدوائر أي بنسبة (80%) من إجمالي المقاعد المخصصة.

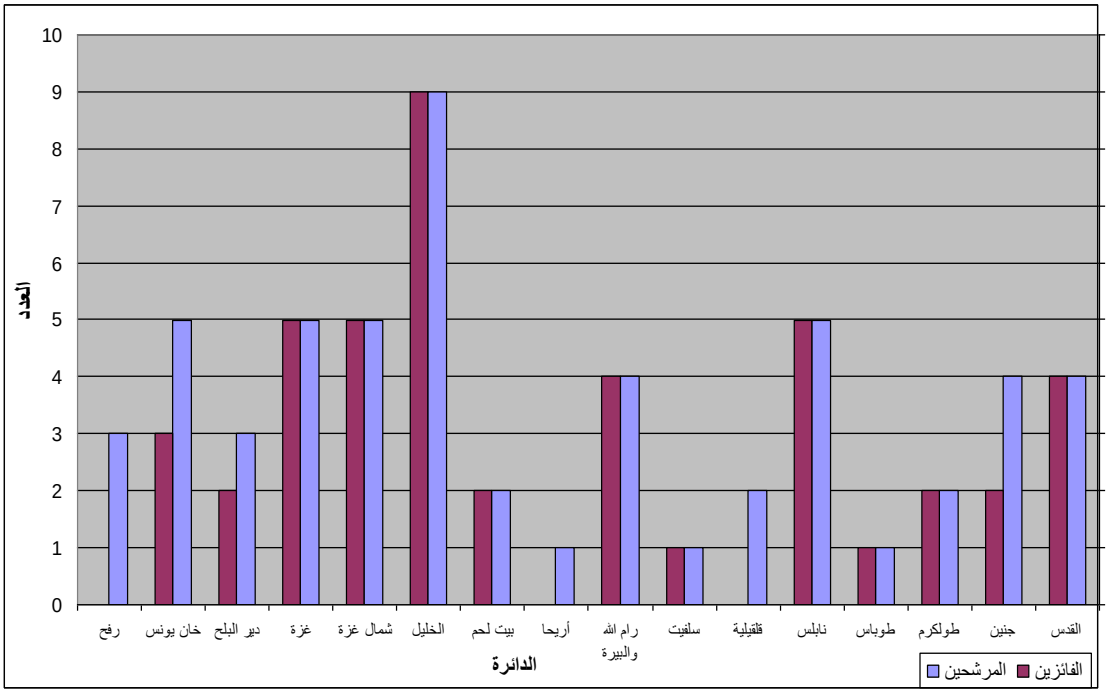

شكل (19) التوزيع الجغرافي لعدد المرشحين والفائزين عن قائمة التغيير والإصلاح في انتخابات الدوائر 2006م.

من خلال الشكل السابق نجد أن هناك تفاوتاً في عدد المرشحين والفائزين في الحصول على مقاعد تمثيلية للقائمة ففي كل من: قلقيلية، أريحا ورفح، لم تتمكن القائمة من الحصول على أي من المقاعد المخصصة لها، بينما في كل من: القدس، طولكرم، طوباس، نابلس، سلفيت، رام الله والبيرة، بيت لحم، الخليل، شمال غزة وغزة حصل كل الممثلين الذين طرحتهم الحركة على مقعدٍ في المجلس التشريعي، أما في كل من: جنين ودير البلح حصل مرشحان على مقاعد من تلك المخصصة للدائرة، وفي خان يونس حصلت الحركة على ثلاث من أصل خمس مخصصة للدائرة.

بلغ إجمالي الأصوات التي حصلت عليها (1,931,223) صوتاً وسيتم الحديث في الفصل الرابع عن التوزيع الجغرافي لدعم الحركة.

ثالثاً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

قدمت الحركة (19) مرشحاً عن مختلف الدوائر بحيث لم يتجاوز العدد عن أربعة مرشحين في الدائرة الواحدة إلا أنه لم ينجح أي منهم في الحصول على تمثيل لها عن الدوائر.

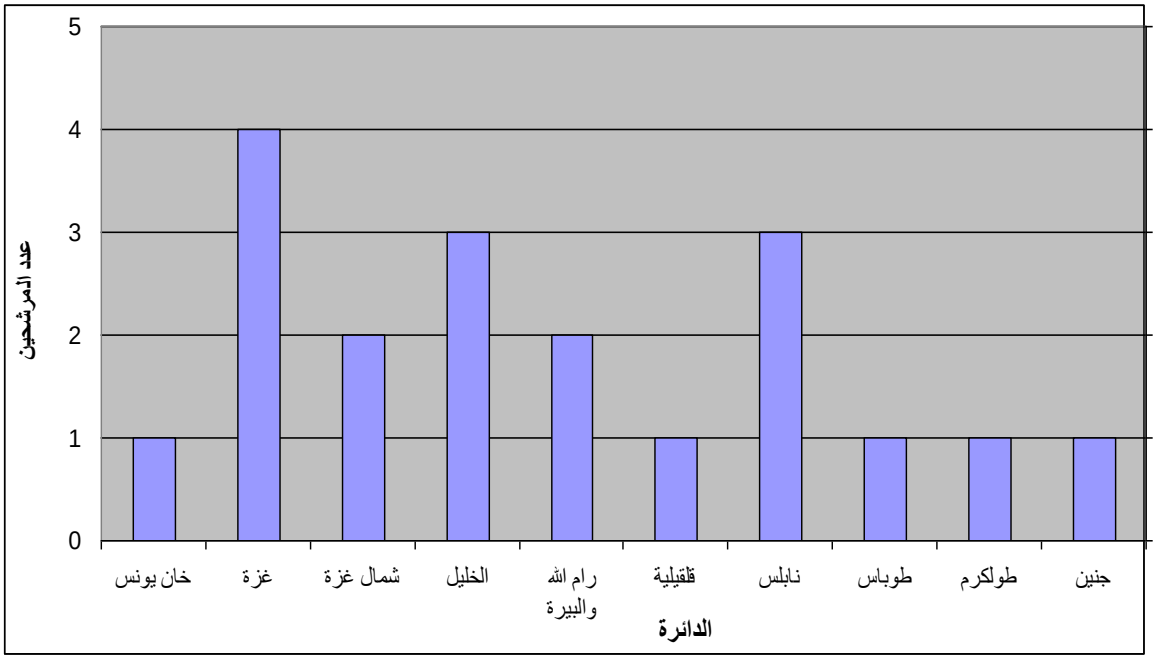

شكل (20) التوزيع الجغرافي لعدد المرشحين عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن انتخابات الدوائر 2006م.

يتضح من الشكل السابق أن هناك تباين في عدد المرشحين ففي كلٍ من: جنين، طولكرم، طوباس، قلقيلية وخان يونس تم ترشيح شخص واحد عن الحركة وفي كل من: رام الله والبيرة وشمال غزة تم ترشيح شخصين، فيما تم ترشيح ثلاثة أشخاص عن كل من: نابلس والخليل، بينما تم ترشيح أربعة شخصيات عن دائرة غزة.

بلغ إجمالي الأصوات التي حصلت عليها (119,541) صوتاً، ولم تتجاوز نسبة ال (5%) في جميع الدوائر التي خصصت لها ممثلين عنها، ونجد أن جغرافية الدعم في الدوائر تنقسم حسب المناطق إلى ما يلي:

أ- الدوائر التي زادت نسبة الأصوات فيها عن (4%) وتمثلت في دوائر: نابلس (5.8%)، رام الله والبيرة (4.7%)، شمال غزة (4.1% وطولكرم (3.94%).

ب- الدوائر التي تراوحت نسبة التصويت فيها بين (2-4%) في كلٍ من دوائر: الخليل (2.4%)، جنين (2.6%)، وقلقيلية (2.2%).

ج -الدوائر التي انخفضت نسبة الأصوات فيها عن (2%) وضمت كل من دوائر: غزة (1.8%)، خان يونس (0.72) وطوباس (1.81%).

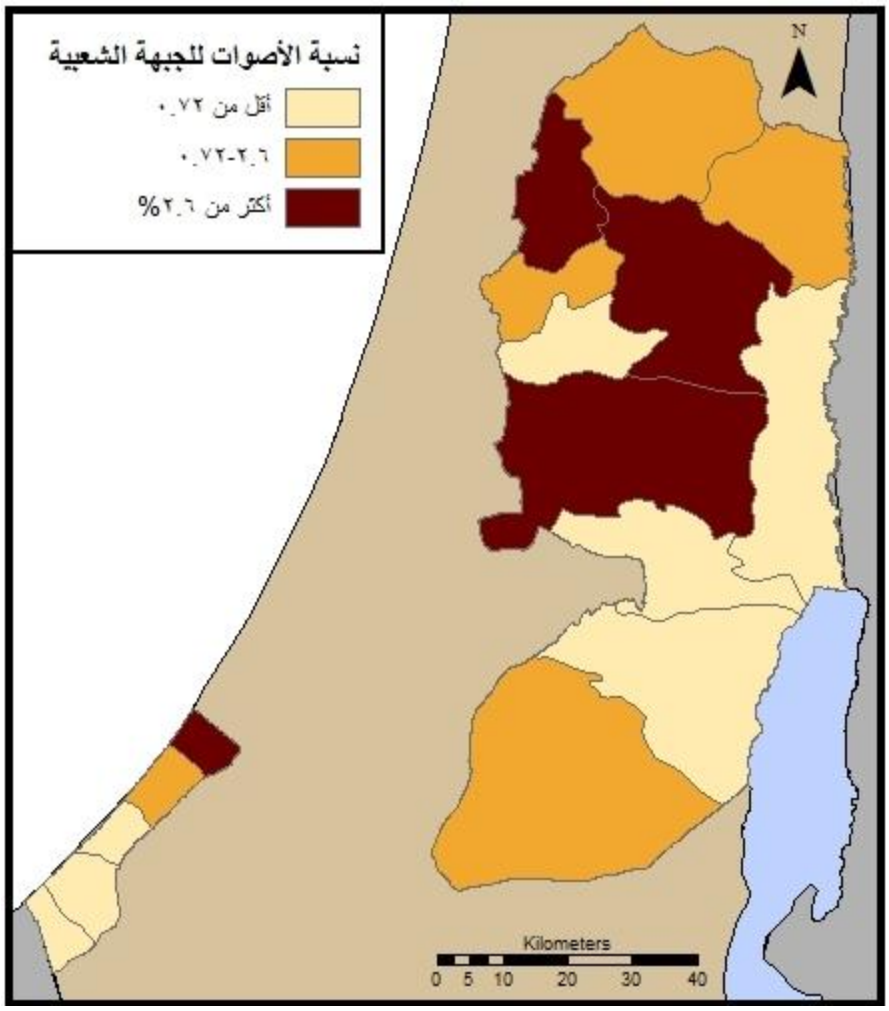

شكل (21) : التوزيع الجغرافي لنسبة الأصوات التي حصلت عليها الجبهة الشعبية لانتخابات الدوائر 2006م.

رابعاً: قائمة البديل:

قدمت القائمة خمسة مرشحين ولكن لم يفلح أي منهم بالحصول على مقعد في أي من الدوائر التي تقدموا عنها، هذا ولم يتجاوز عدد المرشحين في أي دائرة عن اثنين كما في دائرة غزة بينما تم ترشيح مرشح واحد فقط عن سلفيت، شمال غزة ورفح.

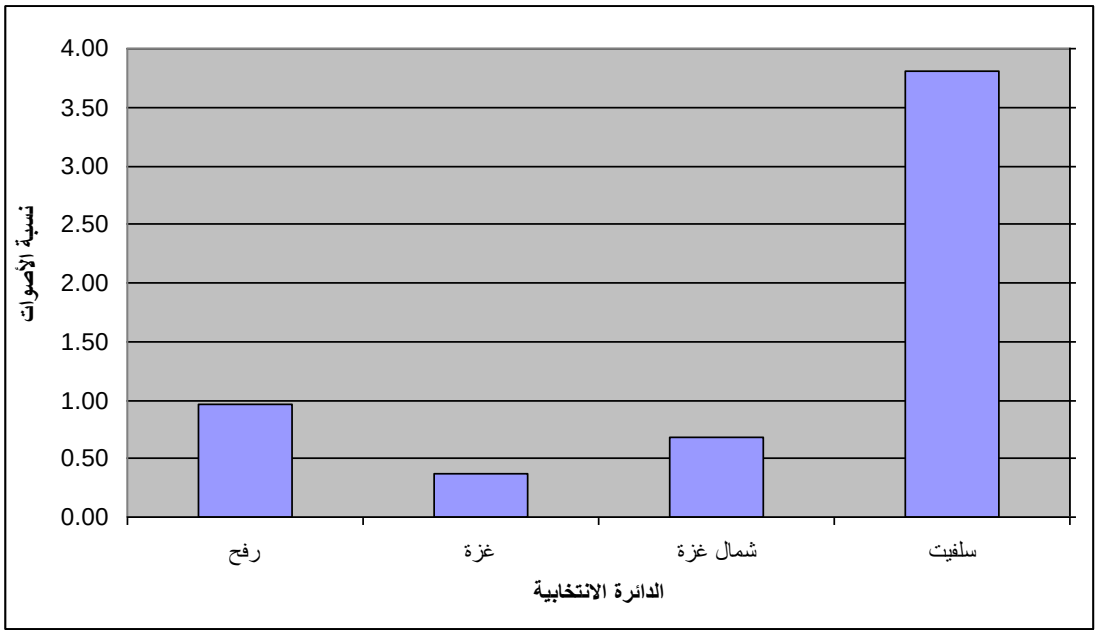

شكل (22): التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصلت عليها قائمة البديل عن انتخابات الدوائر 2006م.

بلغ إجمالي الأصوات التي حصلت عليها (8,217) صوتاً، ومن خلال الشكل السابق نجد أن التوزيع الجغرافي للأصوات فكانت أعلى الأصوات للقائمة في دائرة سلفيت وأقلها في دائرة غزة.

خامساً: جبهة النضال الشعبي:

قدمت الجبهة ثلاثة مرشحين عن ثلاث دوائر إلا أن أياً منهم لم يفلح في الحصول على أي من هذه المقاعد.

وبالنظر إلى التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصلت عليها الحركة ومن خلال الشكل نجد أن أكبر دعم كان في دائرة بيت لحم وأقلها في دائرة خان يونس.

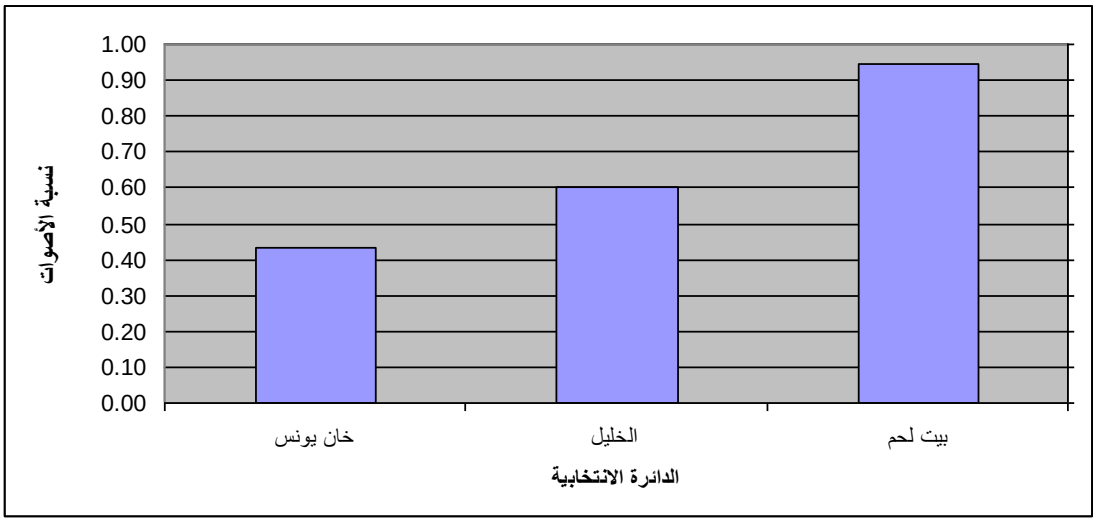

شكل (23): التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصلت عليها جبهة النضال الشعبي في انتخابات الدوائر.

الفصل الرابع: التحليل الجغرافي للانتخابات

أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي للتصويت 1996م.

ثانياً: جغرافية الدعم للفصائل المشاركة 1996م.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للتصويت 2006م.

رابعاً: جغرافية الدعم لقوائم 2006م.

خامساً: تحليل خريطة الدوائر الانتخابية.

سادساً: تمثيل المحافظات في المجلس التشريعي.

سابعاً: الكشف عن التزوير الجغرافي.

التحليل الجغرافي للانتخابات

تباينت الأصوات التي حصل عليها المشاركون في الانتخابات لكلا التجربتين في الضفة الغربية وقطاع غزة وترتب على ذلك تقدم(672) مرشحا ليفوز منهم (88) فقط عام 1996م مما أدى إلى نجاح فصائل في الحصول على تمثيل لها في المجلس التشريعي وفشلت فصائل أخرى في ذلك بينما بعد توافق الفصائل في القاهرة على إجراء الانتخابات مرة أخرى ومشاركة جميع الفصائل باستثناء حركة الجهاد الإسلامي وبالتالي ترشح(779) مرشحا منهم (343) ممثلا عن طريق القوائم بينما(436) ترشح لانتخابات الدوائر.

أفرزت العملية الانتخابية مناطق يمكن تسميتها بمناطق دعم قوية لفصائل دون الأخرى ومناطق انخفض الدعم فيها لتلك الفصائل وبالتالي عند دراسة جغرافية الدعم سيتضح ذلك الأمر الذي يساعد كل الفصائل في التعرف على كيفية توجيه الحملات الانتخابية المتعلقة بها في أي انتخابات قادمة.

بعد دراسة نتائج التصويت في العام (1996م) تبين وجود تفاوت كبير في عدد الأصوات التي حصلت عليها حركة فتح في جميع الدوائر حيث تجاوزت نسب الأصوات ال (200%) وهو الأمر الذي يشير إلى وجود تلاعب في صناديق الاقتراع كان الهدف منه الخروج بمجلس تشريعي وفق رؤية معينة ليكون ممثلًا لعناصر الشارع الفلسطيني بغية خدمة مصطلح الديمقراطية كون العملية الانتخابية إحدى مخرجاتها.

وتتناول الدراسة عدة محاور لخدمة هذا الغرض فتم تخصيص المحور الأول: لدراسة التحليل الجغرافي لانتخابات (1996م)، ومن ثم تناول جغرافية الدعم للفصائل التي شاركت آنذاك، بينما في المحور الثاني جغرافية الدعم للفصائل المشاركة 1996م، أما المحور الثالث : فخصص التوزيع الجغرافي للتصويت 2006م، فيما تناول المحور الرابع جغرافية الدعم لقوائم (2006م)، أما المحور الخامس فتناول تحليل خريطة الدوائر الانتخابية، والمحور السادس فخصص لدراسة تمثيل المحافظات في المجلس التشريعي ومن ثم المحور السابع فركز على الكشف عن التزوير الجغرافي.

أولاً: تحليل التوزيع الجغرافي للتصويت (1996م):

تعد الانتخابات التشريعية التي جرت في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1996م هي الأولى منذ إعلان قيام سلطة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة كمرحلةٍ أولى، ونظرًا للأهمية التي تمثلها هذه الانتخابات كونها التجربة الانتخابية الأولى للشعب الفلسطيني حيث أنها تعد حسب منظمة التحرير الفلسطينية اللبنة الأولى في طريق تأسيس الدولة الفلسطينية التي من المفترض أن تقام على أراضي الضفة والقطاع لإنجاح المفاوضات.

شارك في هذه الدورة الانتخابية سبعة عشر حزبًا وكتلةً وحركةً نجح أربعة منهم في الحصول لهم على مقاعد في المجلس التشريعي بالإضافة إلى المستقلين.

جدول (13) نتائج انتخابات المجلس التشريعي حسب الانتماء الحزبي لعام 1996م:

اسم الحزب	عدد المرشحين	عدد الفائزين	عدد الأصوات	النسبة المئوية %
من فازوا بمقاعد				
مستقل	503	35	2,020,213	57.51
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	77	50	1,085,593	30.9
حزب الشعب الفلسطيني (حشف)	26	0	102,830	2.93
الائتلاف الوطني الديقراطي	5	1	79,058	2.25
حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	11	1	71,672	2.04
كتلة الحرية والاستقلال	5	1	57,516	1.64
الذين لم يفوزا بمقاعد				
جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	12	0	26,034	0.74
جبهة التحرير العربية (القيادة المؤقتة)	8	0	22,810	0.65
حركة النضال الاسلامي	2	0	12,285	0.35
حركة الجهاد الإسلامي (كتائب الأقصى)	4	0	8,391	0.24
الكتلة الوطنية المستقلة	3	0	6,831	0.19
كتلة المستقبل	4	0	6,584	0.19
جبهة التحرير الفلسطينية (جتف)	4	0	3,919	0.11
الحركة الوطنية للتغيير	2	0	2,658	0.08
التجمع الوطني الفلسطيني (المد)	3	0	2,535	0.07
حزب البعث العربي الاشتراكي	1	0	2,230	0.06
الكتلة الوطنية التقدمية	2	0	1,707	0.05
المجموع	**672**	88	**3,512,866**	100

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية

وبالتالي نجد:

1 - شاركت حركة فتح أكبر فصائل منظمة التحرير بـ (77) مرشحاً عن دوائر الضفة الغربية وقطاع غزة نجح (50) مرشحاً في الحصول على مقعد تمثيلي للحركة في المجلس التشريعي حيث حصلت الحركة على(30.9%) من إجمالي أصوات الناخبين وقد احتلت المركز الثاني من حيث عدد الفائزين والأصوات ويرجع ذلك إلى سعي الحركة إلى إنجاح هذه التجربة الانتخابية لأنها كانت الراعي الرسمي لاتفاقية أوسلو.

2 - ترشح (503) مرشحا بصفة مستقلة وفاز (35) منهم بمقاعد في المجلس التشريعي واحتلوا المركز الأول من حيث عدد أصوات الناخبين، ويرجع ذلك إلى عدم انضمام جزء كبير من الشارع الفلسطيني ضمن الأحزاب السياسية، إضافة لمقاطعة حركة حماس والجهاد الإسلامي المشاركة في الانتخابات ولكنهما في نفس الوقت دعتا مؤيديهما إلى الإدلاء بأصواتهم لصالح شخصيات مستقلة، وقد شارك عدد من عناصر حركة فتح بصفةٍ مستقلةٍ بعيدٍ عن الحركة.

3 - هناك أحزاب وكتل شاركت ونجحت في الحصول على مقعدٍ لها وهي: الائتلاف الوطني الديمقراطي، كتلة الحرية والاستقلال، وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا).

4 - أما فيما يتعلق بباقي الفصائل والكتل فلم تفلح في الحصول على أي مقعد من المقاعد المخصصة لها.

ولمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين عدد المرشحين وإجمالي الأصوات التي حصلت عليها الفصائل المشاركة في الانتخابات وللتأكد من وجود اقتران بينهما، استخدمت طريقة الارتباط الإحصائي لتحليل الاقتران من خلال معامل الارتباط بيرسون، بحيث بلغت قيمة (r = 0.93576)، وللتأكد من أن الارتباط حقيقي وليس ناتج عن عامل الصدفة.

وعند اختبار قيمة معامل بيرسون نجد أن قيمة (t) المحسوبة = (10.27) في حين أن قيمة (t) المجدولة عند درجة حرية (15) و مستوى دلالة معنوية (0.05) تساوي (2.13)، أي أن قيمتها المحسوبة أكبر من المجدولة إذن نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي أنه يوجد ارتباط بين عدد المرشحين وإجمالي الأصوات التي حصلوا عليها له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05).

وقد شاركت عدة فصائل في انتخابات عام (1996م) إلا أنها لم تفز جميعًا ويلاحظ أن المشاركة الأكبر كانت من مرشحي حركة فتح التي وقعت اتفاقية أوسلو، يليهم المستقلون وفيما يلي دراسة للتوزيع الجغرافي للمقاعد الفائزة:

جدول (14) الفائزون حسب الدائرة الانتخابية والانتماء السياسي 1996:

الدائرة الانتخابية	الانتماء السياسي						
	مستقل	فتح	كتلة الحرية والاستقلال	فدا	الائتلاف الوطني الديمقراطي	أحزاب أخرى	المجموع
الضفة الغربية وقطاع غزة	35	50	1	1	1	0	88
الضفة الغربية	22	27	1	1	0	0	51
جنين	2	4	0	0	0	0	6
طوباس	1	0	0	0	0	0	1
طولكرم	2	2	0	0	0	0	4
نابلس	3	4	1	0	0	0	8
قلقيلية	1	1	0	0	0	0	2
سلفيت	0	1	0	0	0	0	1
رام الله والبيرة	4	2	0	1	0	0	7
أريحا	0	1	0	0	0	0	1
القدس	3	4	0	0	0	0	7
بيت لحم	4	0	0	0	0	0	4
الخليل	2	8	0	0	0	0	10
قطاع غزة	13	23	0	0	1	0	37
شمال غزة	2	5	0	0	0	0	7
غزة	6	5	0	0	1	0	12
دير البلح	2	3	0	0	0	0	5
خان يونس	2	6	0	0	0	0	8
رفح	1	4	0	0	0	0	5

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية

1- المستقلون:

بلغ عدد المرشحين المستقلين الفائزين في الضفة الغربية وقطاع غزة(35) مرشحًا كان منهم (22) مرشحا في الضفة الغربية و (13) مرشحًا في قطاع غزة، ونلاحظ ما يلي:

1 -استطاع المستقلون الحصول على جميع المقاعد في كلٍ من بيت لحم التي قد يرجع حصول المستقلين فيها على جميع مقاعدها الغالبية المسيحية في هذه الدائرة، وطوباس التي خصص لها مقعد واحد.

2 -أحرز المستقلون نصف المقاعد المخصصة لدائرة غزة حيث حصلوا على (6) مقاعد من أصل(12) مقعدًا.

3 - حصل المستقلون على ما يقارب الـ (50%) من المقاعد كما هو الحال في رام الله التي حصل فيها المستقلين على 4 من أصل(7) مقاعد، طولكرم حصلت فيها على(2) من أصل (4) مقاعد، قلقيلية على مقعد من مقعدين.

4 – تقاسم المستقلون في باقي الدوائر المقاعد بنسب أقل من الـ(50%) كما في نابلس التي حصل فيها المستقلون على(3) من أصل (8) مقاعد علما أن أحد هذه المقاعد خصص لطائفة السامرية، القدس (3) من أصل(7) مقاعد، وحصلوا على مقعدين في كل من الخليل من أصل (10) مقاعد، خان يونس اثنين من (8) مقاعد، شمال غزة مقعدين من (7) مقاعد، جنين مقعدين من(6) مقاعد، دير البلح مقعدين من(5) مقاعد، وفي رفح حصلوا على مقعد من أصل (5) مقاعد.

5 – هنالك دوائر لم يحصل المستقلون فيها على مقاعد كما في دوائر سلفيت وأريحا كونهما خُصص لهما مقعد واحد.

2- قائمة حركة فتح :

حصلت الحركة على (50) مقعدًا من المقاعد الـ (88)المخصصين لدوائر الضفة الغربية وقطاع غزة بنسبة (57%) بواقع (27) في الضفة الغربية و (13) مقعدًا في قطاع غزة، ونجد ما يلي:

1 -حصلت الحركة على غالبية المقاعد في عدة دوائر كما في دائرة الخليل التي حصلت فيها على(8) من أصل (10) مقاعد، دائرة خان يونس التي حصلت على(6) من (8) مقاعد، دائرة شمال غزة (5) من(7) مقاعد، القدس (4) من (7) مقاعد، جنين(4)من (6)مقاعد، رفح(4) من(5) مقاعد ودير البلح(3) من(5) مقاعد.

2 -حصلت الحركة على(50%) في دوائر أخرى من المقاعد المخصصة لها كما هو الحال في نابلس التي حصلت على(4) من(8) مقاعد، وطولكرم تقاسمت المقاعد المخصصة لها مع المستقلين بحصولها على مقعدين تماما كما في قلقيلية التي حصلت على مقعد والآخر ذهب للمستقلين.

3 -لم تحصل الحركة في دوائر على أغلبية كما في كل من غزة التي حصلت على(5) من أصل(12) مقعدًا منهم مقعد خصص للكوتة (الحصة) المسيحية، ورام الله والبيرة التي حصلت على (2) من(7) مقاعد خصصت لها مع العلم أن أحد المقعدين اللذين فازت بهما خصص للكوتة المسيحية.

4 -حصلت الحركة في دائرتين على المقعد المخصص لها كما في أريحا وسلفيت.

5 -هناك دوائر لم تحصل فيها على أي مقعد كما في بيت لحم وطوباس التي انفرد بمقاعدهما المستقلون

3- الأحزاب الأخرى:

1 -حصلت كتلة الحرية والاستقلال على مقعدٍ واحدٍ لدائرة نابلس.

2 -حصلت فدا على مقعدٍ واحدٍ لدائرة رام الله والبيرة.

3 -في حين أن الائتلاف الوطني الديمقراطي حصل على مقعدٍ واحدٍ لدائرة غزة.

ثانياً: جغرافية الدعم للفصائل المشاركة في انتخابات 1996م

فيما يتعلق بجغرافية الدعم فسوف تركز الدراسة على الفصائل والحركات التي حصلت على تمثيل لها في المجلس التشريعي من خلال الأصوات التي أهلتها لذلك، مع ملاحظة أن إجمالي الأصوات للفصائل عندما تم حسابه كان يختلف عن الرقم الإجمالي الذي تم وضعه من قبل لجنة الانتخابات المركزية.

1- جغرافية الدعم لحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):

عند مقارنة عدد الأصوات التي مكنت مرشحي الحركة من الحصول على مقاعد في المجلس التشريعي مع إجمالي عدد الناخبين ممن أدلوا بأصواتهم في صناديق الاقتراع.

جدول (15) جغرافية الدعم لحركة فتح حسب المحافظات لعام 1996م.

الدائرة الانتخابية	إجمالي أصوات حركة فتح	إجمالي أصوات الفصائل	النسبة المئوية "[1]"	الفائزون
الضفة الغربية وقطاع غزة	**1,085,595**	**3,535,276**	**30.7**	**50**
الضفة الغربية	**561,003**	**1,914,157**	**29.3**	**27**
القدس	40,093	167,935	23.9	4
جنين	75,097	167,001	45	4
طولكرم	28,310	128,101	22.1	2
طوباس	1,307	82,712	1.6	–
نابلس	148,927	458,468	32.5	4
قلقيلية	10,116	29,356	34.4	1
سلفيت	6,624	14,134	46.9	1
رام الله والبيرة	21,800	275,262	7.9	2
أريحا	6,291	10,221	61.5	1
بيت لحم	14,355	107,480	13.3	–
الخليل	208,083	473,487	43.9	8
قطاع غزة	**524,592**	**1,621,119**	**32.3**	**23**
شمال غزة	62,079	237,812	26.1	5
غزة	244,353	810,469	30.1	5
دير البلح	44,154	154,513	28.6	3
خان يونس	111,139	286,081	38.8	6
رفح	62,867	132,244	47.5	4

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على بيانات لجنة الانتخابات المركزية

بالتالي يتضح وجود ثلاثة أقاليم وهي:

1 **أقاليم الدعم القوية:** وهي الدوائر التي تزيد فيها نسب الأصوات عن 40% ، أعلاها كانت دائرة أريحا تلتها كل من سلفيت ورفح ويلاحظ انخفاض عدد السكان فيها بالإضافة إلى صغر المساحة مقارنة بباقي الدوائر وكل من دائرة جنين والخليل اللتين تمتازان باتساع المساحة وارتفاع عدد السكان في كل منهما.

2 **أقاليم الدعم المتوسطة:** وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب الأصوات بين 30 – 40%، وتضم كل من دوائر خان يونس، قلقيلية، نابلس وغزة.

[1] تم حساب النسبة المئوية كالتالي: النسبة المئوية = (إجمالي أصوات الحركة في الدائرة / إجمالي الأصوات لكافة الفصائل) × 100

3 **أقاليم الدعم المنخفضة:** وهي الدوائر التي تتراوح نسب الأصوات فيها بين 20 – 30 %، وتشمل دوائر القدس، شمال غزة، دير البلح وطولكرم.

4 **أقاليم الدعم المنخفضة جدا:** هي الدوائر التي قلت نسب الأصوات فيها عن 20 % ، كما في دوائر رام الله والبيرة، بيت لحم وطوباس.

خلاصة الأمر هناك تباين واضح في الأصوات المؤيدة لها ورغم ذلك نجحت في الحصول على مقاعد بعض الدوائر رغم انخفاض الدعم ويعود هذا الأمر إلى عدم مشاركة كافة الفصائل والقوى الفلسطينية ومقاطعة البعض لها مما أدى إلى انحسار خيارات الناخب الفلسطيني بين حركة فتح والمستقلين.

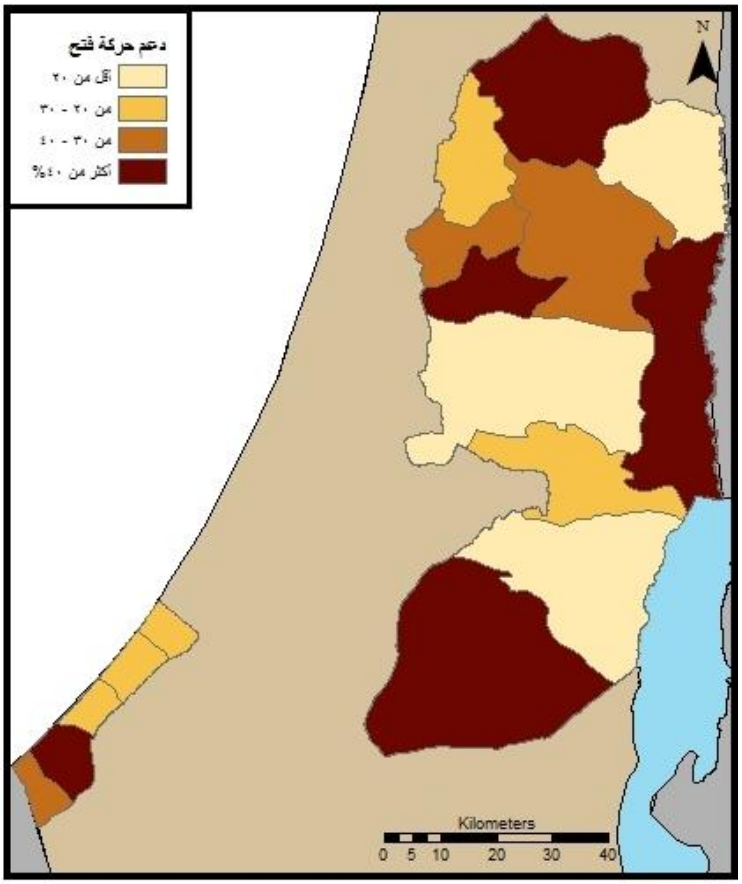

شكل (24): جغرافية الدعم لحركة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996م.

وبمقارنة المتوسط الحسابي لإجمالي الأصوات والذي بلغ (69,284.3) صوتا نلاحظ تباين انحراف إجمالي الأصوات التي زادت وانخفضت عن المتوسط كما تم توضيحه فيما سبق بتوزيع الدعم لحركة فتح كالتالي:

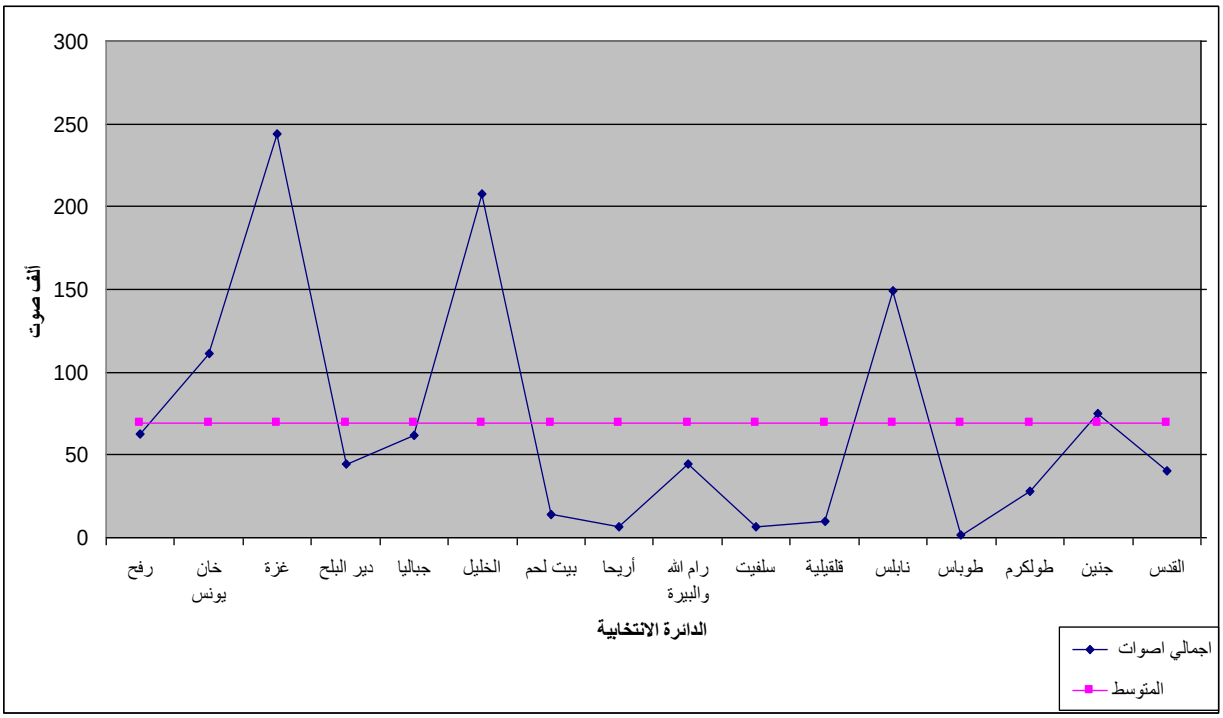

شكل (25) مقارنة المتوسط الحسابي مع إجمالي الأصوات التي حصلت عليها حركة فتح 1996م.

2- جغرافية الدعم للمستقلين:

في العديد من الدول يعتبر التصويت لصالح المستقلين من الأمور الجديرة بالدراسة كون هذه الفئة من المجتمع غير مؤطرة داخل أحزاب سياسية وبالتالي يمكن الاستفادة منهم عن طريق تقديم حملات انتخابية تستهدف استقطاب أصواتهم لصالح الأحزاب وخاصة تلك التي ليس لها قاعدة جماهيرية كبيرة تؤهلها للحصول على مقاعد في المجلس التشريعي.

وبدراسة التوزيع الجغرافي للأصوات التي حصل المستقلون فيها على مقاعد نجد تباين التوزيع الجغرافي ما بين عدد أصوات مرتفع جدًا ومنخفض. (جدول16)

جدول (16) جغرافية الدعم للمستقلين حسب المحافظات لعام 1996م.

الدائرة الانتخابية	إجمالي أصوات المستقلين	إجمالي الأصوات	النسبة المئوية	عدد الفائزين
الضفة الغربية وقطاع غزة	**2,020,184**	**3,535,276**	**57.1**	**35**
الضفة الغربية	**1,083,549**	**1,914,157**	**56.5**	**22**
القدس	97,855	167,935	58.3	3
جنين	65,620	167,001	39.3	2
طولكرم	86,997	128,101	67.9	2
طوباس	79,791	82,712	96.4	2
نابلس	228,985	458,468	49.4	–
قلقيلية	19,240	29,356	65.5	1
سلفيت	6,290	14,134	44.5	–
رام الله والبيرة	181,797	275,262	66.04	4
أريحا	3,681	10,221	36.01	–
بيت لحم	84,616	107,480	78.7	4
الخليل	228,677	473,487	48.3	2
قطاع غزة	**936,635**	**1,621,119**	**57.7**	**13**
شمال غزة	162,011	237,812	68.1	2
غزة	451,505	810,469	55.7	6
دير البلح	102,614	154,513	66.4	2
خان يونس	153,666	286,081	53.7	2
رفح	66,839	132,244	50.5	1

المصدر: من عمل الطالبة بالاعتماد على بيانات لجنة الانتخابات المركزية

نلاحظ وجود ثلاثة أقاليم وهي:

1 -**أقاليم الدعم القوية جدا:** وهي الدوائر التي يزيد فيها نسب الأصوات عن(70 %)، وتضم كلاً من دائرة بيت لحم وطوباس، ويمكن تفسير حصول المستقلين على الأغلبية فيهما نتيجة خروج عدة مرشحين عن انتماءاتهم لفصائل معينة كي لا يتحملوا أخطاءها وكون مدينة بيت لحم تعد مدينة علمانية لوجود الغالبية المسيحية فيها.

2 -**أقاليم الدعم القوية:** وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب الأصوات بين(60 – 70 %)، وتضم كلاً من دائرة قلقيلية، غزة، القدس، طولكرم، دير البلح، شمال غزة، رام الله والبيرة، القدس، خان يونس ورفح.

3 -**أقاليم الدعم المتوسطة:** وهي الدوائر التي تبلغ نسبة الأصوات بين (40–60%)، وشملت دوائر نابلس، الخليل وسلفيت.

4 -**أقاليم الدعم المنخفضة:** وهي الدوائر التي تقل نسب الأصوات فيها عن(40 %)، وتشمل دائرة جنين وأريحا.

وخلاصة القول إن أقاليم الدعم الجغرافي للمستقلين تباينت بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فقد حصلوا على مقاعد تمثلهم عن(14) دائرةً من أصل (16)الأمر الذي يدل على وجود تأييد واضح لشخصيات غير تابعة لأي حزب سياسي وهو أمر ممكن أن يستفيد منه هؤلاء المستقلون بتكوين تكتل أو هيئة ممكن أن تشارك في أي انتخابات قادمة تضمن تمثيلًا أكبر لها في المجلس التشريعي وعدم ضياع الأصوات.

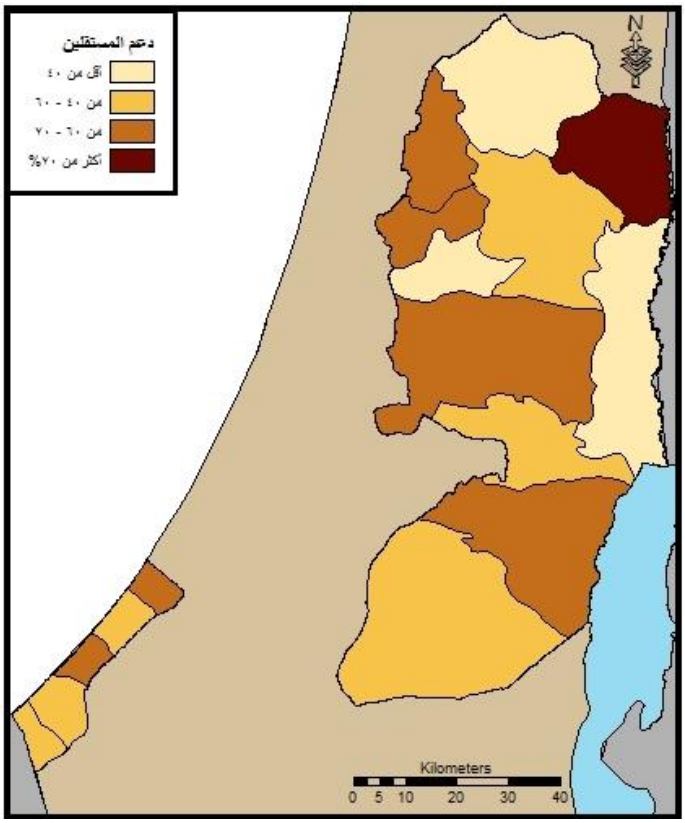

شكل (26): جغرافية الدعم للمستقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996م.

ثالثاً: التوزيع الجغرافي للتصويت (2006م):

جرت التجربة الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل توافق القوى والفصائل الفلسطينية حسب اتفاق القاهرة، وتم اختيار النظام الانتخابي المختلط أي نسبي وقوائم وللتعرف على التوزيع الجغرافي للأصوات سيتم تقسيم هذا الجزء إلى قسمين الأول يتعلق بالقوائم الانتخابية والثاني للدوائر الانتخابية.

أ- القوائم الانتخابية:

شارك في الانتخابات (12) قائمةً، ضمت قوائم حزبية مسجلة وبلغ عددها(8) قوائم، وأربعة قوائم شُكلت لغرض الترشح اتخذت صفة قوائم مستقلة .جدول (17).

جدول (17): القوائم حسب صفة الترشيح وعدد المرشحين في انتخابات 2006م.

م	اسم القائمة	صفة الترشيح	عدد المرشحين
1	قائمة البديل*	ائتلاف (الجبهة الديمقراطية، حزب الشعب، فدا، مستقلون)	41
2	قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون) *	المبادرة الوطنية الفلسطينية	41
3	قائمة الشهيد أبو علي مصطفى*	الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	51
4	قائمة أبو العباس*	جبهة التحرير الفلسطينية	11
5	قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية*	جبهة النضال الشعبي	13
6	قائمة التغيير والإصلاح*	حركة المقاومة الإسلامية – حماس	62
7	قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)**	مستقلون	7
8	قائمة الطريق الثالث**	مستقلون	16
9	قائمة الحرية والاستقلال*	الجبهة العربية الفلسطينية	10
10	قائمة المستقبل**	مستقلون	36
11	قائمة العدالة الفلسطينية**	مستقلون	8
12	قائمة حركة فتح *	حركة التحرير الوطني الفلسطيني –فتح	47
المجموع			**343**

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية

ملاحظة: * قوائم حزبية مسجلة رسمياً ولم تكن بحاجة إلى تواقيع(3000)ناخبٍ مؤيد لها يؤيدها في عملية الترشح.

** قوائم غير مسجلة رسميا شُكلت لغرض الترشيح، وبالتالي لزم عليها تقديم كشوف بتواقيع ثلاثة آلاف ناخبٍ مؤيد.

يُمكن ملاحظة أن أكبر قائمة تحتوي على مرشحين كانت التابعة لحركة حماس حيث احتوت على(62) مرشحًا تأتي في المركز الثاني قائمة الشهيد أبو على مصطفى بقائمة تضم (51) مرشحًا تليها قائمة حركة فتح ب(47) مرشحاً، في حين أن كلاً من قائمة البديل وفلسطين المستقلة قدمت (41) مرشحاً لكل منهما، بينما قدمت قائمة المستقبل (36) مرشحاً.

بالنسبة لباقي القوائم فقد كان عدد مرشحيها أقل من(20) مرشحاً، كما في قائمة الطريق الثالث التي تكونت من(16) مرشحاً، والحرية والعدالة الاجتماعية التي قدمت قائمة من (13) مرشحاً، قائمة أبو العباس(11) مرشحاً، الحرية والاستقلال (10) مرشحين، وأقل هذه القوائم كل من قائمة العدالة الفلسطينية بقائمة من(8) مرشحين وقائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية التي تألفت من (7) مرشحين.

نلاحظ تباين عدد مرشحي القوائم الانتخابية والذي انعكس أيضا على نتيجة التصويت التي تباينت بين القوائم فحصلت قوائم على أصوات مكنتها من الحصول على مقعد في المجلس التشريعي وتجاوزت نسبة الحسم بينما لم تفلح قوائم أخرى في ذلك نتيجة تشتت الأصوات بين دوائر الوطن.

جدول (18) نتائج التصويت النهائية لانتخابات القوائم:

اسم القائمة	الأصوات الصحيحة	عدد المرشحين	النسبة	عدد الفائزين
قائمة التغيير والإصلاح	440,409	59	44.44	29
قائمة حركة فتح	410,554	45	41.43	28
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	42,101	50	4.24	3
قائمة البديل	28,973	40	2.92	2
قائمة فلسطين المستقلة (مصطفى البرغوثي والمستقلون)	26,909	41	2.72	2
قائمة الطريق الثالث	23,862	25	2.41	2
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	7,127	13	0.72	0
قائمة الحرية والاستقلال	4,398	10	0.44	0
قائمة أبو العباس	3,011	11	0.3	0
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (وعد)	1,806	12	0.18	0
قائمة العدالة الفلسطينية	1,723	8	0.17	0
المجموع	990,873	314	99.97	66

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد على بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

نلاحظ استحواذ قائمتي التغيير والإصلاح وقائمة حركة فتح على غالبية الأصوات فيما حصلت باقي القوائم على نسب اقل بكثير من الأصوات في حين أن قوائم أخرى لم تتمكن من تجاوز نسبة الحسم"[1]" البالغة(2%) جدول (18).

فيما يتعلق بقائمة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس فقد حصلت على(44.44%) من أصوات الناخبين وبالتالي حصلت على(43.9%) من مقاعد المجلس التشريعي، وتظهر نتيجة التحيز الانتخابي لصالح حركة حماس على مستوى دائرة الوطن ولو بنسبة قليلة.

أما القائمة الثانية من حيث عدد الأصوات فكانت قائمة حركة فتح التي حصلت على (41.4%) من أصوات الناخبين وبالتالي حصلت على(42.4%)من مقاعد المجلس التشريعي ونستطيع القول هنا أيضًا أن التحيز الانتخابي كان لصالحها.

جاءت قائمة الشهيد أبوعلي مصطفي في المركز الثالث من حيث مجموع الأصوات التي حصلت عليها بنسبة بلغت(4%)وحصلت على (4.24%) من مقاعد المجلس التشريعي لكنها في الوقت نفسه أقل من قائمة حركتي فتح وحماس.

ولمعرفة ما إذا كان هناك علاقة بين عدد المرشحين وإجمالي الأصوات التي حصلت عليها الفصائل المشاركة في الانتخابات وللتأكد من وجود اقتران بينهما، استخدمت طريقة الارتباط الإحصائي لتحليل الاقتران من خلال معامل الارتباط بيرسون، بحيث بلغت قيمة (r = 0.7016)، وللتأكد من أن الارتباط حقيقي تم اختبار قيمة معامل بيرسون فكانت قيمة (t) المحسوبة (= 2.9538) في حين أن قيمة (t) المجدولة عند درجة حرية (9) و مستوى دلالة معنوية (0.05) تساوي(2.26)، أي أن قيمتها المحسوبة أكبر من المجدولة إذن نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة أي أنه يوجد ارتباط بين عدد المرشحين وإجمالي الأصوات التي حصلوا عليها له دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية (0.05)

ب- الدوائر الانتخابية:

استحوذت قائمتا التغيير والإصلاح وحركة فتح على غالبية مقاعد المجلس التشريعي فحصلتا على(45 و17) مقعداً على التوالي بالإضافة إلى المستقلين الذين حصلوا على(4) مقاعد.

[1] نسبة الحسم تبلغ 2% من أصوات الناخبين وبلغت بالنسبة للقوائم 19817 صوتاً صحيحاً.

هناك دوائر حصلت فيها كل من قائمة التغيير والإصلاح وحركة فتح على أصوات تباينت بين الدعم القوي والدعم المنخفض لكلٍ منهما في عدة دوائر حيث لم يكن هناك دعم لقائمة التغيير والإصلاح في كل من قلقيلية، أريحا ورفح فغالبية الأصوات ذهبت لصالح حركة فتح، أما قائمة حركة فتح فلم تحصل على دعم في دائرة طولكرم، طوباس، سلفيت، الخليل، شمال غزة وغزة، وكان ذلك واضح من خلال تفرد إحدى القائمتين بدوائر دون الأخرى وكان ذلك في الدوائر التي تقل عدد المقاعد المخصصة لها عن ثلاث مقاعد.

رابعاً: جغرافية الدعم لقوائم 2006م

نجحت عدة قوائم في الحصول على تمثيل لها في المجلس بالإضافة إلى مرشحي الدوائر وللتعرف على قوة كل قائمة في الدوائر المختلفة سنقوم بتقسيم الدوائر بناء على القوة التصويتية التي حصلت عليها كل قائمة على النحو التالي:

أ- جغرافية الدعم لقائمة التغيير والإصلاح:

تمكنت قائمة التغيير والإصلاح من خلال مرشحيها الذين خاضوا الانتخابات عن الدوائر الانتخابية من الحصول على غالبية في بعض الدوائر بينما لم يفلحوا في الحصول على أي مقعد لهم في ثلاثة دوائر وذلك إما لكونه خصص لها مقعدٌ أو لأن حركة فتح حصلت على جميع المقاعد التي خصصت لتلك الدوائر جدول (19).

جدول (19): جغرافية الدعم لقائمة التغيير والإصلاح حسب المحافظات لعام 2006م.

الدائرة	قائمة التغيير والإصلاح	إجمالي الأصوات	النسبة المئوية %	نسبة القوائم%
الضفة الغربية وقطاع غزة	1,931,223	4,716,582	40.9	44.4
الضفة الغربية	**1,086,074**	2,683,096	40.5	
القدس	58,144	172,347	33.7	
جنين	101,965	276,690	36.8	
طولكرم	40,679	148,362	27.4	
طوباس	5,784	16,704	34.6	
نابلس	203,785	533,568	38.2	
قلقيلية	17,462	49,870	35.01	
سلفيت	6,762	21,066	32.1	
رام الله والبيرة	134,858	350,864	38.4	
أريحا	3,411	11,793	28.9	
بيت لحم	33,137	161,580	20.5	
الخليل	480,087	940,252	51.05	
قطاع غزة	845,149	2,033,486	41.5	
شمال غزة	170,021	347,470	48.9	
غزة	364,529	977,960	37.3	
دير البلح	79,549	174,243	45.6	
خان يونس	170,014	381,466	44.6	
رفح	61,036	152,347	40.06	

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

يمكن تقسم الدعم الجغرافي للقائمة كالتالي:

1 -**أقاليم الدعم القوية جداً**: وهي الدوائر التي يزيد فيها نسب الأصوات عن(50 %) ، وتمثلت في دائرة الخليل ويلاحظ أن القائمة حصلت على جميع المقاعد.

2 -**أقاليم الدعم القوية**: وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب الأصوات بين(40 – 50 %)، وتضم كلاً من: شمال غزة، دير البلح، خان يونس ورفح .

3 -**أقاليم الدعم المتوسطة**: وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب الأصوات بين(30 – 40 %)، وضمت كلاً من: دوائر رام الله والبيرة، نابلس، غزة، جنين، قلقيلية، طوباس، القدس وسلفيت.

4 -**أقاليم الدعم المنخفضة:** وهي الدوائر التي تقل نسبة الأصوات فيها عن (30%)، شملت دوائر أريحا، طولكرم وبيت لحم.

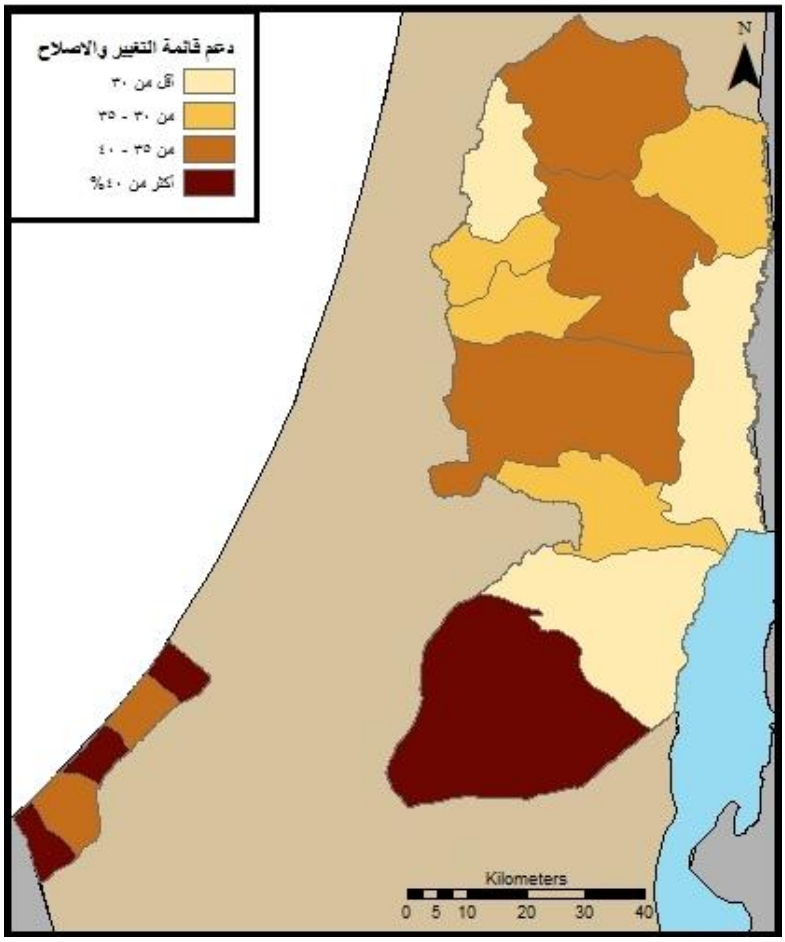

شكل (27) : جغرافية الدعم لقائمة التغيير والإصلاح في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.

ب- جغرافية الدعم لقائمة حركة فتح:

تنافست حركة فتح مع قائمة حركة حماس على المقاعد المخصصة لدوائر الضفة الغربية وقطاع غزة فاستطاعت في بعض الدوائر الحصول على جميع المقاعد المخصصة لها، بينما تقاسمت عدة مقاعد خصصت لدوائر أخرى ولم تفلح في بعض الدوائر في الحصول على تمثيل لها.

جدول (20): جغرافية الدعم لقائمة حركة فتح حسب المحافظات لعام 2006م.

الدائرة	أصوات حركة فتح	إجمالي الأصوات	النسبة المئوية %	نسبة القوائم%
الضفة الغربية وقطاع غزة	**1,684,441**	**4,716,582**	**35.7**	**41.4**
الضفة الغربية	**930,842**	**2,683.096**	**34.7**	
القدس	45,475	172,347	26.4	
جنين	106,398	276,690	38.4	
طولكرم	50,979	148,362	34.4	
طوباس	5,146	16,704	30.8	
نابلس	194,937	533,568	37.1	
قلقيلية	26,949	49,870	54.03	
سلفيت	5,632	21,066	26.7	
رام الله والبيرة	114,330	350,864	32.5	
أريحا	6,717	11,793	56.9	
بيت لحم	45,247	161,580	28	
الخليل	329,032	940,252	34.99	
قطاع غزة	**753,599**	**2,033,486**	**37.05**	
شمال غزة	130,456	347,470	37.5	
غزة	309,970	977,960	31.7	
دير البلح	71,375	174,243	40.9	
خان يونس	158,423	381,466	41.5	
رفح	83,375	152,347	54.7	

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

يمكن تقسم الدعم الجغرافي للقائمة كالتالي:

1 ~~أ~~**قاليم الدعم القوية جداً:** وهي الدوائر التي تزيد فيها نسب الأصوات عن (50%) ، وتتمثل في دائرة أريحا، رفح وقلقيلية التي انفردت الحركة بجميع مقاعدها.

2 -**أقاليم الدعم القوية:** وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب الأصوات بين(40 – 50 %)، وتضم كل من دائرة خان يونس ودير البلح.

3 -**أقاليم الدعم المتوسطة:** وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب الأصوات بين(30 – 40 %)، وتشمل دائرة نابلس، رام الله والبيرة، جنين، شمال غزة، نابلس، الخليل، طولكرم، غزة وطوباس.

4 -**أقاليم الدعم المنخفضة:** وهي الدوائر التي تقل نسبة الأصوات فيها عن(30%)، شملت دوائر بيت لحم، سلفيت والقدس.

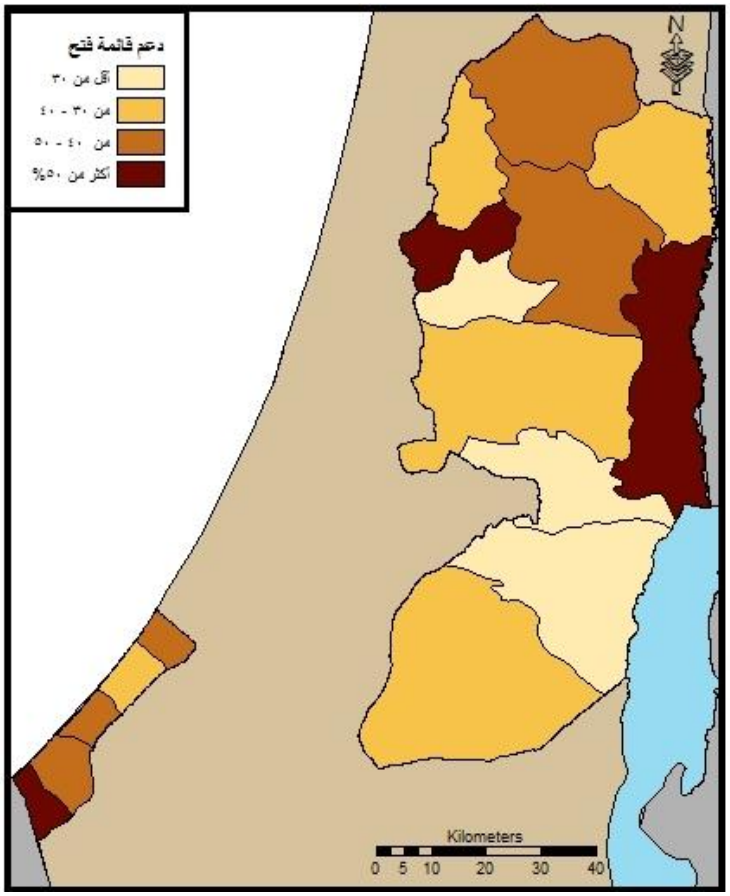

شكل (28) : جغرافية الدعم لقائمة فتح في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2006م.

ج- جغرافية الدعم لقائمة للمستقلين:

بالرغم من فوز المستقلين بنسبة عالية في انتخابات 1996م إلا انه ونتيجة المنافسة الكبيرة بين أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية وهما: حركتي حماس وفتح الأمر الذي لم يتح للمستقلين بالحصول على نسب أعلى من الأصوات.

جدول (21) جغرافية الدعم للمستقلين حسب المحافظات لعام 2006م.

الدائرة	أصوات مستقلين	إجمالي الأصوات	النسبة المئوية %
الضفة الغربية وقطاع غزة	**937,103**	**4,716,582**	**19.8**
الضفة الغربية	**550,113**	**2,683,096**	**20.5**
القدس	68,728	172,347	39.88
جنين	61,194	276,690	22.1
طولكرم	50,854	148,362	34.3
طوباس	5,472	16,704	32.7
نابلس	103,611	533,568	19.4
قلقيلية	4,345	49,870	8.7
سلفيت	7,870	21,066	37.3
رام الله والبيرة	85,192	350,864	24.2
أريحا	1,665	11,793	14.1
بيت لحم	64,956	161,580	40.2
الخليل	96,226	940,252	10.2
قطاع غزة	**386,990**	**2,033,486**	**19.03**
شمال غزة	30,306	347,470	8.7
غزة	282,059	977,960	28.8
دير البلح	23,319	174,243	13.4
خان يونس	44,836	381,466	11.7
رفح	6,470	152,347	4.2

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

يمكن تقسم الدعم الجغرافي للمستقلين كالتالي:

1 -**أقاليم الدعم القوية جداً:** وهي الدوائر التي تزيد فيها نسب الأصوات عن(40%)، وتتمثل في دائرة بيت لحم والقدس كونهما دائرتين تتميزان بتعدد الديانات فيها بشكل واضح.

2 -**أقاليم الدعم القوية:** وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب الأصوات فيها بين (30 – 40 %)، وتضم كلاً من دائرة سلفيت، طولكرم وطوباس.

3 -**أقاليم الدعم المتوسطة:** وهي الدوائر التي تتراوح فيها نسب الأصوات فيها بين(20 – 30 %)، وتشمل دائرة رام الله والبيرة، غزة وجنين.

4 -**أقاليم الدعم المنخفضة:** وهي الدوائر التي تتراوح نسب الأصوات فيها بين (10– 20%) ، في كلٍ من: دوائر نابلس، أريحا، دير البلح، خان يونس والخليل.

5 -**أقاليم الدعم المنخفضة جداً:** ضمت الدوائر التي قلت نسبة الأصوات فيها عن (10%)، وكانت في: دوائر قلقيلية، شمال غزة ورفح.

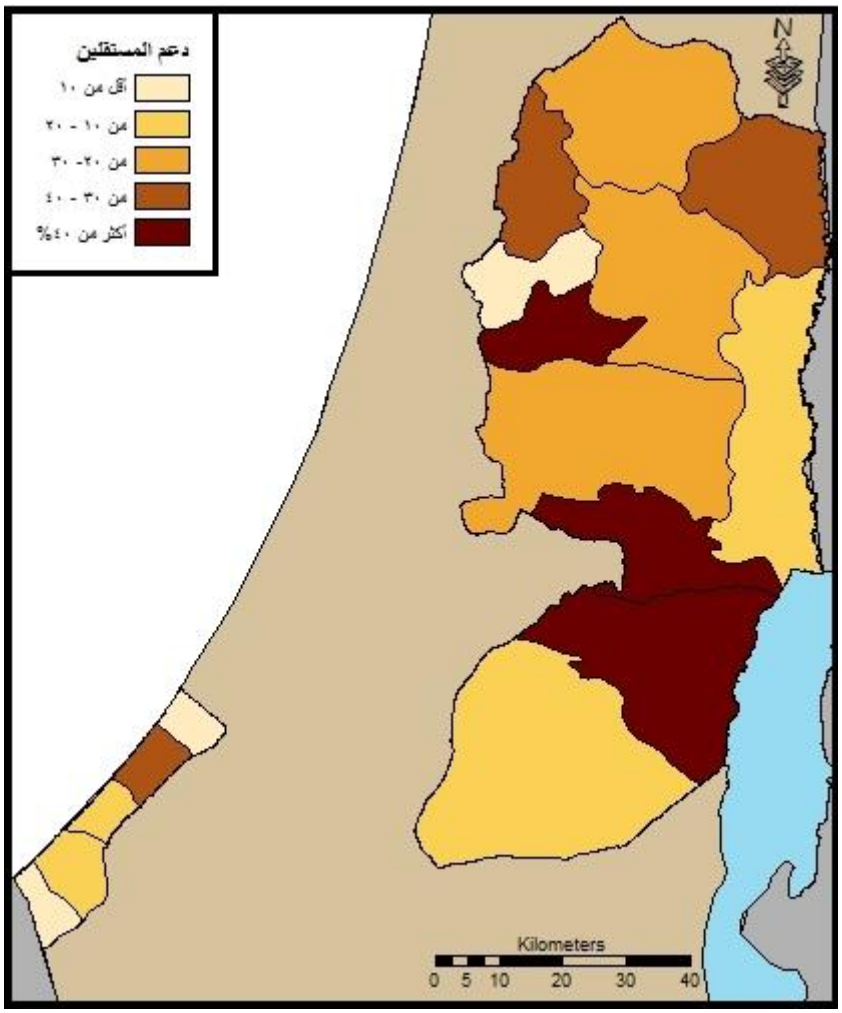

شكل (29) : جغرافية الدعم للمستقلين في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2006م.

خامساً: تحليل خريطة الدوائر الانتخابية

إن استخدام النمذجة الكارتوجرافية (Cartographic Modeling) أو ما يمكن أن نطلق عليه خرائط الدليل المركب (Composite Maps)هو أحد الوسائل الجيدة للتعرف على الوضع المركب للدوائر الانتخابية وهو ما سنتعرض له فيما يلي:

نموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

يعد التعرف على الصورة الإجمالية لمدى اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة من الأمور الهامة التي لا بد من لفت النظر لها، حيث إن تحديد الدوائر للتعرف على أيها حققت اتساقاً ومدى تحقيقه فيها والفرق بين الدوائر الانتخابية من حيث اتساقها أو عدم اتساقها، لمعرفة ما إذا كانت الدوائر الانتخابية بحاجةٍ إلى إعادة تحديد أو ترسيم بهدف رفع كفاءة العملية الانتخابية ومخرجاتها السياسية. ويتطلب وضع نماذج الاتساق للدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة القيام بعدة إجراءات تشمل ثلاث مراحل أساسية كما يلي:

المرحلة الأولى: اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج:

تؤثر العديد من المتغيرات في تحديد وضع الدوائر الانتخابية ومن ثم فإن اختيار المتغيرات الداخلة في بناء النموذج تتطلب التعرف على المتغيرات المؤثرة في تشكيل الظاهرة محل الدراسة. ومن أهم المتغيرات التي يجب إدخالها في النموذج والمتفاعلة معًا"[1]":

1 – حجم السكان في الدائرة. فكلما حقق عدد السكان في الدائرة قيما تتراوح حول المتوسط العام، فإن هذا يشير إلى أنها أقرب اتساقا.

2 – عدد السكان في فئات العمر(18) سنةً فأكثر أي السكان في سن الانتخاب.

3 – عدد الناخبين، أي عدد السكان المسجلين في سجلات الناخبين.

4 – مساحة الدائرة الانتخابية، والمتغيرات السابقة كلما حققت مستويات حول المتوسط العام فإن هذا يشير إلى زيادة في معدل الاتساق.

5 – الاتصال المساحي للدائرة، وهنا نلاحظ أن الدوائر التي تحقق اتصالا مساحيا، – لا يوجد أي مساحة انقطاع بين أجزائها – فإن هذا يعني مستوى أعلى من الاتساق، في حين أن الدوائر التي يحدث فيها انقطاع في الاتصال المساحي يشير إلى خلل في تركيب الدائرة.

6 – نسبة الاستطالة، وهي نسبة طول الدائرة إلى عرضها، وكلما زادت نسبة الاستطالة يعد ذلك عيبًا بها، لأنه يبعدها عن الشكل المندمج الذي يحقق أقرب مسافة بين أطرافها، ومن

[1] سامح عبد الوهاب. خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة، المجلة الجغرافية العربية، العدد 2006،45م، ص 29.

ثم فإن زيادتها ستعني بُعد أطراف الدائرة عن مركزها، في حين نجد أن انخفاض النسبة سيعد عاملاً إيجابياً في الدوائر الانتخابية.

المرحلة الثانية: تحديد الأوزان النسبية للمتغيرات:

وتنقسم هذه المرحلة إلى جزأين الأول؛ تحديد التباينات التي يحققها المتغير الواحد بين الوحدات التوزيعية المختلفة. أما الجزء الثاني؛ فهو تحديد قيمة الأوزان النسبية لكل متغير من المتغيرات المشكلة للنموذج الكارتوجرافي.

لحساب الأوزان النسبية للمتغيرات السابقة يتم أولاً الفصل بين التباينات التي تتحقق داخل كل متغير من المتغيرات السابقة، وذلك من خلال المتوسط والانحراف المعياري ومن خلال تحديد خمس نقاط قطع للبيانات كما يلي"[1]":

- نقطة القطع الأولى = المتوسط + الانحراف المعياري.
- نقطة القطع الثانية = المتوسط + نصف الانحراف المعياري.
- نقطة القطع الثالثة = المتوسط.
- نقطة القطع الرابعة = المتوسط – نصف الانحراف المعياري.
- نقطة القطع الخامسة = المتوسط – الانحراف المعياري

ومن خلال نقاط القطع السابقة ينتج لدينا ست فئات يتم جمعها في ثلاث فئات كما يلي:

1 - **الفئة الأولى:** تتمثل في القيم التي تتراوح بين نقطة القطع الثانية والرابعة وهذه الفئة تحقق أعلى نسبة للتوسط بالنسبة للمتغير محل التمثيل.
2 - **الفئة الثانية:** تضم مجموعتين: القيم الأولى وهي القيم التي تتراوح بين نقطة القطع الثانية والأولى. بالإضافة إلى مجموعة ثانية من القيم وهي التي تتراوح بين نقطة القطع الرابعة والخامسة، وهذه الفئة تأتي في الترتيب الثاني بالنسبة للمتغير محل التمثيل.
3 - **الفئة الثالثة:** مثل القيم الأكثر تطرفًا بحيث تشمل القيم التي تزيد عن نقطة القطع الأولى بالإضافة إلى القيم التي تقل عن قيمة نقطة القطع الخامسة.

بعد ذلك يتم إعطاء قيم نسبية للدوائر التي جاءت في الفئة الأولى بحيث تعبر عن ذلك المستوى، وقد اختيرت القيمة (0.9)، وإعطاء قيم نسبية للدوائر التي جاءت في الفئة الثانية، لتعبر عن هذا المستوى، وقد اختيرت القيمة (0.6)، وأخيرًا إعطاء قيم نسبية للدوائر التي جاءت في

[1] المرجع سابق، ص 29.

الفئة الثالثة، بحيث تعبر عن هذا المستوى، وقد اختيرت القيمة (0.3)، ويتم ذلك مع المتغيرات من الأول إلى الرابع.

أما **المتغير الخامس** والذي يتمثل في الاتصال المساحي للدائرة الانتخابية، فقد أعطيت له قيما أخرى نتيجة لطبيعته، بحيث أخذت الدوائر التي تحقق اتصالا مساحيا تاما القيمة (1) أما الدوائر التي انقسمت إلى جزأين فقد أخذت القيمة (0.5)، فيما حصلت الدوائر التي انقسمت إلى ثلاثة أجزاء القيمة (0.25) وأخيرا أخذت الدوائر التي انقسمت إلى أربعة أقسام القيمة (0.125).

وفيما يختص **بالمتغير السادس** والذي يتمثل في نسبة الاستطالة، فقد تم التعامل معه بصورة أخرى، حيث إن الدوائر التي سجلت معدل استطالة أقل من(1.5) قد أخذت القيمة (0.3)، أما الدوائر التي حققت نسبة تتراوح بين (1.5) إلى أقل من (3)فقد أخذت القيمة (0.6)، وأخيرًا الدوائر التي حققت معدل استطالة(3) فأكثر فقد أخذت القيمة (0.9).

تتفاوت الأهمية النسبية ودرجة تأثير المتغيرات التي تدخل في بناء أي نموذج، ومن ثم لا بد من تحديد أوزان نسبية لكل متغير من هذه المتغيرات، هذا بالإضافة إلى تحديد طبيعة تأثيره على الظاهرة محل الدراسة سواء بالسلب أو الإيجاب وصولاً لصورةٍ متشابكةٍ تلخص الوضع القائم، ثم إعطاء الأوزان النسبية للمتغيرات وتحديد طبيعة تأثيرها طبقا للجدول (22).

جدول (22) متغيرات نموذج اتساق الدوائر الانتخابية وأوزانها النسبية.

م	المتغير	طبيعة المتغير	الوزن النسبي
1	الحجم المتوسط لعدد السكان	إيجابي	1.5
2	الحجم المتوسط للسكان 18 سنة فأكثر	إيجابي	1.5
3	الحجم المتوسط للناخبين	إيجابي	1.25
4	متوسط المساحة	إيجابي	1.5
5	الاتصال المساحي للدائرة	إيجابي	3
6	نسبة الاستطالة	سلبي	2

المصدر: المرجع السابق

أما الخطوة التالية فهي تحديد القيم الموزونة للمتغير، من خلال ضرب القيمة النسبية في الوزن النسبي للمتغير ككل ومن ثم ينتج جدول القيم الموزونة للمتغيرات، والتي سنستخدمها في الخطوة الأخيرة من بناء النموذج.

المرحلة الثالثة: الربط بين المتغيرات:

تتصل عملية الربط بين المتغيرات من خلال المعادلة التي تشكل في النهاية قيمة الدليل المدمج، والتي سيتم استخدامها في التمثيل النهائي على نموذج اتساق الدوائر الانتخابية. من خلال الجدول السابق نلاحظ أن جميع القيم إيجابية فيما عدا المتغير الأخير ذو القيمة السالبة، بالتالي تصبح المعادلة كالتالي:

قيمة الدليل المركب = (م ن 1 + م ن 2 + م ن 3 + م ن 4 + م ن 5) – (م ن 6).

حيث **م ن س** = القيمة الموزونة للمتغير س.

وقد تم تطبيق النموذج على انتخابات الضفة الغربية وقطاع غزة للتعرف على مدى اتساق الدوائر الانتخابية عام 1996م والتجربة الانتخابية الثانية 2006م للتعرف على التغيرات التي طرأت على الدوائر كما يلي:

أ- انتخابات 1996م:

وبتطبيق الخطوات السابقة لبناء نموذج اتساق على بيانات الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة تشكلت القيم النهائية للدليل المدمج لعام 1996م. جدول (23).

جدول (23) القيم الموزونة للمتغيرات المكونة لنموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1996م.

الدائرة الانتخابية	القيم الموزونة للمتغيرات						قيمة الدليل المدمج
	المتغير الأول	المتغير الثاني	المتغير الثالث	المتغير الرابع	المتغير الخامس	المتغير السادس	
القدس	1.35	1.35	1.125	1.35	3	0.6-	7.575
جنين	0.45	1.35	1.125	0.9	3	0.6-	6.225
طولكرم	0.45	1.35	1.125	1.35	3	1.2-	6.075
طوباس	0.9	0.45	3.75	1.35	3	0.6-	8.85
نابلس	0.45	0.45	3.75	0.9	3	0.6-	7.95
قلقيلية	0.9	0.9	0.75	0.9	3	0.6-	5.85
سلفيت	0.45	0.45	3.75	0.9	3	0.6-	7.95
رام الله والبيرة	0.45	0.9	0.75	0.45	3	0.6-	4.95
أريحا	0.45	0.45	3.75	0.9	3	1.8-	6.75
بيت لحم	1.35	1.35	1.125	0.9	3	0.6-	7.125
الخليل	0.45	0.45	3.75	0.45	3	0.6-	7.5
شمال غزة	1.35	1.35	1.125	0.9	3	0.6-	7.125
غزة	0.45	0.45	3.75	0.9	3	0.6-	7.95
دير البلح	1.35	1.35	1.125	0.45	3	0.6-	6.675
خان يونس	1.35	1.35	1.125	0.9	3	0.6-	7.125
رفح	1.35	1.35	0.75	0.45	3	0.6-	6.3

المصدر: الجدول من حساب الطالبة.

ويلاحظ تباين الدوائر من حيث الاتساق وانقسمت إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

1 -**المجموعة الأولى:** وهي التي تحقق أعلى معدلات الاتساق بأن قيمة الدليل المدمج فيها أكثر من(7)، وتشمل أربعة دوائر هي: طوباس، نابلس، سلفيت وغزة، تعد هذه الدوائر هي الأفضل من حيث مستوى اتساقها العام.وهذه الدوائر لا تحتاج إلى إعادة صياغة أساسية.

2 -**المجموعة الثانية:** وتشمل الدوائر التي تحقق معدلات اتساق متوسطة وتنحصر قيمة الدليل المدمج بين(6-7)، وتشمل ثمانية دوائر هي: جنين، طولكرم، أريحا، بيت لحم، الخليل، شمال غزة، دير البلح وخان يونس، قد تحتاج هذه الدوائر إلى بعض التعديلات وقدر من إعادة التحديد.

3 -**المجموعة الثالثة:** وهي مجموعة الدوائر التي حققت أدنى معدلات الاتساق أي قيمة الدليل أقل من(6)، ولعل هذه المجموعة تشمل اضطرابًا كبيرًا دلت عليه القيمة النهائية للدليل المدمج. وتشمل أربعة دوائر هي قلقيلية، رام الله والبيرة، القدس ورفح. وهذه الدوائر تحتاج إلى إعادة صياغة بالكامل فهي تشهد الكثير من الاضطرابات.

مما سبق يتضح أن خريطة الدائرة الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة بحاجة إلى إعادة نظر، لتحقق مستوى أفضل من الموضوعية الأمر الذي ينعكس على بنية النظام السياسي.

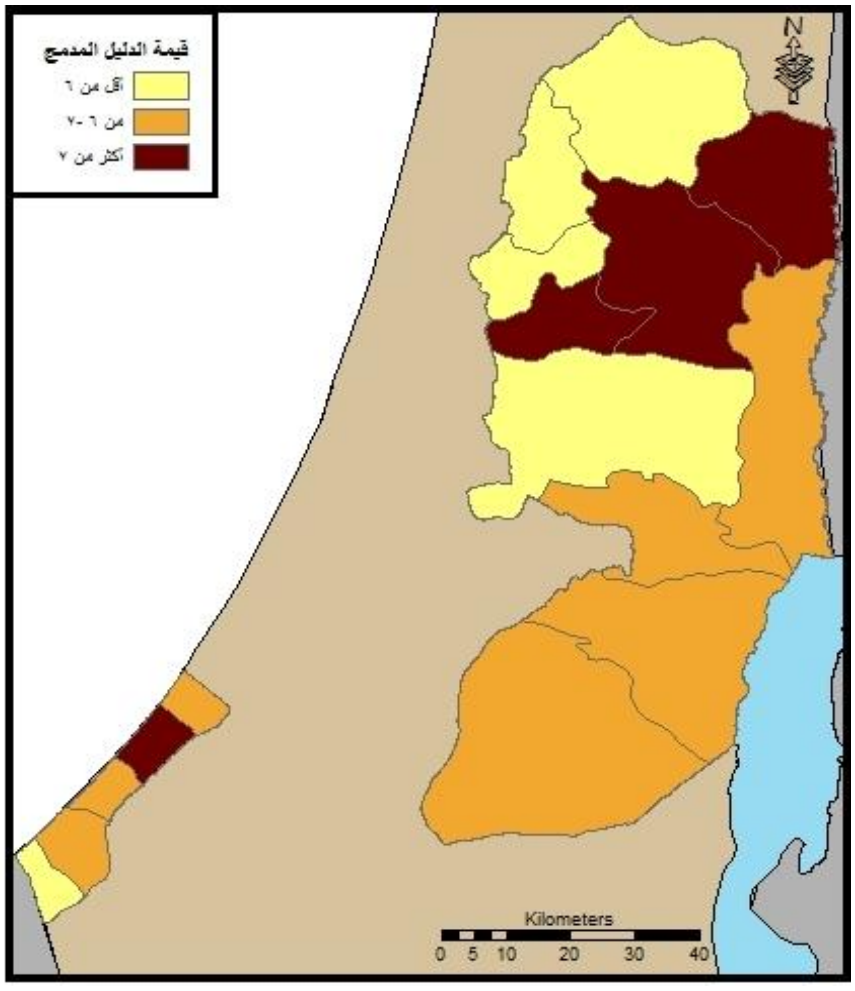

شكل (30): نموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م.

ب- انتخابات 2006م:

بتطبيق النموذج على التجربة الانتخابية الثانية عام 2006م سنلاحظ الفرق الكبير في المخرج النهائي للنموذج.

جدول (24) القيم الموزونة للمتغيرات المكونة لنموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006م.

الدائرة الانتخابية	القيم الموزونة للمتغيرات						قيمة الدليل المدمج
	المتغير الأول	المتغير الثاني	المتغير الثالث	المتغير الرابع	المتغير الخامس	المتغير السادس	
القدس	0.45	0.9	0.375	0.9	3	0.6	5.475
جنين	1.35	1.35	0.375	0.9	3	0.6	6.375
طولكرم	1.35	0.45	0.375	0.9	3	1.2	5.325
طوباس	0.45	0.45	0.375	0.9	3	0.6	5.025
نابلس	0.9	1.35	0.375	0.9	3	0.6	5.925
قلقيلية	0.9	0.45	0.375	0.9	3	0.6	5.025
سلفيت	0.45	0.45	0.375	0.9	3	0.6	4.575
رام الله والبيرة	1.35	1.35	0.375	0.9	3	0.6	5.925
أريحا	0.45	0.45	0.375	0.9	3	1.8	3.375
بيت لحم	1.35	1.35	0.375	0.9	3	0.6	6.375
الخليل	0.45	0.45	0.375	0.9	3	0.6	4.125
شمال غزة	1.35	1.35	0.375	0.9	3	0.6	6.375
غزة	0.45	0.45	0.375	0.9	3	0.6	4.575
دير البلح	1.35	1.35	1.125	0.9	3	0.6	6.675
خان يونس	1.35	0.9	0.375	0.9	3	0.6	5.925
رفح	1.35	1.35	0.375	0.9	3	0.6	5.925

المصدر: الجدول من حساب الطالبة

يلاحظ تباين الدوائر من حيث الاتساق وانقسمت إلى ثلاثة أقسام كالتالي:

1 -**المجموعة الأولى:** وهي التي تحقق أعلى معدلات الاتساق أي قيمة الدليل المدمج أكثر من (5.9)، وتشمل ثمانية دوائر هي: جنين، نابلس، رام الله والبيرة، بيت لحم، شمال غزة، دير البلح، خان يونس ورفح، تعد هذه الدوائر هي الأفضل من حيث مستوى اتساقها العام.وهذه الدوائر لا تحتاج إلى إعادة صياغة أساسية.

2 -**المجموعة الثانية:** وتشمل الدوائر التي تحقق معدلات اتساق متوسطة أي قيمة الدليل بين(4.5 – 5.9)، وتشمل ست دوائر هي طوباس، طولكرم، قلقيلية، سلفيت، القدس وغزة، قد تحتاج هذه الدوائر إلى بعض التعديلات وقدر من إعادة التحديد.

3 -**المجموعة الثالثة:** وهي مجموعة الدوائر التي حققت أدنى معدلات الاتساق أي أقل من (4.5)، ولعل هذه المجموعة تشمل اضطرابا كبيرا دلت عليه القيمة النهائية للدليل المدمج. وتشمل دائرتين هما: أريحا والخليل. وهذه الدوائر تحتاج إلى إعادة صياغة بالكامل فهي تشهد الكثير من الاضطرابات.

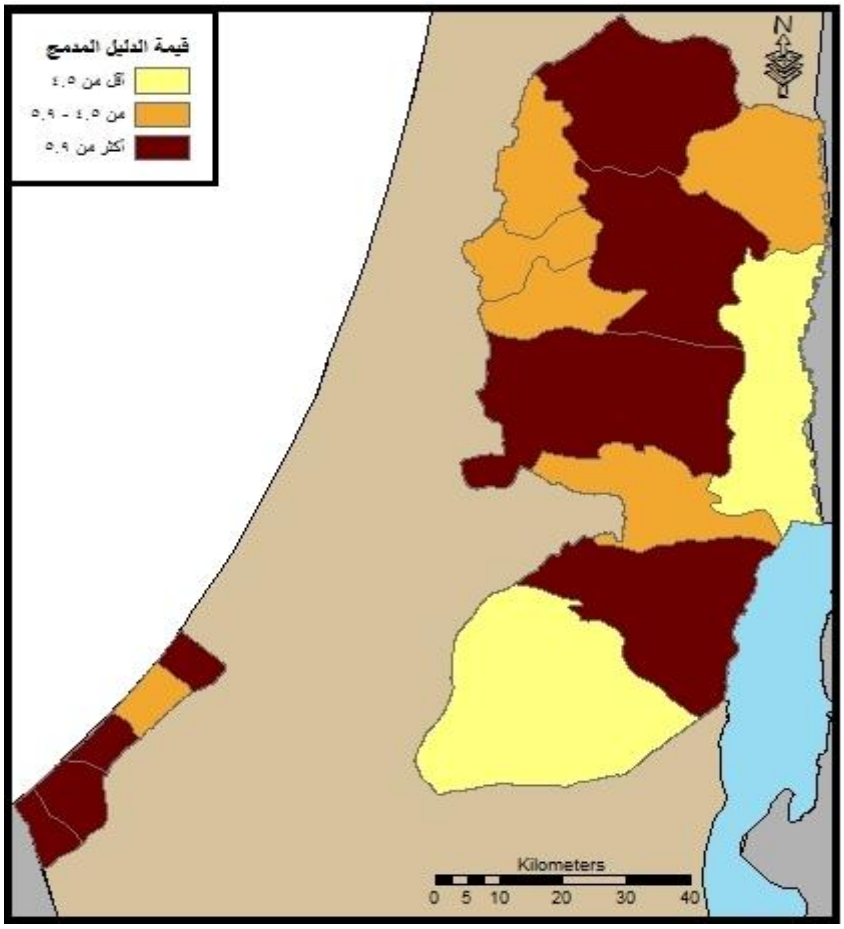

شكل (31): نموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م

وعند مقارنة نتيجة النموذج لعام 1996م مع نموذج عام 2006م سنلاحظ التالي:

أ – **المجموعة الأولى:** دوائر ذات معدلات اتساق عالية ولم تبق سوى دائرة نابلس في هذه المجموعة وانتقلت عدة دوائر من مستويات أدنى إلى هذه المجموعة.

ب – **المجموعة الثانية:** دوائر ذات معدلات اتساق متوسطة وانتقلت إلى هذه المجموعة دوائر من مستويات أعلى وأدنى من حيث قيمة نموذج الاتساق.

ج – **المجموعة الثالثة:** دوائر ذات معدلات اتساق أدنى وضمت هذه المجموعة دائرتين كانتا في مستويات متوسطة من حيث قيمة نموذج الاتساق.

إن تحديد أسس موضوعية لتحديد الدوائر الانتخابية هو أساسٌ مبدئيٌّ لا بد أن تنطلق منه عملية بناء خريطة موضوعية للدوائر الانتخابية. وإعادة النظر في خريطة الدوائر الانتخابية هو أمرٌ مطلوبٌ على فترات زمنية متوسطة، لتجنب أي اضطراب في عملية التصويت أو بعيدة بحيث لا تواكب التطورات في التطور العمراني.

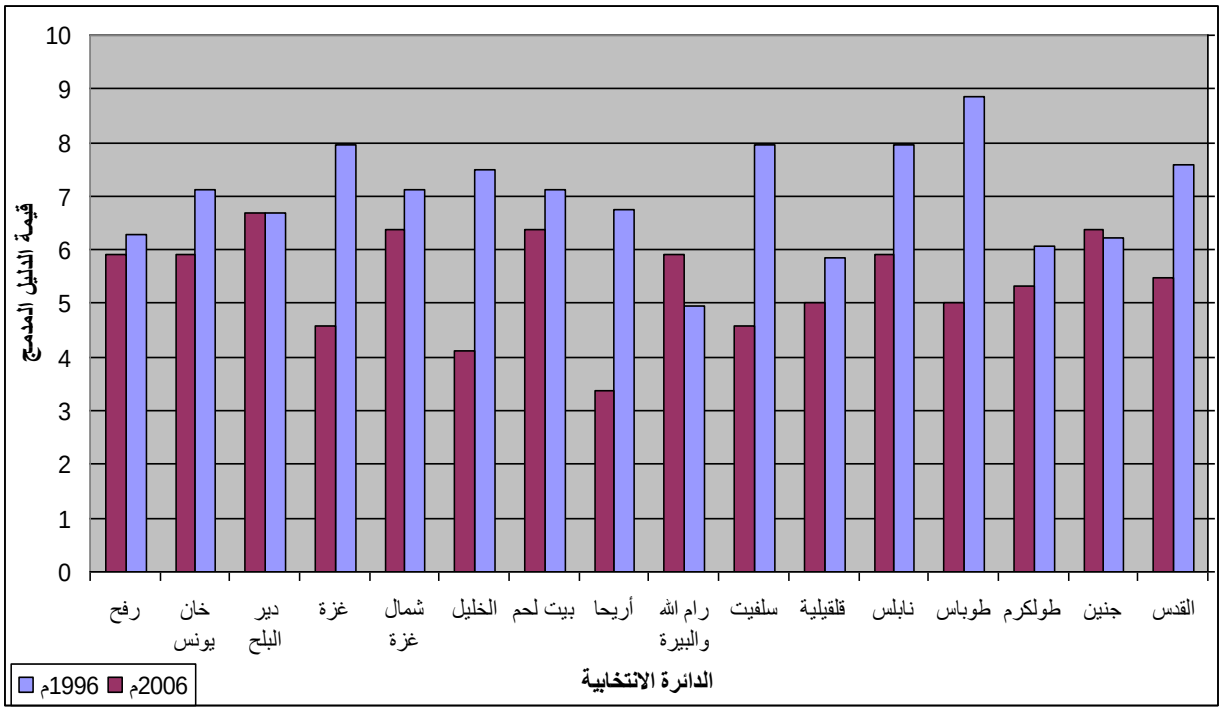

شكل (32) نموذج اتساق الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996– 2006م

سادساً: تمثيل المحافظات في المجلس التشريعي:

نتيجة لاختلاف النظام الانتخابي عام 2006م عنه في عام 1996م نتج عن ذلك اختلاف في توزيع مقاعد المجلس التشريعي وبمقارنة إجمالي المقاعد التي حصلت عليها كل دائرة انتخابية على حدة بعد احتساب عدد المقاعد المخصصة للقوائم سنجد أن هناك دائرة غزة تليها رام الله والبيرة ثم الخليل هي الأعلى من حيث نصيبها من إجمالي مقاعد المجلس التشريعي.

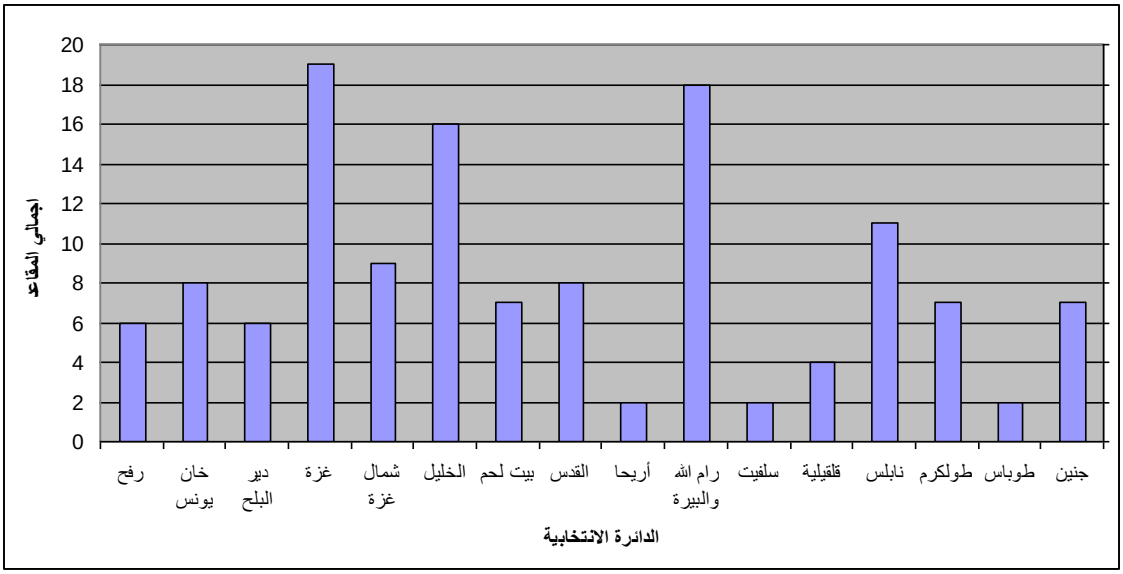

شكل (33) التوزيع الجغرافي لإجمالي المقاعد حسب الدائرة الانتخابية لانتخابات 2006م.

من خلال الشكل السابق نستطع القول أن النظام الانتخابي لم يكن ملائماً لأنه يمثل جميع المحافظات بناء على عدد السكان أو حتى مساحتها فكان النظام الانتخابي للدوائر هو الأمثل لأنه يضع في عين الاعتبار كلاً من المساحة وعدد السكان للدائرة فلا يكون لدائرة عدد مقاعد أعلى من الأخرى وتتساوى في التمثيل.

سابعاً:الكشف عن التزوير الجغرافي

إن تحقيق العدالة في تقسيم الدوائر الانتخابية يبعد الشبهات عن صانع قرار التقسيم العام للدوائر الانتخابية، ويجعل تقسيمه أكثر موضوعية، وقبولا لدى جميع الأطراف المشتركة في العملية الانتخابية"[1]". وهناك طريقتان يمكن تطبيقهما للكشف عن التحيز والتزوير الجغرافي الخاص بالتنظيم المكاني للدوائر الانتخابية:

[1] عبد الجليل الصوفي. مرجع سابق، ص 171

1- الطريقة الأولى:

يمكن فحص خريطة الدوائر الانتخابية في الدولة للكشف عما إذا كانت هناك دوائر انتخابية حدودها شديدة الانثناء والالتواء لأسباب غير معقولة. ولتسهيل هذا الفحص يجب أن تصاحب الخريطة التي توضح الدوائر الانتخابية بعض البيانات والمعلومات والخرائط عن المظاهر الطبيعية، وشبكات النقل من طرق، وعن مراكز الاستقرار الريفية والحضرية وأحجامها"[1]".

2- الطريقة الثانية:

يستطيع الجغرافي الكشف عن الانحرافات المكانية للدوائر الانتخابية ضمن هذه الطريقة من خلال إتباع الخطوات التالية:

1) حساب نسبة الأصوات التي حصل عليه حزب (ما) عن كل مقعد جرت عليه المنافسة.
2) ترتيب المقاعد في صورة تنازلية (بناء على النسبة المئوية للأصوات).
3) التمثيل البياني لما سبق"[2]".

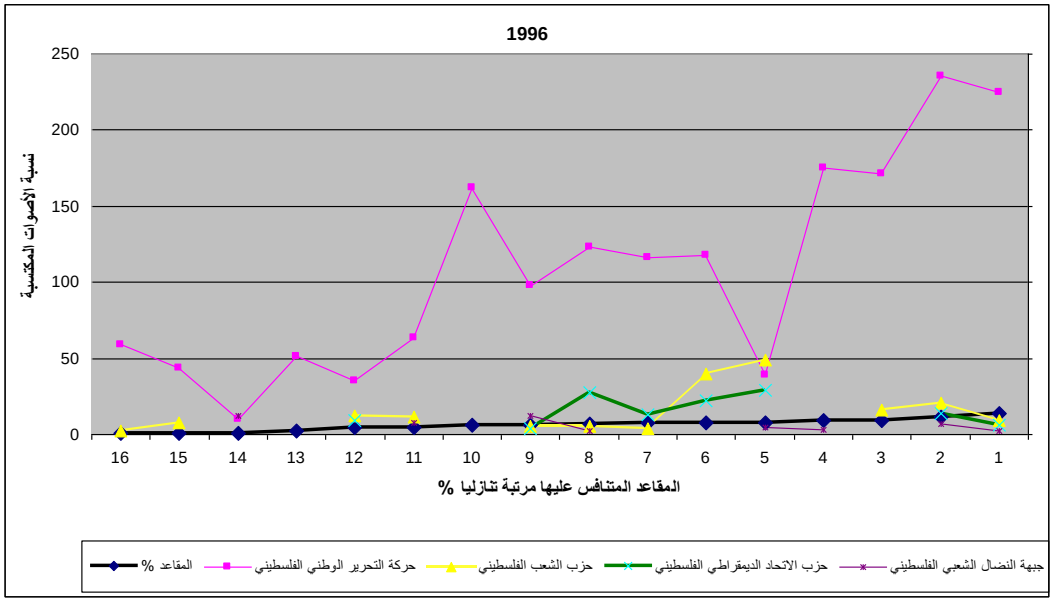

شكل (34) نمط التصويت لعام 1996م

هناك تقارب نسبي لما حصلت عليه كلٌ من جبهة النضال الشعبي الفلسطيني وحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني وحزب الشعب الفلسطيني، أما حركة التحرير الفلسطيني (فتح) فنجد وجود تحيز لصالحها.

[1] محمد الديب. الجغرافيا السياسية، منظور معاصر،مكتبة الانجلو المصرية، 1997، ص 773
[2]. المرجع السابق نفسه، ص 773

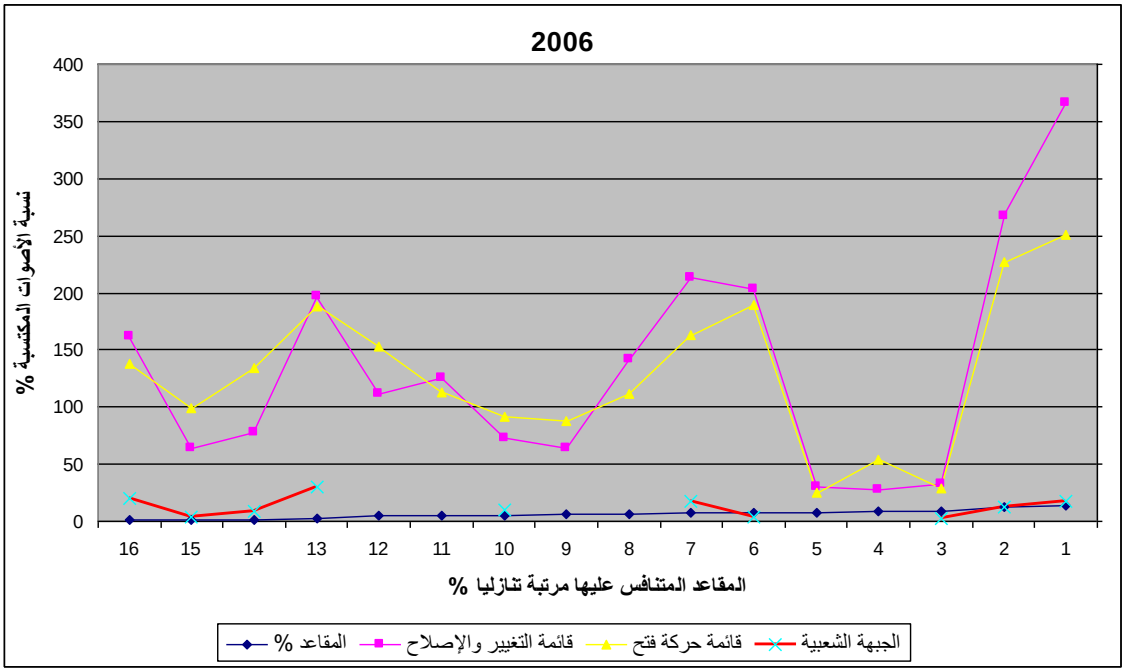

شكل (35) نمط التصويت لعام 2006م

هناك تقارب نسبي لصالح قائمة الجبهة الشعبية بينما هناك تحيز لصالح قائمة كل من التغيير والإصلاح وحركة فتح. إلا أن هذا الاستنتاج لا يؤخذ بعين الاعتبار لأن الدوائر الانتخابية تم تحديدها بناء على الحدود الإدارية لكل محافظة.

3- الطريقة الثالثة:

ويتم فيها قياس الفرق بين النسب المئوية للمقاعد التي حصل عليها حزب (ما) من إجمالي مقاعد البرلمان ومقارنتها بالنسبة المئوية للأصوات لنفس الحزب في نفس الدورة الانتخابية، فلو حصل حزب (ما) على(50%) من المقاعد وعلى(40%) من المقاعد و(50%) من الأصوات كان ذلك تحيزاً ضده"[1]".

ولمعرفة واقع الانحراف المكاني في الدوائر الانتخابية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة .

[1] عبد الجليل الصوفي. مرجع سابق، ص 174.

جدول (25) واقع الانحرافات المكانية للأحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخابات 1996م.

اسم الحزب	المقاعد		الأصوات		الفرق بينهما
	العدد	%[1]	العدد	%	
مستقل	35	39.7	2020201	57.51	- 17.81
حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	50	56.8	1085593	30.9	25.9
حزب الشعب الفلسطيني (حشف)	0	0	102830	2.93	- 2.93
الائتلاف الوطني الديمقراطي	1	1	79058	2.25	- 1.15
حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)	1	1	71672	2.04	- 0.94
كتلة الحرية والاستقلال	1	1	57516	1.64	- 0.54
جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	0	0	26034	0.74	0
جبهة التحرير العربية (القيادة المؤقتة)	0	0	22810	0.65	0
حركة النضال الإسلامي	0	0	12285	0.35	0
حركة الجهاد الإسلامي (كتائب الأقصى)	0	0	8391	0.24	0
الكتلة الوطنية المستقلة	0	0	6831	0.19	0
كتلة المستقبل	0	0	6584	0.19	0
جبهة التحرير الفلسطينية (جتف)	0	0	3919	0.11	0
الحركة الوطنية للتغيير	0	0	2658	0.07	0
التجمع الوطني الفلسطيني (المد)	0	0	2635	0.07	0
حزب البعث العربي الاشتراكي	0	0	2230	0.06	0
الكتلة الوطنية التقدمية	0	0	1707	0.05	0

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية

تتضح لنا النتائج النهائية لانتخابات 1996م حسب عدد الأصوات ونسبتها وعدد المقاعد ونسبتها لكل حزب ويمكننا استخلاص الأمور التالية:

1 حصل المستقلون على (39.7%) من المقاعد، مقابل حصولهم على (57.51%) من الأصوات، وهنا يبرز لنا وجود تحيز ضدهم بحدود(17.81%) ، وهذا يدل على تشتت الأصوات وضياعها في الدوائر الانتخابية مما حرمهم من التمثيل المناسب في المجلس التشريعي.

[1] النسبة المئوية من حساب الطالبة

2 -حصلت حركة فتح على(56.8%) من المقاعد، مقابل حصولها على (30.9%) من الأصوات الأمر الذي يدل على وجود تحيز جغرافي لصالحهم بواقع(25.9%) أي أن التقسيمة كان تخدم حركة فتح وكون من أقر التقسيمة هي منظمة التحرير التي تعتبر حركة فتح جزءاً منها.

3 -حصل الائتلاف الوطني الديمقراطي على(1.1%) من المقاعد، مقابل (2.25%) من الأصوات، الأمر الذي يشير إلى وجود تحيز وانحراف مكاني ضده، مما أدى إلى تشتيت أصواته وضياعها بين الدوائر الانتخابية مما حرمه من التمثيل المناسب في المجلس التشريعي.

4 -حصل حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) على(1.1%) من المقاعد، مقابل(2.04%) من الأصوات، بفارق (0.094%) فكان التحيز أيضا ضده وذلك نتيجة تشتت الأصوات التي حصدها.

5 -كان الأمر كذلك فيما يتعلق بكتلة الحرية والاستقلال التي حصلت على (1.1%) من المقاعد مقابل(1.64%) من الأصوات فكان التحيز ضدها.

أ) الانحرافات المكانية لانتخابات 2006م:

بتطبيق الطريقة الثالثة في الكشف عن التزوير الجغرافي لانتخابات المجلس التشريعي الثاني لمحاولة التعرف ما إذا كان هناك تحيز لصالح قائمة انتخابية على حساب القوائم الأخرى، سنجد ما يلي:

أولاً: انتخابات الدوائر:

حصلت قائمة التغيير والإصلاح حصلت على (40.9%) من الأصوات فازت بالمقابل ب (45) مقعداً، بينما حركة فتح حصلت على (35.7%) من الأصوات وفازت ب(17) مقعداً وتظهر هذه النتائج وجود تحيز لصالح قائمة التغير والإصلاح بمقدار (4.1%) بينما لم يكن التحيز لصالح حركة فتح.

ثانياً- انتخابات القوائم:

أما في القوائم فكان الأمر مختلفاً حيث فازت قائمة التغيير والإصلاح ب (44.4%) من الأصوات وحصلت على(43.9%) من المقاعد ولم تختلف كثيراً عنها حركة فتح التي حصلت على (41.4%) من الأصوات مقابل (42.4%) من المقاعد فكان التحيز لصالح قائمة التغيير والإصلاح.

جدول (26) واقع الانحرافات المكانية للأحزاب السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة لانتخابات 2006م حسب مقاعد الدوائر الانتخابية.

القائمة	مقاعد الدوائر		الأصوات		الفرق بينهما
	العدد	%	العدد	%	
قائمة التغيير والإصلاح	29	43.9	440409	44.4	-0.5
قائمة حركة فتح	28	42.4	410554	41.4	1
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	3	4.5	42101	4	0.5
قائمة البديل	2	3	28973	3	0
قائمة فلسطين المستقلة	2	3	26909	2.6	0.4
قائمة الطريق الثالث	2	3	23862	2.3	0.7
قائمة الحرية والعدالة الاجتماعية	0	0	7127	1	0
قائمة الحرية والاستقلال	0	0	4398	0.42	0
قائمة الشهيد أبو العباس	0	0	3011	0.3	0
قائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية	0	0	1806	0.2	0
قائمة العدالة الفلسطينية	0	0	1723	0.16	0

المصدر: الجدول من حساب الطالبة.

1. قائمة التغيير والإصلاح حصلت على (43.9%) من المقاعد، مقابل حصولها على (44.4%) من الأصوات.
2. قائمة حركة فتح حصلت على (42.4%) من المقاعد، فيما حصلت على(41.4%) من الأصوات نتيجة أن تقسيم الدوائر إداري.
3. قائمة الشهيد أبو علي مصطفى(4.5%) من المقاعد، فيما(4%) من الأصوات، بتحيز لصالحها بمقدار (0.5%).
4. كل من قائمة فلسطين المستقلة والطريق الثالث حصلتا على (3%) من المقاعد مقابل 2.6، 2.3%) على التوالي أي أنه حصل تشتيت للأصوات فلم يحصلوا على تمثيل كبير في المجلس التشريعي.
5. قائمة البديل حصلت على 3% من المقاعد مقابل حصولها على 3% من الأصوات أي لا يوجد تحيز بالنسبة لها.

الفصل الخامس: تحليل مخرجات صناديق الاقتراع

-البطاقات البيضاء 2006م.

-البطاقات الباطلة 2006م.

- الغياب 1996 – 2006م.

- الأصوات المهدرة 1996- 2006م.

-العلاقة بين معدلات الأمية ومخرجات صناديق الاقتراع.

تحليل مخرجات صناديق الاقتراع

تختلف نتيجة التصويت لصالح أي مرشح مع إدراك وجود أوراق دخلت صندوق الاقتراع ليست صحيحة بشكلٍ تام ولكن لا بد من وجود أوراق لم يتم الالتزام فيها بعدد المرشحين المخصصين لتلك الدائرة أو القائمة أو أن بعض الناخبين جاؤوا فقط للإدلاء بأوراق بيضاء وقد ينتج ذلك من عدم قناعتهم بأيٍّ من المرشحين ورغبتهم في نفس الوقت بالمشاركة في عملية الاقتراع والذي يعد شكلاً من أشكال المعارضة الإيجابية.

تتباين أشكال المقاطعة لأي انتخابات فمنها ما ينتج عن امتناع تلك الفئة عن التسجيل للاقتراع أو التسجيل ومقاطعة عملية الاقتراع فينتج عنها ما يعرف بنسب الغياب وهي شكل من أشكال المعارضة السياسية أو عدم الاهتمام والالتزام بممارسة الديمقراطية.

تنتج عن عملية الاقتراع وفرز الأصوات وجود عدد من المرشحين الذين لم يحصلوا على نسبة الحسم التي تؤهلهم للحصول على مقعدٍ في المجلس التشريعي وبالتالي فتلك الأصوات تم اعتبارها على أنها أصوات مهدرة لم تمكن الممثل الذي اختاره فئة من الشعب من الحصول على تمثيل لهم في المجلس وهو الأمر الذي يعني أن المرشحين الفائزين في المجلس لا يمثلوا الكل بالنسبة للناخب الفلسطيني فهم جزء.

وبناء على ما سبق سيتم دراسة العناصر المؤثرة في نتائج التصويت من عدة محاور كالتالي، المحور الأول: البطاقات البيضاء 2006م ولن يتم دراستها لانتخابات الـ 1996م لعدم توفر البيانات، المحور الثاني: البطاقات الباطلة 2006م، المحور الثالث: نسب الغياب 1996 و 2006م ومن ثم مقارنتها، المحور الرابع: الأصوات المهدرة 1996 و 2006م، في حين تم تخصيص المحور الخامس: لمعرفة هل يوجد علاقة بين معدلات الأمية ومخرجات صناديق الاقتراع.

أولاً: انتخابات القوائم:

تعتبر البطاقات البيضاء والباطلة إحدى العلامات التي من الممكن الاستفادة منها في معرفة إذا ما كان هناك معارضة سياسية للانتخابات، وتؤخذ أيضًا على أنها مؤشر على عدم فهم لآلية الانتخابات، وبالتالي فقد تم تخصيص هذا الجزء لدراسة هذه الأوراق ولكن عدم وجود بيانات عنها لعام

1996 إلا بصورةٍ إجماليةٍ أدت إلى دراستها لعام 2006 فقط وسيتم تقسيمها إلى جزأين جزء خاص بانتخابات القوائم والجزء الآخر يتعلق بانتخابات الدوائر.

عند النظر إلى نسبة الأوراق الصحيحة في كل من انتخابات القوائم والدوائر يُلاحظ اختلاف بينهما ففي الحالة الأولى نجد أن نسبة الأوراق الصحيحة انحصرت بين(93.4)في دائرة بيت لحم و (96.6%) في دائرة غزة . أما فيما يتعلق بانتخابات الدوائر فالنسب كانت بين (96.71%) في دائرة رام الله والبيرة و (94.39%) في دائرة الخليل.

جدول (27) التوزيع الجغرافي للبطاقات الصحيحة لانتخابات القوائم 2006:

الدائرة الانتخابية	عدد الناخبين المسجلين	عدد المقترعين	البطاقات الصحيحة	
			العدد	النسبة المئوية %
القدس	48,340	41,006	38,312	93.43
جنين	101,664	79,317	74,564	94.01
طولكرم	73,340	55,728	52,575	94.34
طوباس	20,775	17,479	16,604	94.99
نابلس	129,379	103,362	98,417	95.22
قلقيلية	33,701	27,250	25,748	94.49
سلفيت	26,641	22,237	21,186	95.27
رام الله والبيرة	106,061	83,153	79,741	95.9
أريحا	16,073	12,338	11,666	94.55
بيت لحم	69,210	51,435	48,052	93.42
الخليل	186,054	131,011	124,137	94.75
شمال غزة	98,535	79,775	76,212	95.53
غزة	174,379	136,551	131,894	96.59
دير البلح	79,051	63,532	60,518	95.26
خان يونس	103,376	83,789	79,786	95.22
رفح	65,817	54,461	51,461	94.49
المجموع	**1,332,396**	**1,042,424**	**990,873**	**95.05**

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

تعتبر البطاقات البيضاء في دول العالم المتقدمة مؤشرًا على المعارضة السياسية وبالتالي يلجأ الناخب إلى المشاركة السياسية ولكن يقدم بطاقات بيضاء دون اختيار أي من المرشحين.

أ- البطاقات البيضاء:

هي تلك البطاقات التي لم تحمل أي إشارة تدل على اختيار الناخب لشخص أو عدة اشخاص ليمثلوه في المجلس ويلاحظ تباين التوزيع الجغرافي لتلك البطاقات، حيث بلغ المتوسط الحسابي لها 1,355 بطاقة وتباين توزيعها على الدوائر الانتخابية.

جدول (28) التوزيع الجغرافي للبطاقات البيضاء والباطلة في انتخابات القوائم 2006م:

الدائرة الانتخابية	البطاقات البيضاء		البطاقات الباطلة	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %
القدس	1,444	3.52	1,250	3.05
جنين	2,049	2.58	2,704	3.41
طولكرم	1,290	2.31	1,863	3.34
طوباس	352	2.01	523	2.99
نابلس	2,069	2	2,876	2.78
قلقيلية	502	1.84	1000	3.67
سلفيت	519	2.33	532	2.39
رام الله والبيرة	1,604	1.93	1,808	2.17
أريحا	229	1.86	443	3.59
بيت لحم	1,961	3.81	1,422	2.76
الخليل	3,107	2.37	3,767	2.88
شمال غزة	1,330	1.67	2,233	2.8
غزة	1,753	1.28	2,904	2.13
دير البلح	1,096	1.73	1,918	3.02
خان يونس	1,511	1.8	2,492	2.97
رفح	871	1.6	2,129	3.91
المجموع	**21,687**	**2.08**	29,864	2.86

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية

يمكن تقسم الدوائر الانتخابية بناء على تباينها بالنسبة للمتوسط الحسابي إلى:

1- دوائر ذات نسب أعلى من المتوسط: وشملت دائرة القدس، جنين وبيت لحم. جدول (28)

2- دوائر ذات نسب تساوي المتوسط: ضمت الدوائر التالية: طولكرم، طوباس، نابلس وسلفيت. جدول (28)

3- دوائر ذات نسب أقل من المتوسط: كما في دائرة قلقيلية، رام الله والبيرة، أريحا، الخليل، شمال غزة، غزة، دير البلح، خان يونس ورفح. جدول (28)

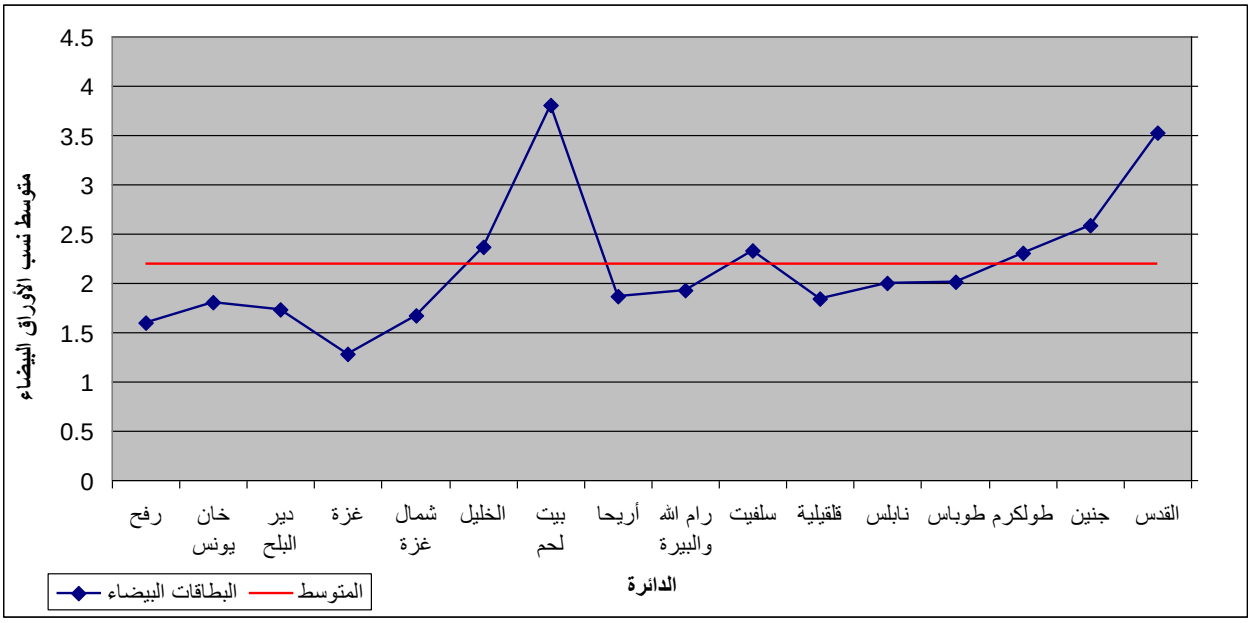

شكل (36): مقارنة المتوسط الحسابي مع نسب البطاقات البيضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة من بطاقات اقتراع القوائم 2006م

.

ب- **البطاقات الباطلة:**

البطاقات الباطلة (غير الصحيحة): هي الأصوات التي لا تحتسب في عملية عد وفرز الأصوات بسبب ارتكاب الناخب لخطأ ما في تعبئتها مما يجعل من الصعب تحديد خياره بين مختلف المرشحين أو الأحزاب، كأن يؤشر عليها لصالح عدد من المرشحين يفوق عدد الممثلين المحددين عن دائرته الانتخابية على سبيل المثال"[1]".

وفي انتخابات 2006 بلغ مجموع البطاقات الباطلة الخاصة بانتخاب القوائم (29,864) موزعين على الدوائر الانتخابية بمتوسط حسابي 1,867 صوت.

[1] أندرو رينولدز. نرجمة أيمن أيوب، أشكال النظم الانتخابية، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، السويد، ص 220.

ويمكن تقسيم الدوائر من حيث توزيع البطاقات الباطلة بناء على تباينها عن المتوسط الحسابي إلى:

1- دوائر ذات نسب أعلى من المتوسط: وشملت دائرة جنين، طولكرم، قلقيلية، أريحا ورفح. جدول (28)

2- دوائر ذات نسب تساوي المتوسط: ضمت الدوائر التالية: القدس، طوباس، الخليل، دير البلح وخان يونس. جدول (28)

3- دوائر ذات نسب أقل من المتوسط: كما في دائرة نابلس، سلفيت، رام الله والبيرة، بيت لحم، شمال غزة وغزة. جدول (28)

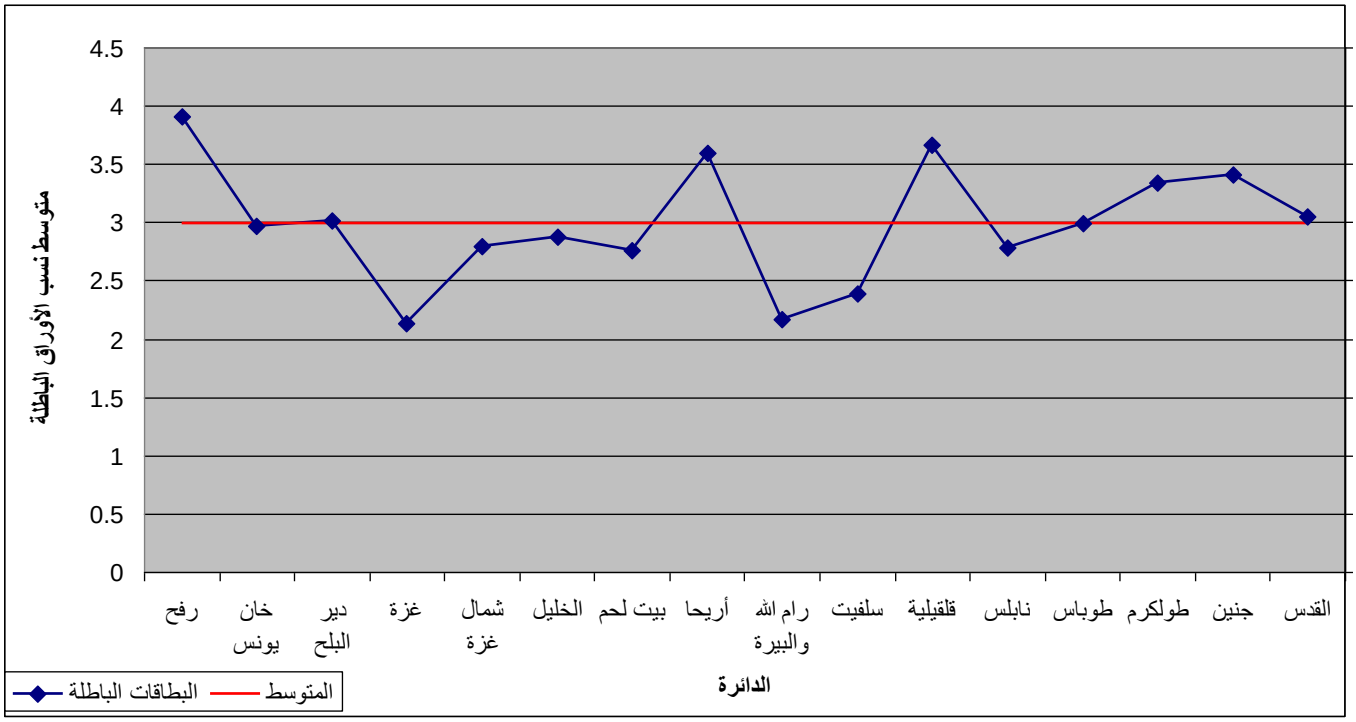

شكل (37): مقارنة المتوسط الحسابي مع نسب البطاقات الباطلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من بطاقات اقتراع القوائم 2006م

ثانياً: انتخابات الدوائر:

اختلف عدد المرشحين من دائرةٍ إلى أخرى حيث تم تخصيص عدد من المقاعد يتناسب مع عدد سكان كل دائرة على حدة وبالتالي تتطلب الأمر من الناخب اختيار عدد معين من المرشحين وأي زيادة في الاختيار اعتبرت الورقة باطلة إضافةً إلى وجود أوراق آثر أصحابها الاقتراع ولكن بأوراق بيضاء وتعتبر هذه أصوات ضائعة لم يستفد منه المرشحون.

فيما يلي دراسة هذه الأوراق من بين أوراق اقتراع الدوائر:

أ- الأوراق الصحيحة:

عند النظر إلى عدد الناخبين المسجلين في الدوائر الانتخابية وعدد المقترعين سنجد أن هناك اختلافاً واضحاً في الأرقام بالنقصان كما هو الحال عند مقارنة عدد المقترعين مع عدد البطاقات الصحيحة فكما كان الحال في أوراق اقتراع القوائم فلن نجد اختلافاً واضحاً في حالة بطاقات الدوائر. (جدول 29).

جدول (29) التوزيع الجغرافي لنسب بطاقات الاقتراع الصحيحة الخاصة بانتخابات الدوائر 2006م:

الدائرة الانتخابية	عدد المسجلين	عدد المقترعين	البطاقات الصحيحة	
			العدد	النسبة
القدس	48340	41006	39302	95.84
جنين	101664	79317	75831	95.6
طولكرم	73340	55728	53539	96.07
طوباس	20775	17479	16706	95.58
نابلس	129379	103362	99572	96.33
قلقيلية	33701	27250	26126	95.88
سلفيت	26641	22237	21310	95.83
رام الله والبيرة	106061	83153	80415	96.71
أريحا	16073	12338	11788	95.54
بيت لحم	69210	51435	49641	96.51
الخليل	186054	131011	123667	94.39
شمال غزة	98535	79775	76898	96.39
غزة	174379	136551	131735	96.47
دير البلح	79051	63532	60862	95.8
خان يونس	103376	83789	80379	95.93
رفح	65817	54461	52475	96.35
المجموع	**1318104**	**1042424**	**1000246**	**95.95**

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

ب- البطاقات البيضاء:

تراوحت نسبة البطاقات بين (1.91%) في دائرة دير البلح و(0.5%) في شمال غزة ويلاحظ أنها نسبة منخفضة جداً مقارنة مع انتخابات القوائم حيث بلغت نسبة البطاقات البيضاء في القوائم 2,08% بينما البطاقات البيضاء في الدوائر بلغت 1,04% الأمر الذي يمكن تفسيره بأن الناخب الفلسطيني متمسك بنظام الدوائر ويفضله على القوائم ، ويشير الجدول (30) إلى التوزيع الجغرافي للبطاقات البيضاء:

جدول (30) التوزيع الجغرافي للبطاقات البيضاء والباطلة لانتخابات الدوائر 2006م:

	البطاقات البيضاء		البطاقات الباطلة	
	العدد	النسبة المئوية %	العدد	النسبة المئوية %
القدس	539	1.31	1165	2.84
جنين	950	1.2	2536	3.2
طولكرم	729	1.31	1460	2.62
طوباس	241	1.38	532	3.04
نابلس	1012	0.98	2778	2.69
قلقيلية	491	1.8	633	2.32
سلفيت	341	1.53	586	2.64
رام الله والبيرة	876	1.05	1862	2.24
أريحا	209	1.69	341	2.76
بيت لحم	681	1.32	1113	2.16
الخليل	1367	1.04	5977	4.56
شمال غزة	398	0.5	2479	3.11
غزة	719	0.53	4097	3
دير البلح	1215	1.91	1455	2.29
خان يونس	679	0.81	2731	3.26
رفح	446	0.82	1540	2.83
المجموع	10893	1.04	31285	3

المصدر: لجنة الانتخابات المركزية.

بلغ المتوسط الحسابي للبطاقات البيضاء 681 وبناء عليه يمكن تقسيم الدوائر الانتخابية إلى:

1- دوائر ذات نسب أعلى من المتوسط: وتضم كلاً من دائرة: القدس، طولكرم،طوباس، قلقيلية، سلفيت، أريحا، بيت لحم ودير البلح.

2- دوائر ذات نسب تساوي المتوسط: تمثلت في دائرة جنين.

3- دوائر ذات نسب أقل من المتوسط: شملت دائرة نابلس، رام الله والبيرة، الخليل، شمال غزة، غزة، خان يونس ورفح.

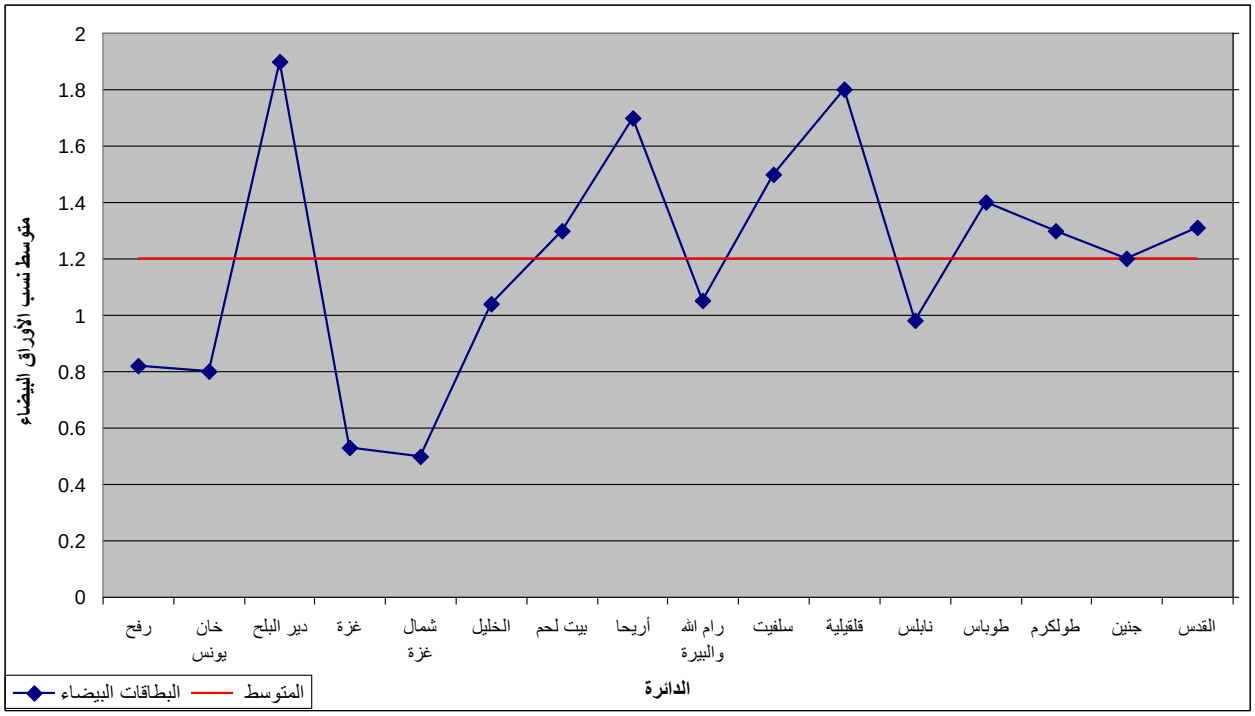

شكل (38): مقارنة المتوسط الحسابي مع نسب البطاقات البيضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة من بطاقات اقتراع الدوائر 2006م.

ج- البطاقات الباطلة:

كما كان الحال في بطاقات اقتراع القوائم نجد نفس الحالة في انتخابات الدوائر وهو أمرٌ لا بد من تفاديه في أي انتخابات قادمة بالمزيد من التوعية الانتخابية، و نلاحظ الفروق الجغرافية لتوزيع هذه البطاقات.

يمكن تقسيم الدوائر الانتخابية بناء على موقعها من المتوسط الحسابي إلى:

1 - **دوائر ذات نسب أعلى من المتوسط:** تمثلت في دائرة جنين، طوباس، الخليل، شمال غزة، غزة وخان يونس ويرجع السبب في ذلك إلى كون غالبية هذه المحافظات ذات طابع ريفي ما عدا دائرة غزة. جدول (30)

2 - **دوائر ذات نسب تساوي المتوسط:** كما في دائرة القدس، أريحا ورفح. جدول (30)

3 – **دوائر ذات نسب أقل من المتوسط:** وتضم دائرة طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، بيت لحم ودير البلح. جدول (30)

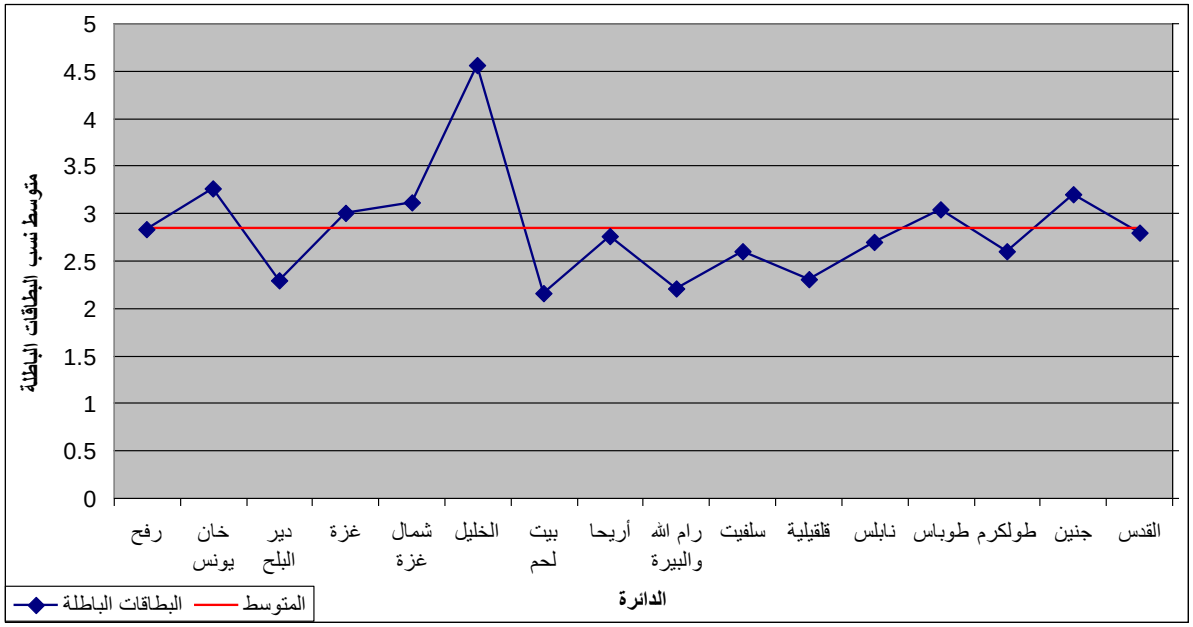

شكل (39): مقارنة المتوسط الحسابي مع نسب البطاقات الباطلة في الضفة الغربية وقطاع غزة من بطاقات اقتراع الدوائر 2006م

ثالثاً: الغياب في الانتخابات التشريعية:

تمثل الفئة التي سجلت للانتخابات ولم تذهب يوم الاقتراع فئةً مهمةً كون هؤلاء يمكن لهم العمل على توجيه الحملات الانتخابية للمشاركة في عملية اختيار ممثلين للشعب.

أ- انتخابات 1996:

رغم إن الفترة ما بين إعلان إجراء الانتخابات وعقدها فعليًا على أرض الواقع لم تكن فترةً طويلةً نسبيًا مما لم يسمح بإجراء توعية انتخابية بشكل يتلاءم مع كونها أول تجربة انتخابية يخوضها الشعب الفلسطيني إلا إنه وعند مقارنة عدد المسجلين وعدد المقترعين نجد أن هناك اختلافاً واضحاً من حيث عدم قيام جميع المسجلين بالاقتراع مع العلم أن هناك العديد ممن هم في سن الانتخاب لم يسجلوا إضافة إلى الإقتراع على بطاقة الهوية يوم الاقتراع وفي أكثر من مركز انتخابي حيث تمكن الناخبون من الإقتراع أكثر من مرة وليس فقط السجل الانتخابي بالتالي تعتبر كل هذه الأمور من معوقات سير العملية الانتخابية بسلاسة وفيما يلي توضيح لهذه الفروقات.

جدول (31) التوزيع الجغرافي للغياب في الدوائر الانتخابية لعام 1996م.

الدائرة الانتخابية	الغياب	الغياب من المسجلين%	الغياب ممن يحق لهم الاقتراع%
جنين	21,395	25.99	7.88
طوباس	2,748	17.27	23.45
طولكرم	11,517	20.45	14.44
نابلس	24,646	22.07	3.26
قلقيلية	7,554	27.69	4.43
سلفيت	3,749	19.73	19.80
رام الله والبيرة	40,679	41.89	6.19
أريحا	2,221	17.21	3.99
القدس	46,050	57.25	23.17
بيت لحم	13,669	24.79	7.69
الخليل	44,718	33.6	12.71
شمال غزة	7,556	12.36	38.07
غزة	13,965	11.38	14.94
دير البلح	10,859	19.38	24.47
خان يونس	7,980	11.14	22.76
رفح	5,210	11.83	27.59
المجموع	**264,516**	**25.28**	**14.84**

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

بمقارنة الغياب الكلي ممن حق لهم الاقتراع مع الغياب ممن سجلوا ولم يقترعوا نجد أن الغياب الكلي بلغ (14.8%) أما فيما يتعلق بالغياب ممن سجل تباينت على مستوى الدوائر الانتخابية في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة التي بلغ الغياب فيهما (264,516) ناخباً بنسبة(25.28%) توزعت بواقع(218,946) ناخباً بنسبة (31.69%) في الضفة الغربية، و(45570) ناخباً بنسبة (12.81%) في قطاع غزة ويرجع هذا الفرق الكبير بينهما إلى الاختلاف في المساحة الإجمالية لكل منهما وبالتالي تباين أعداد السكان.

و يمكن توزيع الغياب جغرافياً إلى المناطق التالية:

1 دوائر ذات نسب عالية جداً:

تمثلت في الدوائر التي زادت نسبة الغياب فيها عن (33 %)، وشملت دائرة القدس (57.25%) ويرجع السبب في ارتفاع النسبة فيها إلى الممارسات الإسرائيلية التي سعت إلى عرقلة مشاركة الناخبين الفلسطينيين في الاقتراع لرفضها عقد أي إجراء ذو صبغة سيادية في مدينة القدس بشكلٍ خاصٍ لأنهم يعتبرونها عاصمة للدولة اليهودية وتمت الانتخابات في مراكز البريد.

تأتي في المركز الثاني دائرة رام الله والبيرة (41.89%)، على الرغم من اعتبارها المدينة ذات الثقل السياسي في الضفة وكان من المفترض أن تزيد فيها نسبة المشاركة السياسية لأنها ذات ثقل وهناك مقاطعة للعملية الانتخابية من الحركات الإسلامية واليسارية على حدٍ سواء مما أدى إلى إرتفاع نسب الغياب.

2 دوائر ذات نسب متوسطة:

شملت الدوائر التي تراوحت نسب الغياب فيها بين (17 – 33 %)، وضمت دائرة الخليل(33.6%) التي يمكن إرجاع سبب الغياب فيها إلى الممارسات الإسرائيلية فيها وإعاقة الاقتراع ودائرة قلقيلية (27.69%)نين (25.99%)، بيت لحم (24.79%)، نابلس (22.07%)، سلفيت (19.73%)، دير البلح (19.38%)، وطولكرم (20.45%).

3 دوائر ذات نسب منخفضة:

ضمت الدوائر التي قلت نسب الغياب فيها عن (17 %) كانت في الدوائر التالية: طوباس(17.27%)، أريحا (17.21%)، شمال غزة (12.36%)، رفح (11.83%)، غزة(11.38%) وخان يونس (11.14%).

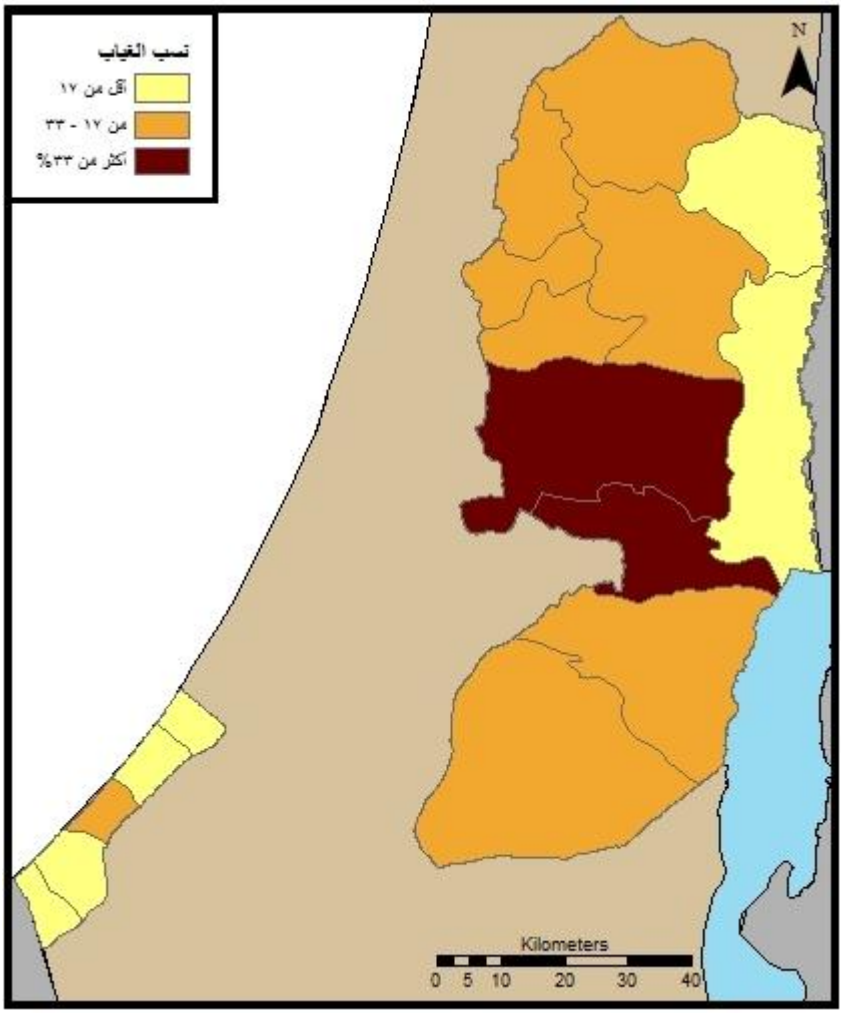

شكل (40) التوزيع الجغرافي لنسب الغياب في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 1996م

ب- الغياب 2006:

إن ما حدث خلال التجربة الانتخابية الثانية والتي تميزت بمشاركة كافة الفاصائل بعد توقيع اتفاق القاهرة وعند مراجعة الغياب في انتخابات 2006م نجد اختلافاً واضحاً بين الدوائر نتيجة حث الفصائل المختلفة المشاركة في الانتخابات وخاصة التي قاطعت التجربة الأولى. (جدول 34).

جدول (32) التوزيع الجغرافي للغياب في الدوائر الانتخابية لعام 2006م.

الدائرة	الغياب	الغياب من المسجلين%	الغياب ممن يحق لهم الاقتراع%
القدس	7334	15.2	39.17
جنين	22347	21.9	37.29
طولكرم	17612	24.01	35.99
طوباس	3296	15.86	34.28
نابلس	26017	20.11	49.11
قلقيلية	6451	19.14	44.58
سلفيت	4404	16.53	48.90
رام الله والبيرة	22908	21.6	43.58
أريحا	3735	23.24	61.72
بيت لحم	17775	25.68	41.10
الخليل	55043	29.58	57.42
شمال غزة	18760	19.04	65.69
غزة	37828	21.69	58.40
دير البلح	15519	19.63	53.83
خان يونس	19587	18.95	62.20
رفح	11356	17.25	56.04
المجموع	290383	21.79	**52.92**

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

بمقارنة الغياب الكلي ممن حق لهم الاقتراع مع الغياب ممن سجلوا ولم يقترعوا نجد أن الغياب الكلي بلغ(52.9%)، أما فيما يتعلق بالغياب ممن سجل فقد انقسمت الدوائر الانتخابية من حيث التباين الجغرافي إلى قسمين توزعا كما يلي:

1 -دوائر ذات نسب غياب عالية:

تمثلت في الدوائر التي زادت نسبة الغياب فيها عن (20%)، وكانت في الدوائر التالية: الخليل (9.58%)، بيت لحم (25.68%)، طولكرم (24.01%)، أريحا(23.24%)، جنين (21.9%)، غزة(21.69%) و رام الله والبيرة(21.6%) .

2 -دوائر ذات نسب غياب منخفضة:

ضمت الدوائر التي قلت نسب الغياب فيها عن (20%)، وشملت دائرة نابلس (20.11%)، دير البلح(19.63%)، قلقيلية(19.14%)، شمال غزة (19.04%)، خان يونس(18.95%)، رفح(17.25%)، سلفيت (16.53%)، طوباس (15.86%)، والقدس (15.2%).

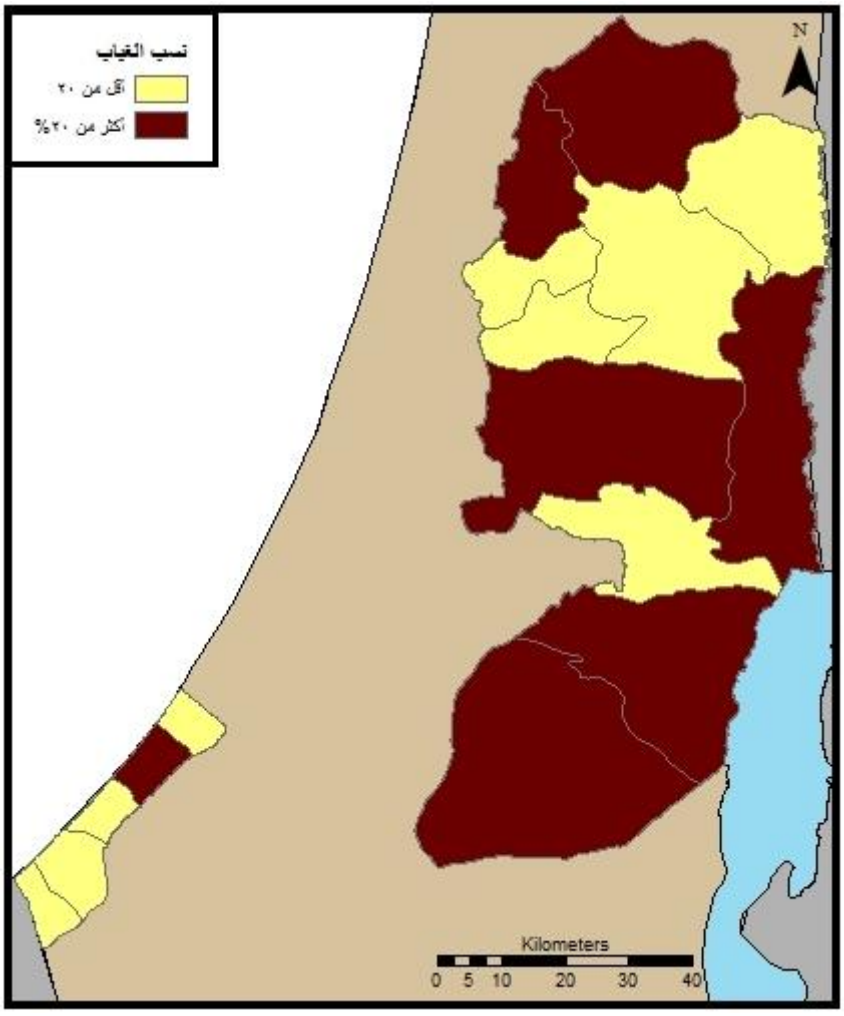

شكل (41) التوزيع الجغرافي لنسب الغياب في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2006م.

ويُعزى سبب انخفاض الغياب إلى حالة التوافق الوطني الذي نتج بعد اتفاق القاهرة على خوض الانتخابات وسعي جميع الفصائل والقوى السياسية إلى المشاركة سواء بالترشح للمجلس آو الاقتراع ما عدا حركة الجهاد الإسلامي التي قاطعت العملية الانتخابية، والأمر الذي أدى بكافة الفصائل إلى تشجيع عناصرها، والشعب الفلسطيني عامة سعى للمساهمة في صنع القرار السياسي من ناحيةٍ أخرى قد يرجع ذلك إلى سعي الشارع الفلسطيني لمنع حصول حركة فتح على استفراد

بالمجلس التشريعي لـ(10) سنواتٍ متتالية وما ترتب عليها من انتشار المحسوبية والفساد والفوضى الأمنية لاسيما بعد عام 2000م في مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وعند مقارنة نسب الغياب من المسجلين عام (1996) و(2006) سنجد أنها كانت (25.28%)، (21.79%) على التوالي أي أنها كانت أعلى في التجربة الانتخابية الأولى ويمكن تفسير ذلك بأن الشخصيات التي خاضت التجربة الانتخابية لم تكن في معظمها شخصيات تشجع الناخب على الاقتراع بينما نتيجة حالة التوافق الوطني انخفضت نوعاً ما إلا أن هذاا لتوافق لم يشجع من خاضوا التجربة الانتخابية على التسجل حتى للانتخابات فكانت نسبة الغياب فيمن يحق لهم الاقترع عام (2996م) بلغت (52.92%) وهي أعلى مما كانت عليه عام (1996م) بلغت (14.84%) ويرجع السبب في ذلك إلى حالة خيبة الأمل من مخرجات صناديق الاقترع وأداء المجلس التشريعي الأول وما ترتب عليها من انتشار الفساد والمحسوبية وتردى الأوضاع الاقتصادية.

ج- التركيب العمري والنوعي للغياب

تعد دراسة التركيب العمري والنوعي للغياب على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية في دراسة المشاركة السياسية في المجتمع ذلك لأنها توضح الملامح الديموغرافية للمجتمع ذكوراً وإناثاً ويحدد التركيب العمري الفئة المؤثرة في اتخاذ القرار السياسي في المجتمع لأنها ذات تأثير في طبيعة مخرجات صناديق الاقتراع وما يترتب عليها من اختيار لصناع القرار.

عند دراسة التركيب العمري للغياب في انتخابات 2006م سنجد أن هناك اختلاف في الغياب حسب الفئات العمرية والنوعية وإن كانت النسبة الأكبر في الغياب عند كبار السن من النساء وللتفصيل أكثر فيما يلي دراسة التركيب العمري للغياب حسب الدائرة الانتخابية كما يلي:

1 -دائرة القدس:

احتلت المدينة المركز قبل الأخير من حيث معدلات الأمية وكان ترتيبها الأخير بنسبة الغياب عن الاقتراع رغم الظروف السياسية والمعيقات الإسرائيلية إلا أنه عند النظر إلى التركيب النوعي والعمري للغياب سنجد تباينها حسب النوع والعمر.

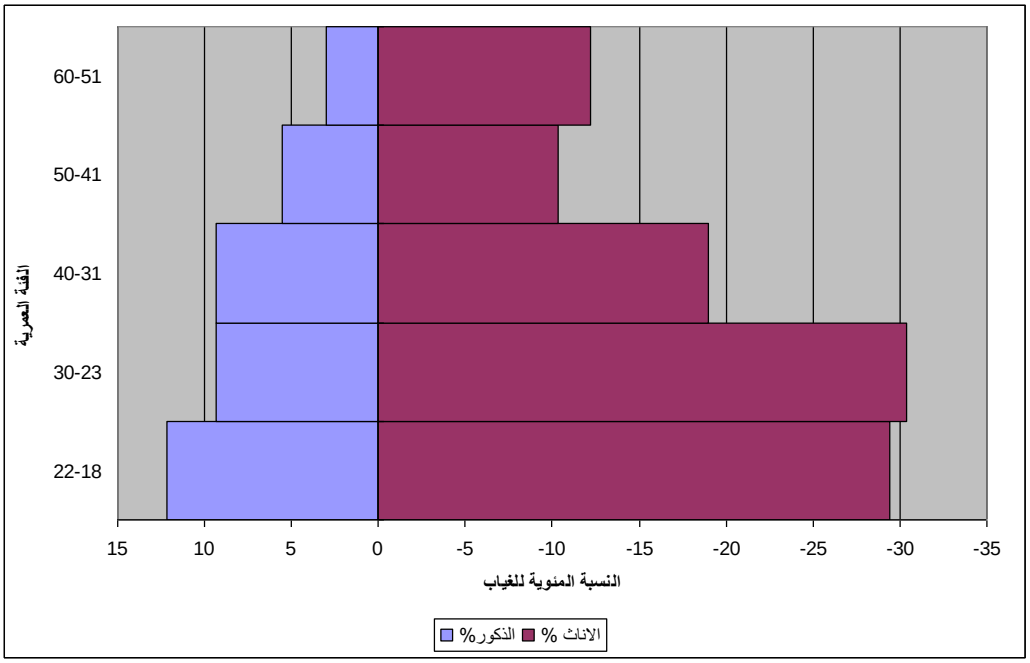

شكل (42) التركيب العمري للغياب في دائرة القدس 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم السكاني والتدرج العشوائي للمجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصةً في المجموعة العمرية (60) سنةً فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده عند الإناث أعلى منه عند الذكور. (شكل 42).

2 -دائرة جنين:

تحتل دائرة جنين المركز الخامس من حيث نسبة الغياب وكانت ترتيبها الرابعة بمعدلات أمية، إلا أن هناك اختلاف في هذه النسبة حسب التركيب العمري والنوعي لها.

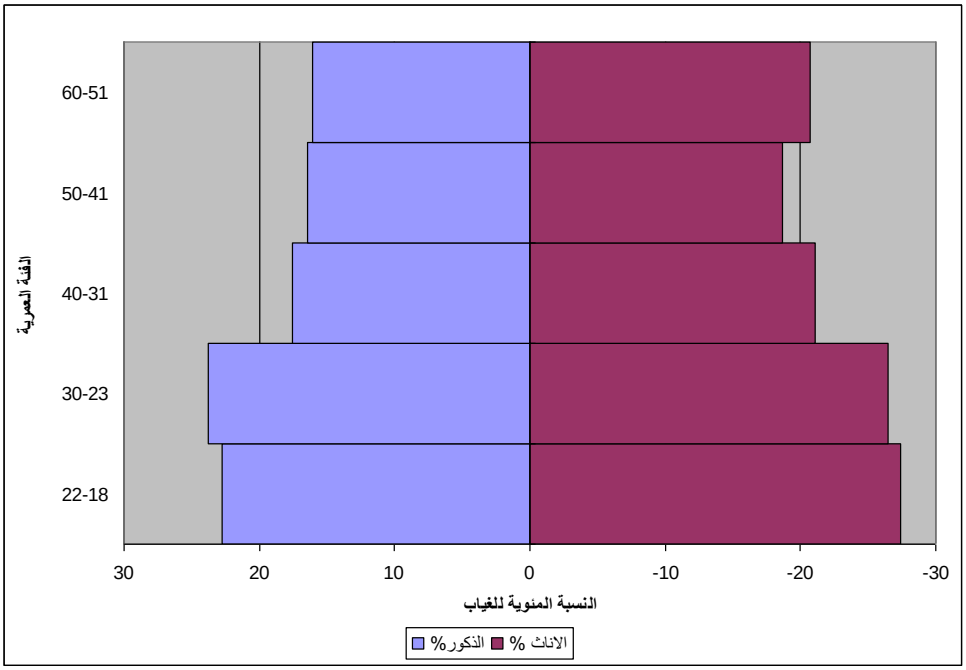

شكل (43): التركيب العمري للغياب في دائرة جنين 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم والتدرج العشوائي للمجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (60) سنةً فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجد تقارب الإناث مع الذكور. (شكل 43)

3 -دائرة طولكرم:

كانت الدائرة في المراتب الأخيرة من حيث معدلات الأمية بينما نسبة الغياب الإجمالية كانت المدينة الثالثة.

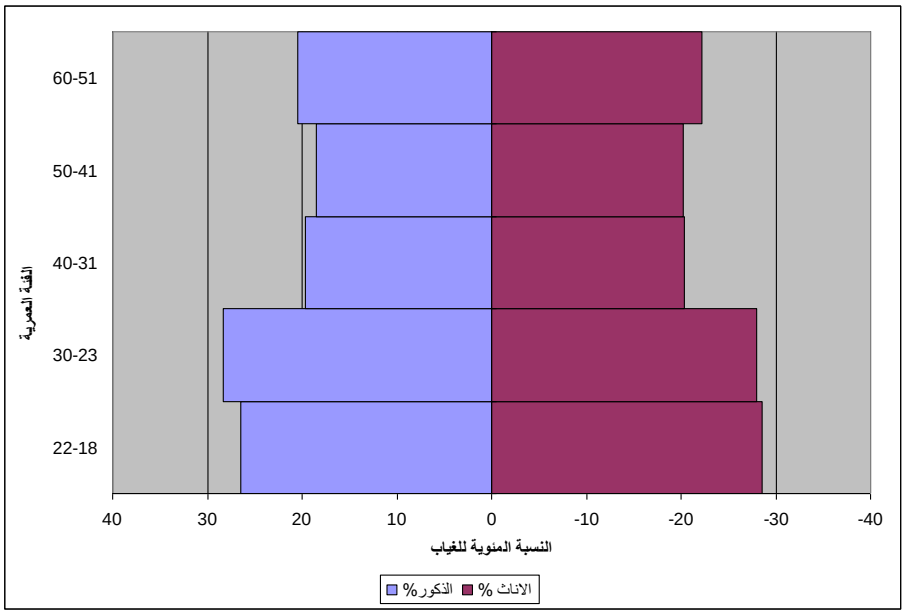

شكل(44): التركيب العمري للغياب في دائرة طولكرم 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم والتدرج شبه المنتظم للمجموعات العمرية الأخرى حتى فئة (23 – 30)سنةً ثم تتناقص في الفئة من(31 – 40)سنة ويلاحظ أنها تزداد بشكل كبير في الفئة (60)فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده عند الإناث أعلى منه عند الذكور. شكل (44)

4 -دائرة طوباس:

تعتبر المدينة الأكبر من حيث معدلات الأمية إلا أنها كانت في المراكز الأخيرة من حيث الغياب.

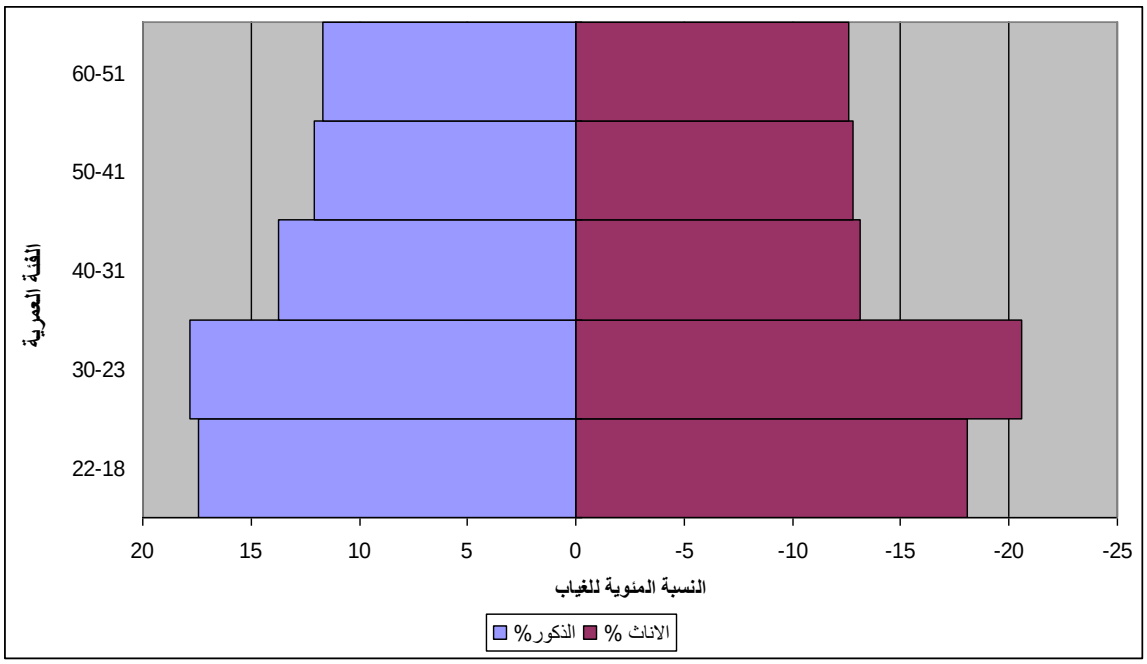

شكل(45): التركيب العمري للغياب في دائرة طوباس 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم والتدرج العشوائي للمجموعات العمرية الأخرى والتناقص الكبير في الفئات العمرية المحصورة بين (31–60) سنةً ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (60) سنةً فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده عند الإناث أعلى منه عند الذكور. شكل (45).

5 -دائرة نابلس:

رغم أن مركزها كان الثامن من حيث نسبة الغياب الكلية إلا أنها احتلت مركزًا متأخرًا من حيث معدلات الأمية.

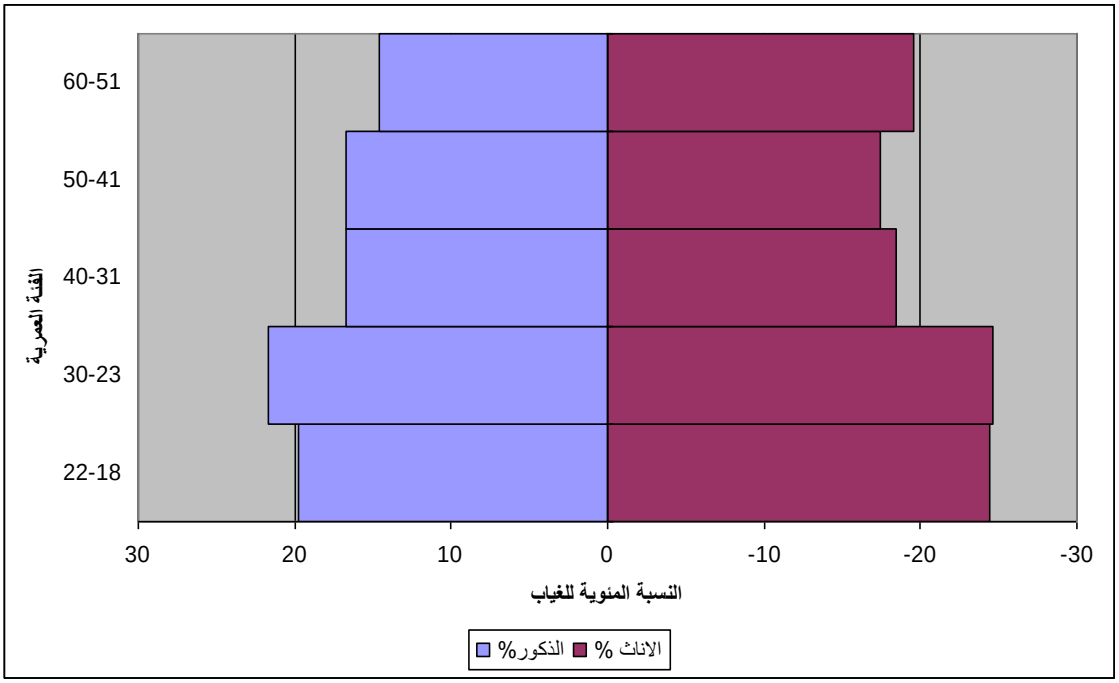

شكل(46): التركيب العمري للغياب في دائرة نابلس 2006م

يوضح الهرم اتساع القاعدة والتدرج العشوائي بالزيادة والنقصان في معدلات الغياب حسب الفئات العمرية والنوعية إلا أنها كانت مرتفعة عند النساء وأقل منها عند الذكور في الفئة العمرية (60)سنة فأكثر. شكل (46)

6 -دائرة قلقيلية:

كان ترتيبها العاشرة من حيث نسبة الغياب الكلية وقريبة منها معدلات الأمية وعند تفصيل التركيب العمري والنوعي للغياب سنجده عند الإناث أعلى منه عند الذكور.

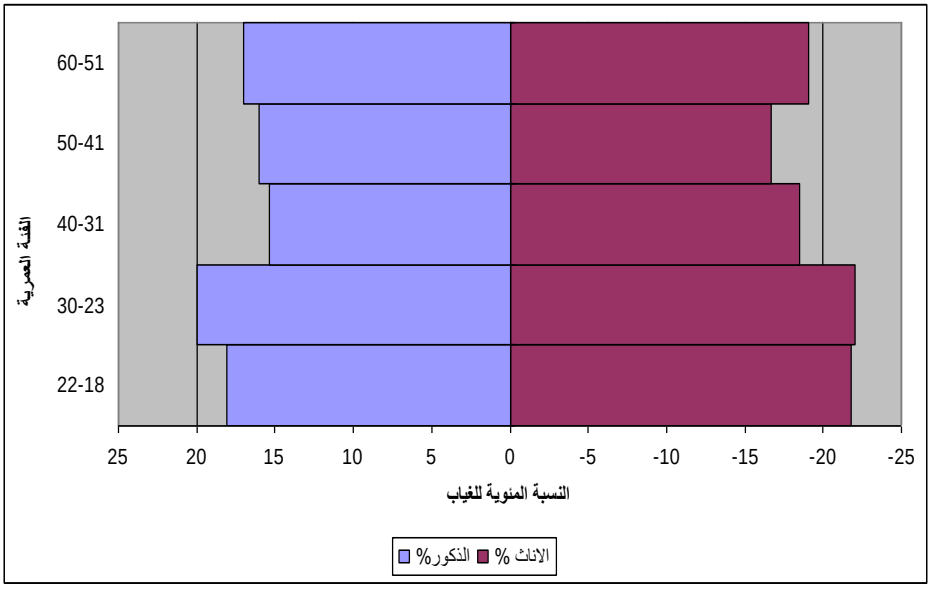

شكل(47): التركيب العمري للغياب في دائرة قلقيلية 2006م

يوضح الشكل التدرج العشوائي للمجموعات العمرية ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية(60) سنة فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده عند الإناث أعلى منه عند الذكور. شكل (47).

7 -دائرة سلفيت:

كانت بالمراكز الأخيرة من حيث النسب الكلية للغياب إلا أنها احتلت المركز بمعدلات الأمية واختلفت نسبة الغياب التفصيلية حسب النوع والعمر.

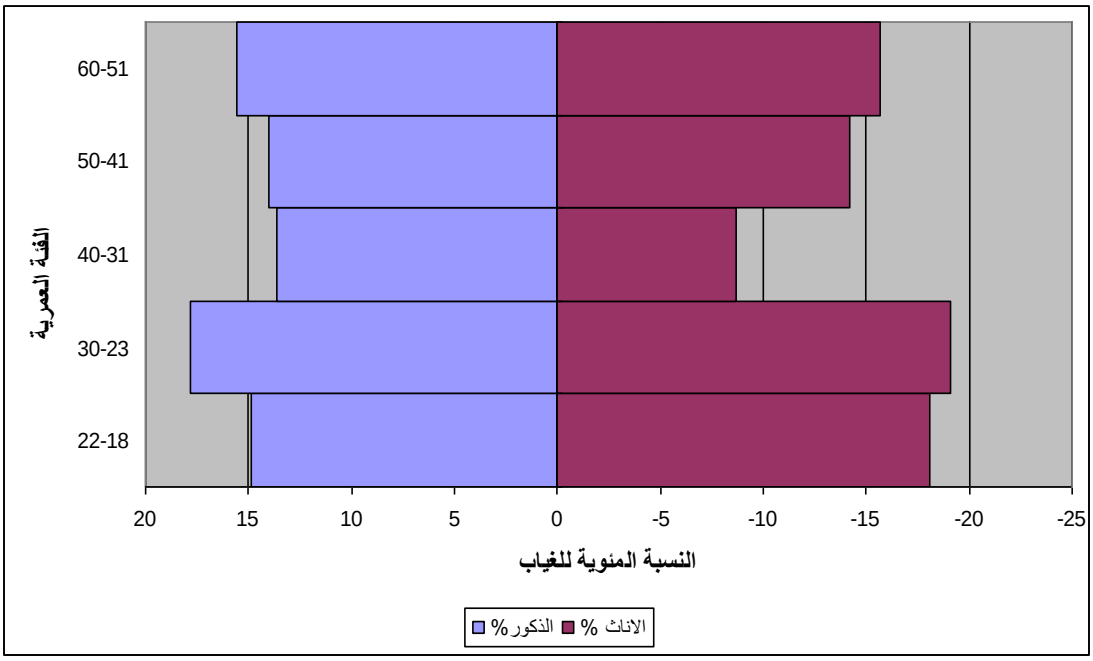

شكل(48): التركيب العمري للغياب في دائرة سلفيت 2006م

يوضح الشكل التدرج العشوائي للمجموعات العمرية المختلفة وأن كانت عند الذكور أعلى منها عند الإناث فيما عدا الفئة العمرية (61)فأكثر، ونجد أن الفئات العمرية أقل من (30) سنة فيها أعلى النسب تليها الفئة (60) فأكثر لكلا من الذكور والإناث وتدرجت النسب بشكل غير منتظم في الفئات المحصورة بينهما. شكل (48)

8 -دائرة رام الله والبيرة:

احتلت المركز الثامن من حيث معدلات الأمية والمركز الثامن من إجمالي الغياب وعند دراسة التركيب النوعي والعمري للغياب نجده متفاوتاً.

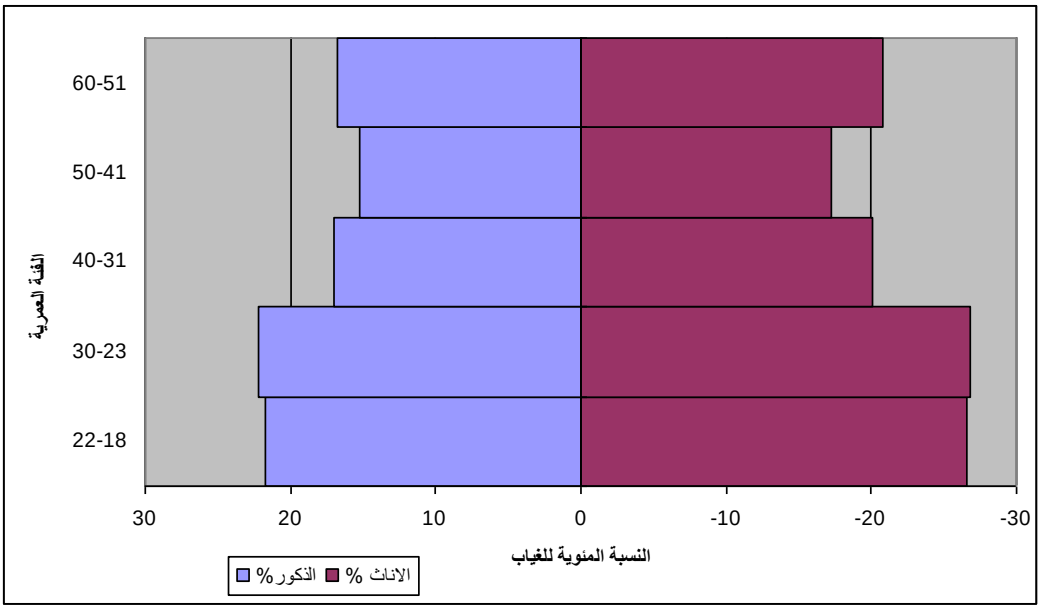

شكل(49): التركيب العمري للغياب في دائرة رام الله والبيرة 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم والتدرج الغير منتظم للغياب في المجموعات العمرية المختلفة فتقارب في الفئات أقل من (30)سنةً وانخفض في لفئات المحصورة بين (60 و 30) سنةً بعدها زاد مرة أخرى بالمجموعة العمرية (61) سنةً فأكثر. وسجلت الإناث أعلى نسب غياب خاصة في الفئة أكثر من(61) سنةً. شكل (49).

9 -دائرة أريحا:

كانت الرابعة من حيث إجمالي الغياب والخامسة بمعدلات الأمية واتخذ الهرم السكاني للغياب شكلاً أقرب ما يكون إلى المحدب.

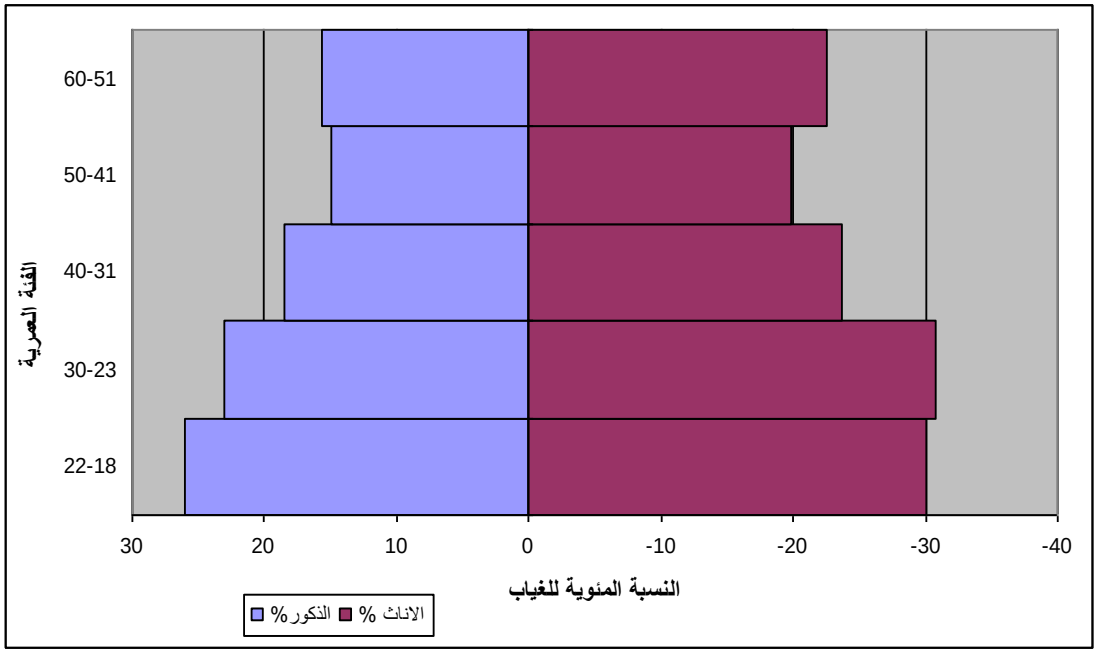

شكل(50): التركيب العمري للغياب في دائرة أريحا 2006م

من خلال الهرم نجد تقارب كبير في نسب الغياب بين كلٍ من الذكور والإناث أدى إلى اتساع قاعدة الهرم وتدرج غير منتظم للمجموعات العمرية الأخرى ثم عاد للزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (61) سنةً فأكثر. وكان الغياب الأكبر للإناث في مختلف الفئات العمرية. شكل (50).

10 –دائرة بيت لحم:

تعتبر الثانية من حيث إجمالي الغياب بينما احتلت مركزًا متوسطًا بمعدلات الأمية فيها وتجاوزت نسب الغياب في بعض الفئات العمرية للإناث عن(30%) بينما لم تصل إليها عند الذكور.

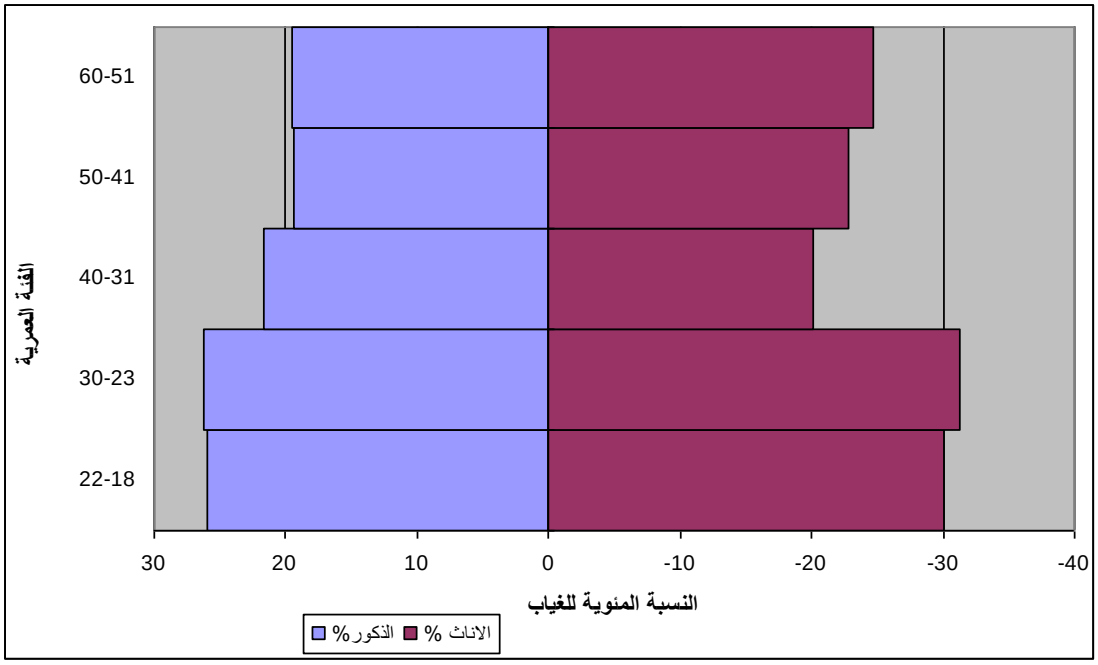

شكل(51): التركيب العمري للغياب في دائرة بيت لحم 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم وتدرج غير منتظم للمجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (61) سنةً فأكثر. وبمقارنة الذكور بالإناث نجد أنها عند الذكور أعلى منها عند الإناث في مختلف الفئات العمرية ورغم ذلك تبقى نسب الإناث هي الأعلى. شكل(51)

11 -دائرة الخليل:

هي الدائرة الأكبر مساحة وعدد سكان الأمر الذي أدى إلى تمركزها في المرتبة الأولى من الغياب والثانية بمعدلات الأمية.

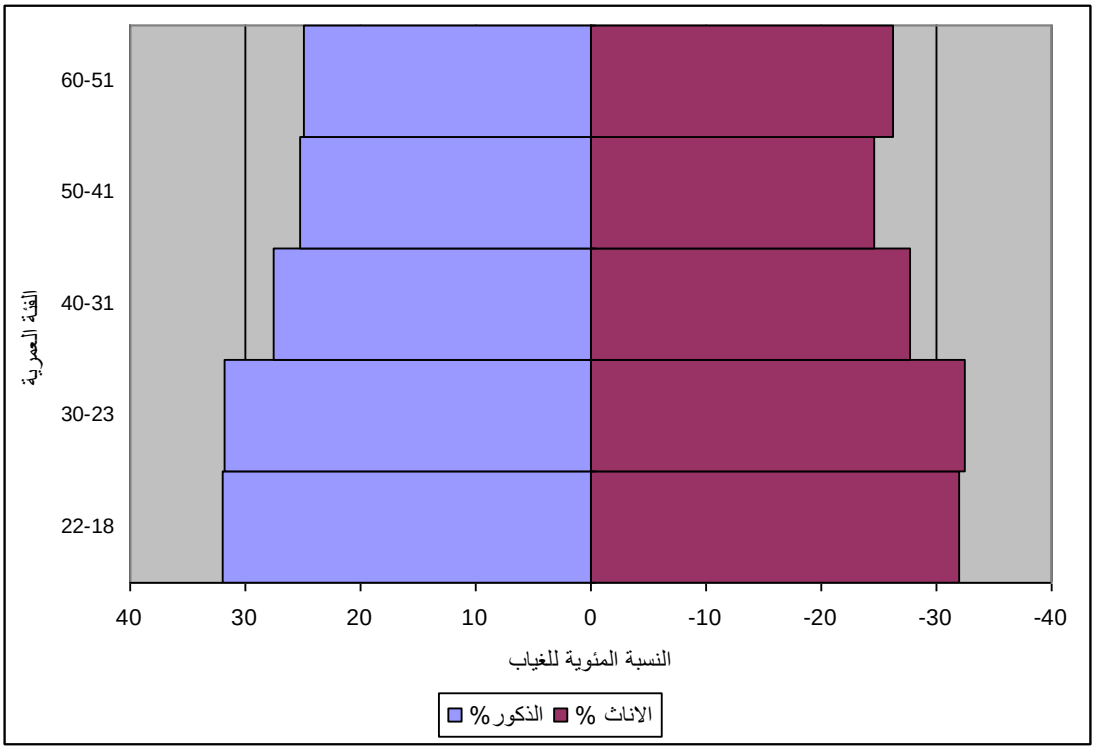

شكل(52): التركيب العمري للغياب في دائرة الخليل 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم والتدرج الغير منتظم للمجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (61) سنةً فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده عند الإناث أعلى منه عند الذكور. شكل(52).

12 -دائرة شمال غزة:

كان ترتيبها من حيث إجمالي الغياب الحادية عشرة بينما معدلات الأمية جعلتها تحتل المركز الثاني عشر وكانت النسبة الأكبر غياب الإناث عن الاقتراع في مختلف الفئات العمرية مقارنة بالذكور.

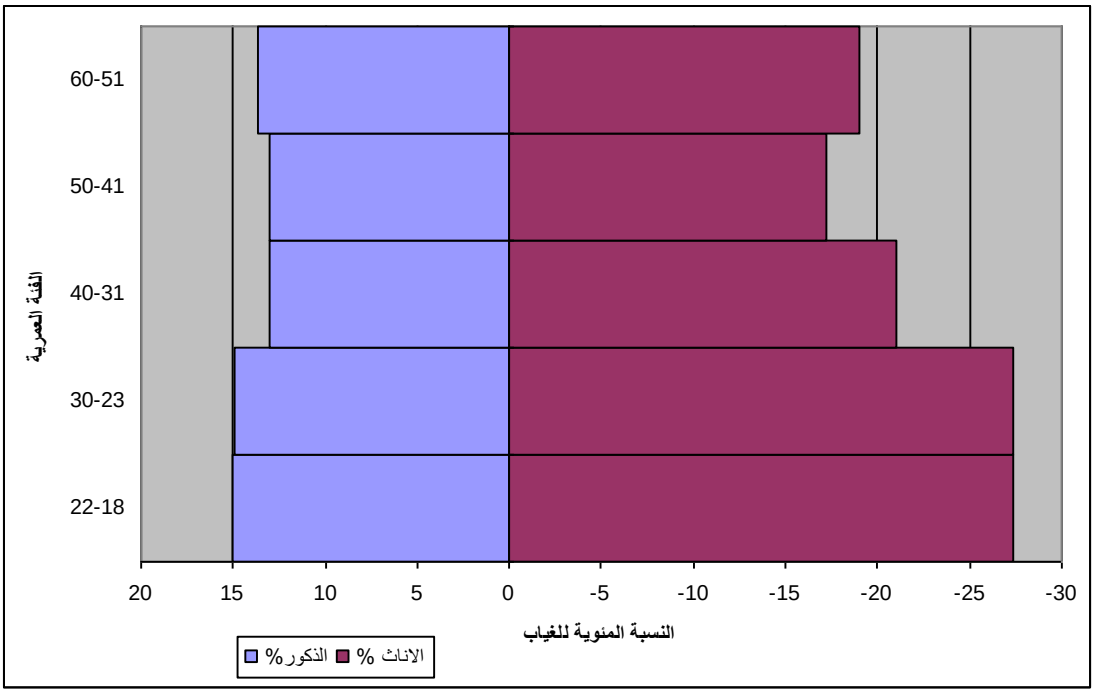

شكل(53): التركيب العمري للغياب في دائرة شمال غزة 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم خاصةً عند الإناث والتدرج العشوائي للمجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (61) سنةً فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده عند الإناث مرتفعًا جدًا مقارنةً بالذكور ويمكن تفسير ذلك بسبب الطابع القروي لمحافظة الشمال والطابع المحافظ للسكان في تلك الدائرة وبالتالي فإنه من غير المسموح للنساء بالخروج فلم يمنحن أصواتهن. شكل (53)

13 -دائرة غزة:

احتلت الدائرة المركز السادس من نسبة الغياب الكلية ونهاية القائمة من حيث معدلات الأمية نظرًا لاعتبارها منطقة تركز المؤسسات التعليمية الجامعية والمؤسسات الحكومية وتعتبر منطقة الثقل بالنسبة لقطاع غزة.

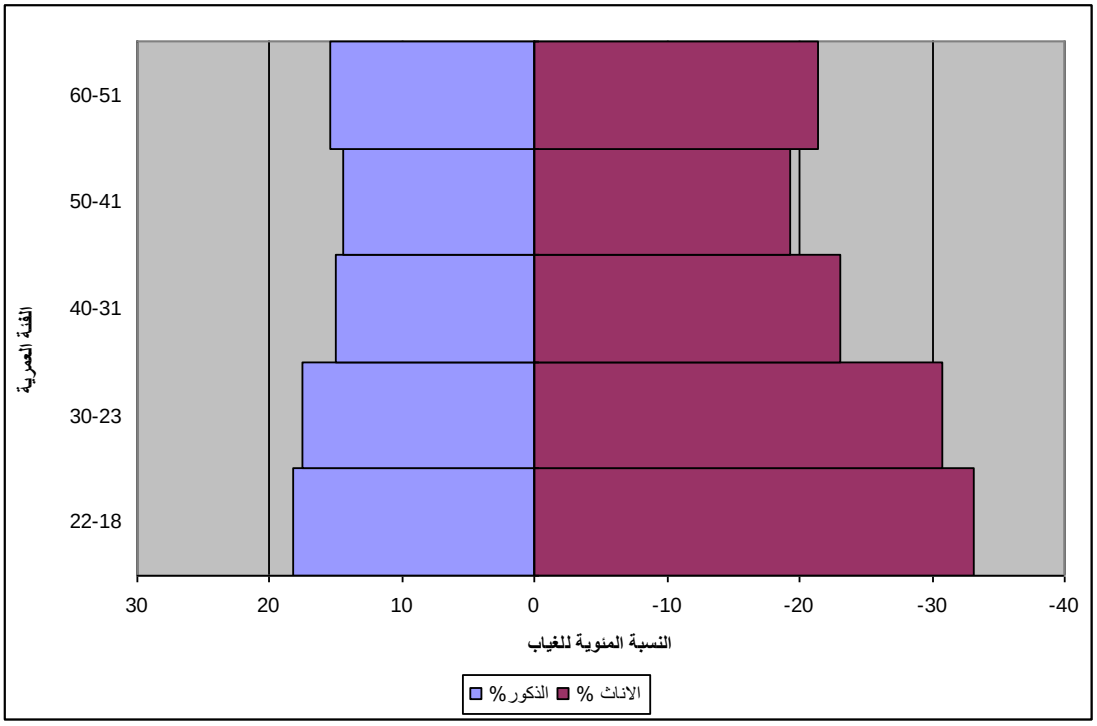

شكل(54): التركيب العمري للغياب في دائرة غزة 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم خاصة عند الإناث والتدرج العشوائي للمجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية 61 سنة فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده الإناث أعلى من الذكور. شكل (54)

14 -دائرة دير البلح:

كانت الدائرة بمراكز متوسطة من حيث ترتيبها في نسبة الغياب الكلي ومعدلات الأمية وتمتاز هذه الدائرة بتواجد عدد كبير من مخيمات اللاجئين فيها والتي يمتاز سكانها بزيادة الوعي والاهتمام بالقضايا السياسية مما شجع على المشاركة الفاعلة في الانتخابات.

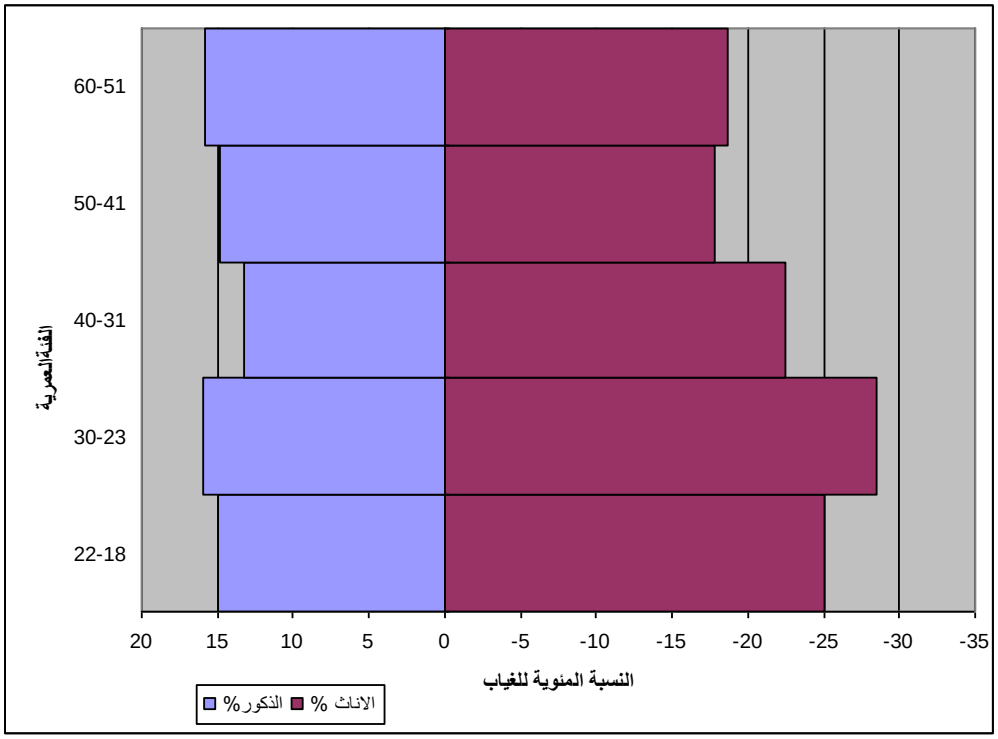

شكل(55): التركيب العمري للغياب في دائرة دير البلح 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم خاصةً عند الإناث والتدرج العشوائي للمجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (61) سنةً فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده عند الإناث أعلى منه عند الذكور وقد يرجع ذلك إلى الطابع المحافظ للسكان. شكل (55)

15 -دائرة خان يونس:

كانت ضمن الدوائر الأقل لنسب الغياب، إلا أن معدلات الأمية فيها جعلتها تحتل المركز السابع بين الدوائر الأخرى ويمكن إرجاع ذلك إلى كون هذه الدائرة هي الأكبر من حيث المساحة، والنشاط الاقتصادي الأكثر انتشاراً هو الزراعة مما يدفع بالأهالي إلى إخراج أبنائهم من التعليم للمساعدة في رعاية الأراضي الزراعية

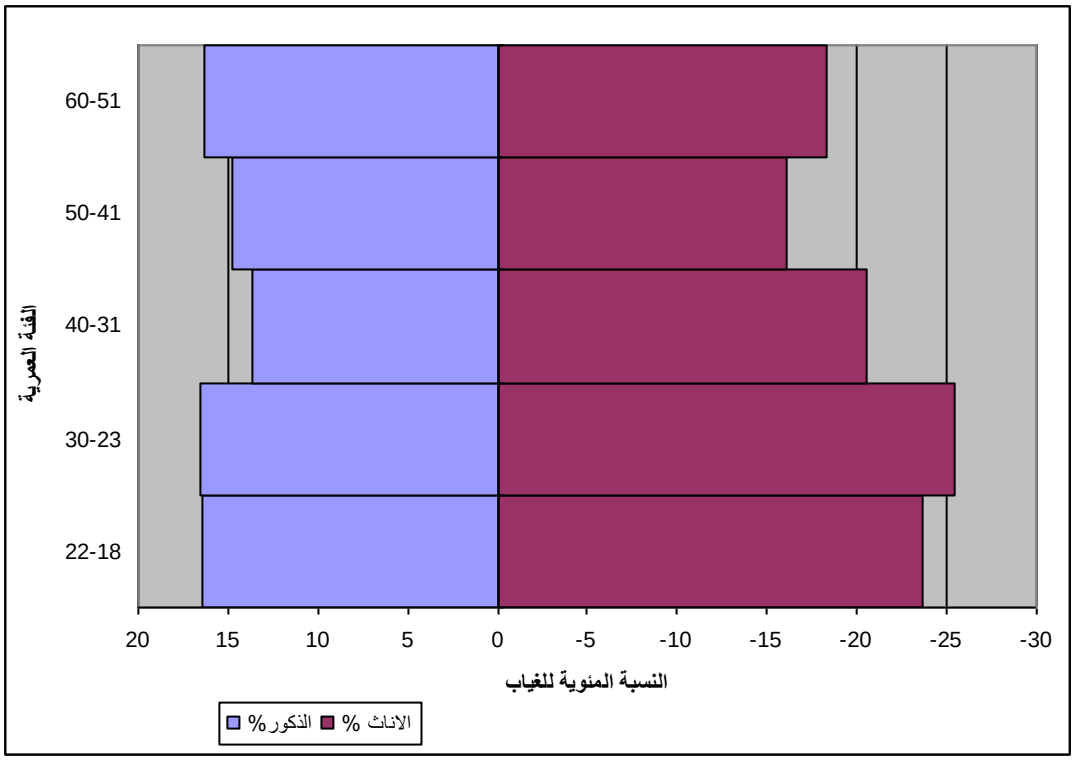

شكل(56): التركيب العمري للغياب في دائرة خان يونس 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم خاصة عند الإناث والتدرج العشوائي للمجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (61) سنةً فأكثر. والغياب عند الإناث أعلى منه عند الذكور. شكل (56)

16 -دائرة رفح:

كانت ضمن الدوائر الأقل من حيث النسب الإجمالية للغياب فيما معدلات الأمية جعلت منها مدينة تحتل المركز الثالث أي أنها مرتفعة وترجع الأسباب في ذلك إلى كونها كدائرة خان يونس منطقة تعتمد على النشاط الزراعي بشكلٍ كبيرٍ.

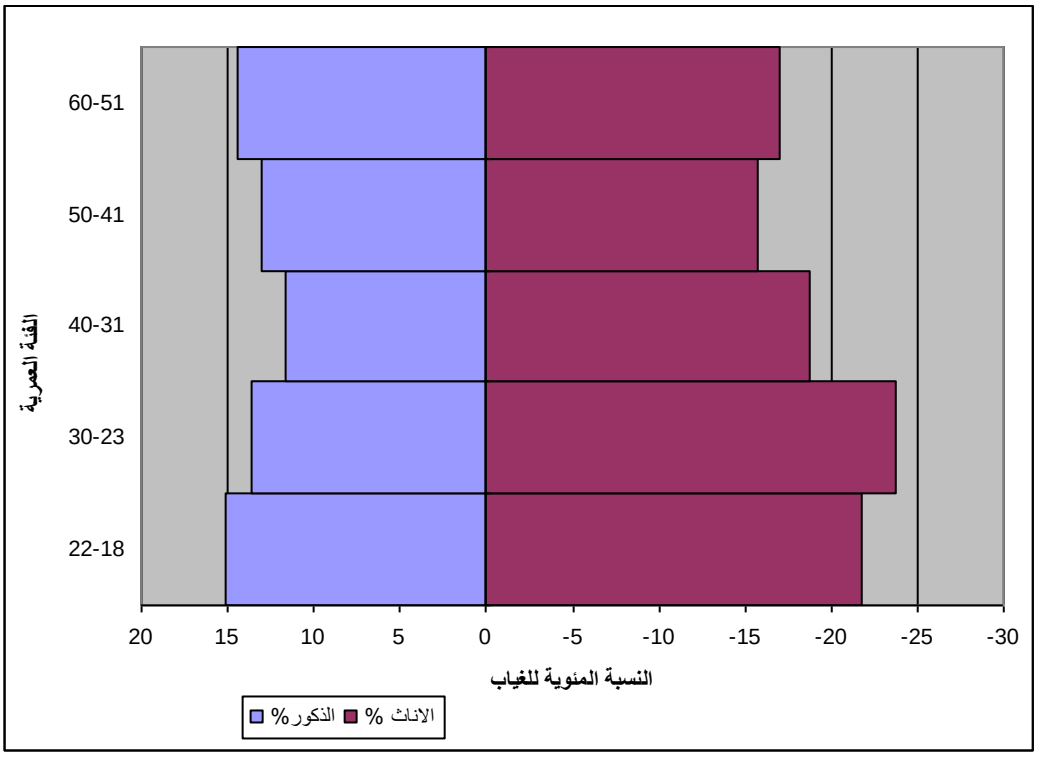

شكل(57): التركيب العمري للغياب في دائرة رفح 2006م

يوضح الشكل اتساع قاعدة الهرم والتدرج العشوائي خاصة عند الإناث وفي المجموعات العمرية الأخرى ثم تعود الزيادة مرة أخرى خاصة في المجموعة العمرية (61) سنةً فأكثر. وبمقارنة التوزيع النوعي للغياب سنجده عند الإناث أعلى منه عند الذكور. شكل (57)

مما سبق يمكن ملاحظة ما يلي:

1- أن النسب الأكبر للغياب تركزت في الفئات العمرية من(18 – 30) سنةً ويمكن تفسير ذلك أن هذه المرحلة لا تشكل استقرار في الوعي والفهم السياسي وعدم وجود تنمية سياسية في الشارع الفلسطيني.

2- أما الفئة(61) فأكثر فيمكن تفسير ارتفاع نسب الغياب فيها إلى الأمراض المنتشرة عند كبار السن.

3- نلحظ أن نسبة الغياب عند الإناث كانت أعلى منها عند الذكور في مختلف دوائر الضفة الغربية وقطاع غزة إلا أن قطاع غزة كانت الزيادة واضحة في تغيب الإناث والتي تفسر بالعادات والتقاليد وطبيعة المجتمع المحافظ والمغلق في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية التي تعد منطقة محافظة ولكن القيود المفروضة على حركة الإناث في المدن الرئيسية أقل منها في القرى ودوائر قطاع غزة.

د- نسب الغياب 1996 – 2006:

عند مقارنة نسب الغياب في كل من عام 1996 و 2006 نلاحظ ما يلي:

1 - هناك دوائر زادت فيها نسب الغياب عما كان عليه الحال في الانتخابات التشريعية الأولى، تمثلت في كل من طولكرم، أريحا، بيت لحم، شمال غزة، خان يونس، غزة ورفح.

2 - دوائر قلت فيها النسب عما كانت عليه وهذا واضح في كل من جنين، طوباس، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، القدس والخليل.

3 - لم تتغير النسب عما كانت عليه في دائرة دير البلح.

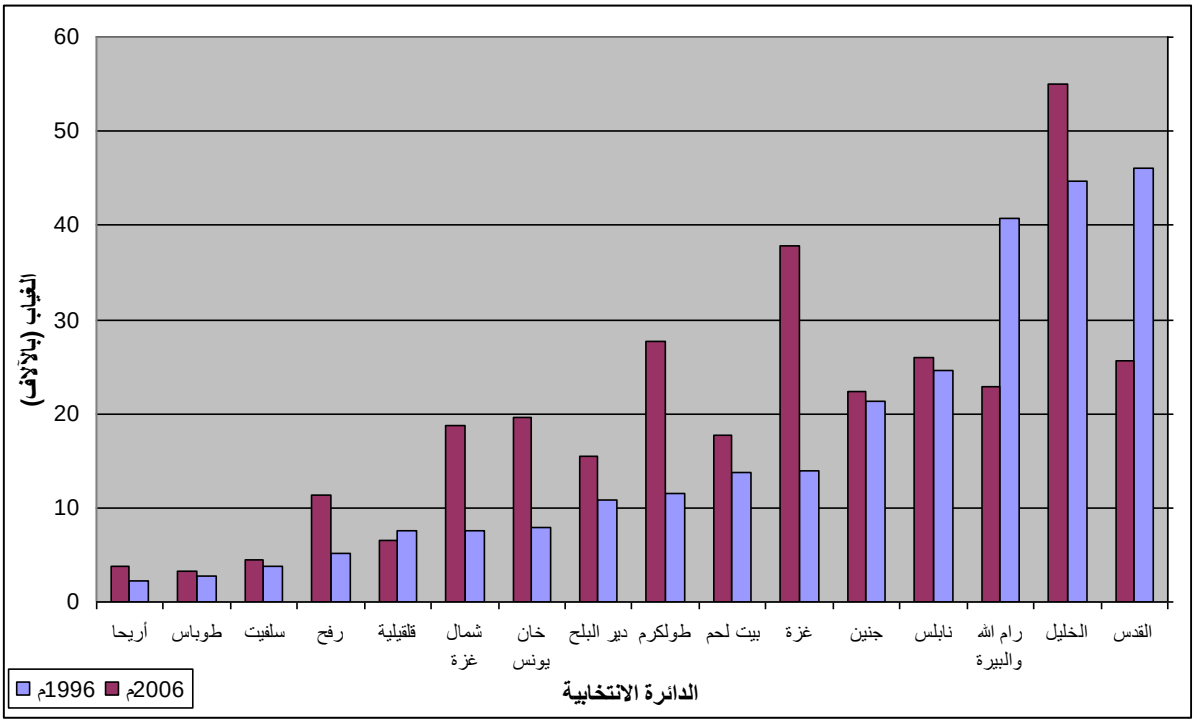

شكل (58): نسب الغياب عن الاقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة للسنوات 1996 و 2006م.

رابعاً: الأصوات المهدرة 1996- 2006

تعد الأصوات التي لم يستطع المرشحون الحاصلون عليها من دخول المجلس التشريعي أصواتا مهدرة وبالتالي لم يفلح مرشحوها بتمثيلها في المجلس ومن الممكن اعتبار انهم لم يصوتوا كمن لم يحضر للاقتراع في كلا التجربتين الانتخابيتين فعند دراسة التوزيع الجغرافي لهذه الأصوات يُلاحظ الفروقات بين الدوائر الانتخابية في كلا التجربتين كالتالي:

1- انتخابات 1996:

يعتبر الشارع الفلسطيني حديث العهد بالتجربة الانتخابية هذا وقد قاطعت العديد من الفصائل والقوى الاسلامية المشاركة في التجربة الانتخابية الأولى على اعتبار أنها من مخرجات عملية التسوية واتفاقية اوسلو المرفوضة من قبلها ورغم المشاركة الواسعة للناخب الفلسطيني فيها إلا أن هناك العديد من المرشحين حصلوا على أصوات أقل من بعض المرشحين فلم يحالفهم الحظ في الحصول على مقعد ممثل في المجلس التشريعي وبالتالي يمكن اعتبار أن هذه الأصوات مهدرة ولم يحصل أصحاب تلك الأصوات على تمثيل أي أن المجلس التشريعي فعليا غير ممثل بشكلٍ كاملٍ عن رأي الناخب الفلسطيني حيث تعتبر هذه من سنن الحياة الانتخابية وهذا ما ظهر من التحليل على النحو التالي:

أ- حركة فتح:

بالرغم من فوز الحركة في العديد من الدوائر الا أنه يلاحظ أن مرشحيها في بعض الدوائر الأخرى لم يحصلوا على مقاعد تلك الدوائر وفي بعض الحالات فاز مرشح الحركة ليس كونه حصل على أعلى الأصوات بل لأنه كان مرشحا عن الكوته المسيحية وتوزيع الأصوات التي حصلت عليها حركة فتح. جدول (33)

جدول (33) التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصلت عليها حركة فتح 1996م:

الدائرة الانتخابية	إجمالي الأصوات	الأصوات المهدرة	النسبة المئوية
بيت لحم	14355	14355	100
جنين	75097	11465	15.26
الخليل	208083	10206	5.0
رام الله والبيرة	44754	21800	48.71
طوباس	1307	1307	100
طولكرم	28310	9526	33.64
قلقيلية	10116	4182	41.34
نابلس	148927	41233	27.68
جباليا	62079	7957	12.82
دير البلح	44154	11762	26.64
غزة	244353	59716	24.44
خان يونس	111139	16510	14.85
رفح	62867	10081	16.03
المجموع	**1085595**	**220100**	**20.3**

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

يمكن تقسيم التوزيع الجغرافي لنسب الأصوات المهدرة كالتالي:

1 مناطق ذات نسب أصوات مهدرة بشكل كامل:

تمثلت في الدوائر التي لم يفلح أي من مرشحي الحركة في الحصول على تمثيل عنها في المجلس كما في كل من دائرة بيت لحم التي رشحت عنها ثلاثة مرشحين وطوباس التي كان لها مرشح واحد فقط.

2 مناطق ذات نسب عالية جداً للأصوات المهدرة:

وتضم الدوائر التي زادت نسب الغياب فيها عن (40%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها الحركة، كما في رام الله والبيرة (48.7%) التي حصلت الحركة فيها على مقعدين من ثمانية مقاعد مع الأخذ بعين الاعتبار أن أحدهما كان فوزه لأنه كوتة مسيحية بينما المرشحون الأربعة الباقون لم يحصلوا على مقاعد، وقلقيلية(41.34%) حيث حصلت فيها على مقعد من المقعدين اللذين خصصا لها ولم يحصل مرشح الحركة الثاني على مقعدٍ له.

3 مناطق ذات نسب عالية للأصوات المهدرة:

وهي الدوائر التي تراوحت نسب الأصوات المهدرة فيها بين (30 – 40%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها الحركة، وتمثلت في دائرة طولكرم (33.64%) من إجمالي الأصوات التي أدت الى فوز اثنين وخسارة اثنين للمقاعد المخصصة للدائرة.

4 مناطق ذات نسب متوسطة للأصوات المهدرة:

ضمت الدوائر التي تراوحت نسب الأصوات المهدرة فيها بين (20 – 30%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها الحركة، كما في دائرة نابلس (27.7%) من إجمالي الأصوات مما أدى الى فوز أربعة من ثمانية مرشحين عنها، دير البلح (26.6%) من إجمالي الأصوات وبالتالي فاز ثلاثة من خمسة مرشحين عنها وغزة(24.4%) من إجمالي الأصوات ففاز خمسة من عشرة مرشحين أحدهم كان فوزه على حساب الكوتة المسيحية.

5 مناطق ذات نسب منخفضة للأصوات المهدرة:

شملت الدوائر التي تراوحت نسبة الأصوات المهدرة فيها بين(10 – 20%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها الحركة، ضمت دائرة رفح(16.03%) من إجمالي الأصوات ففاز أربعة من خمسة مرشحين عنها، جنين(15.26%) من إجمالي الأصوات ففاز أربعة من خمسة مرشحين عنها، خان يونس(14.85%) من إجمالي الأصوات وجباليا(12.82%) من إجمالي الأصوات ففشل واحد من ستة مرشحين في الحصول على مقعدٍ في المجلس.

6 مناطق ذات نسب منخفضة جداً للأصوات المهدرة:

هي الدوائر التي قلت فيها نسبة الأصوات المهدرة عن(10%) من إجمالي الأصوات وتمثلت في دائرة الخليل ب(5%) أدت لفشل اثنين من المرشحين العشرة في الحصول على مقعد في التشريعي.

7 مناطق لم تهدر أي من أصواتها:

هي الدوائر التي فاز فيها جميع مرشحي الحركة كما في كل من دائرة القدس، أريحا وسلفيت.

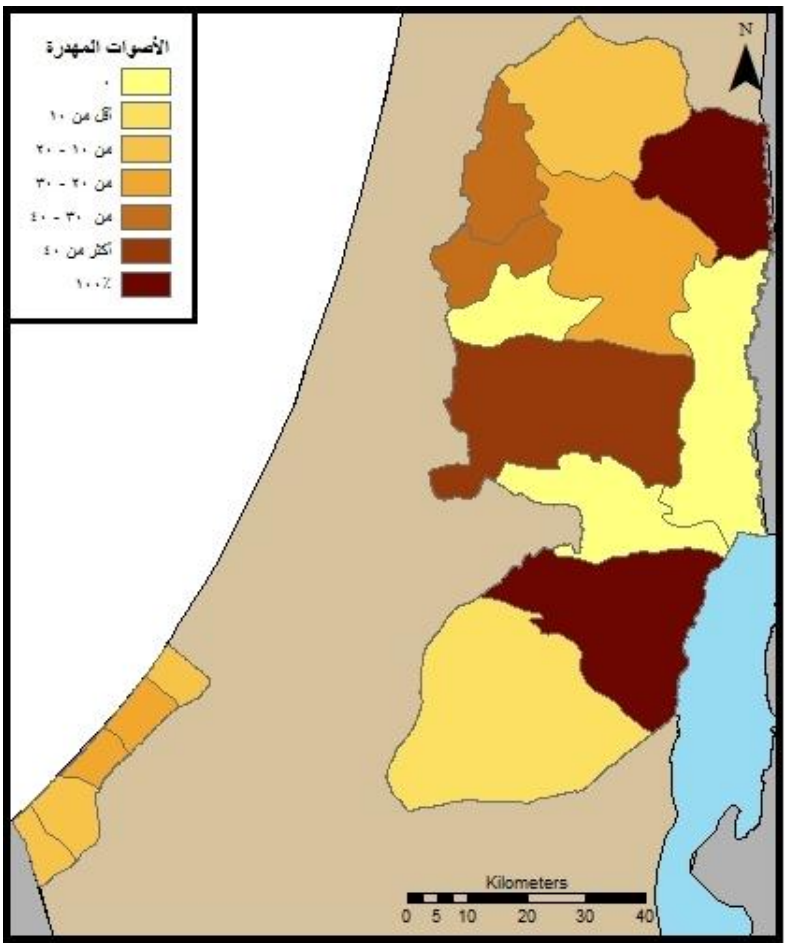

شكل (59) التوزيع الجغرافي لنسب أصوات حركة فتح المهدرة في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م.

ب- المرشحون المستقلون:

خاضت العديد من الشخصيات الانتخابات على أساس غير حزبي وهم من عرفوا بالمستقلين الذين نجحوا في الحصول على(35) مقعدا موزعين (22) في الضفة الغربية و(13) في قطاع غزة إلا أن العديد منهم لم يحصل على مقعد في المجلس وبالتالي تعتبر الأصوات المهدرة إشارة الى قوة الانتماء الحزبي في تلك الدوائر من جهة وإلى ضعف الشخصيات المستقلة من جهة أخرى الأمر الذي لم يتح لها الحصول على عدد أصوات كافية يمكنها من دخول المجلس التشريعي، نلاحظ التباين الجغرافي في الأصوات المهدرة والتي من الممكن الاستفادة منها في الحملات الانتخابية الخاصة بالأحزاب التي تنجح في استقطابها للتصويت لصالحها وهي كما يلي:

جدول (34) التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصل عليها المستقلون 1996م:

الدائرة الانتخابية	إجمالي الأصوات	الأصوات المهدرة	النسبة المئوية %
القدس	97855	62935	64.3
أريحا	3681	3681	100
بيت لحم	84616	48949	57.85
جنين	65620	39871	60.76
الخليل	228677	202392	88.5
رام الله والبيرة	181797	102456	56.35
سلفيت	6290	6290	100
طوباس	79791	76370	95.71
طولكرم	86997	70421	81
قلقيلية	19240	13820	71.83
نابلس	228985	168860	73.74
جباليا	162011	145621	90
دير البلح	102614	92095	89.75
غزة	451505	281698	62.4
خان يونس	153666	129968	84.57
رفح	66839	59463	89
المجموع	**2020184**	**1504890**	**74.5**

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

من خلال الجدول السابق يمكن تقسيم التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة كالتالي:

1 مناطق ذات نسب كاملة من الأصوات المهدرة:

تمثلت في الدوائر التي لم يفلح أي منهم في الحصول على تمثيل عنها في المجلس كما في كل من دائرة أريحا وسلفيت التي حصل على المقعد المخصص لكل منهما حركة فتح.

2 مناطق ذات نسب عالية جداً للأصوات المهدرة:

وتضم الدوائر التي زادت نسبة الغياب فيها عن(90%) من اجمالي الأصوات التي حصلوا عليها، كما في دائرة طوباس (95.71%) من إجمالي الأصوات حيث انفرد المستقلون بالمقعد المخصص لها، جباليا(90%) ودير البلح (90%) من إجمالي الأصوات حيث حصلوا فيهما على مقعدين.

3 **مناطق ذات نسب عالية للأصوات المهدرة:**

وهي الدوائر التي تراوحت نسب الأصوات المهدرة فيها بين (80 – 90%) من إجمالي الأصوات التي حصلوا عليها، وتمثلت في دائرة رفح(89%) من إجمالي الأصوات ومقعد، الخليل(88.5%) من إجمالي الأصوات ، خان يونس0 84.6%) من إجمالي الأصوات وطولكرم(81%) من إجمالي الأصوات بحصولهم على مقعدين لكلٍ من تلك الدوائر.

4 مناطق ذات نسب متوسطة للأصوات المهدرة:

ضمت الدوائر التي تراوحت نسب الأصوات المهدرة فيها بين(70 – 80%) من إجمالي الأصوات التي حصلوا عليها، كما في دائرة نابلس(73.7%) من إجمالي الأصوات وفازوا بمقعدين وقلقيلية(71.8%) من إجمالي الأصوات وفوزهم بمقعدٍ واحد.

5 مناطق ذات نسب منخفضة للأصوات المهدرة:

شملت الدوائر التي تراوحت نسبة الأصوات المهدرة فيها بين(60 – 70%) من إجمالي الأصوات التي حصلوا عليها، ضمت دائرة القدس (64.3%) من إجمالي الأصوات وحصلوا على مقعدين، غزة(62.4%) من إجمالي الأصوات وفي هذه الدائرة حصلوا على ستة مقاعد وجنين(60.7%) من إجمالي الأصوات مع حصولهم على مقعدين.

6 مناطق ذات نسب منخفضة جداً للأصوات المهدرة:

هي الدوائر التي قلت فيها نسبة الأصوات المهدرة عن (60%) من إجمالي الأصوات وتمثلت في دائرة بيت لحم(57.8%) من إجمالي الأصوات مع حصولهم على نصف المقاعد التي خصصت لها ورام الله والبيرة (56.3%) من إجمالي الأصوات التي تفوقت فيها على حركة فتح بحصولها على ضعف مقاعد الأخيرة.

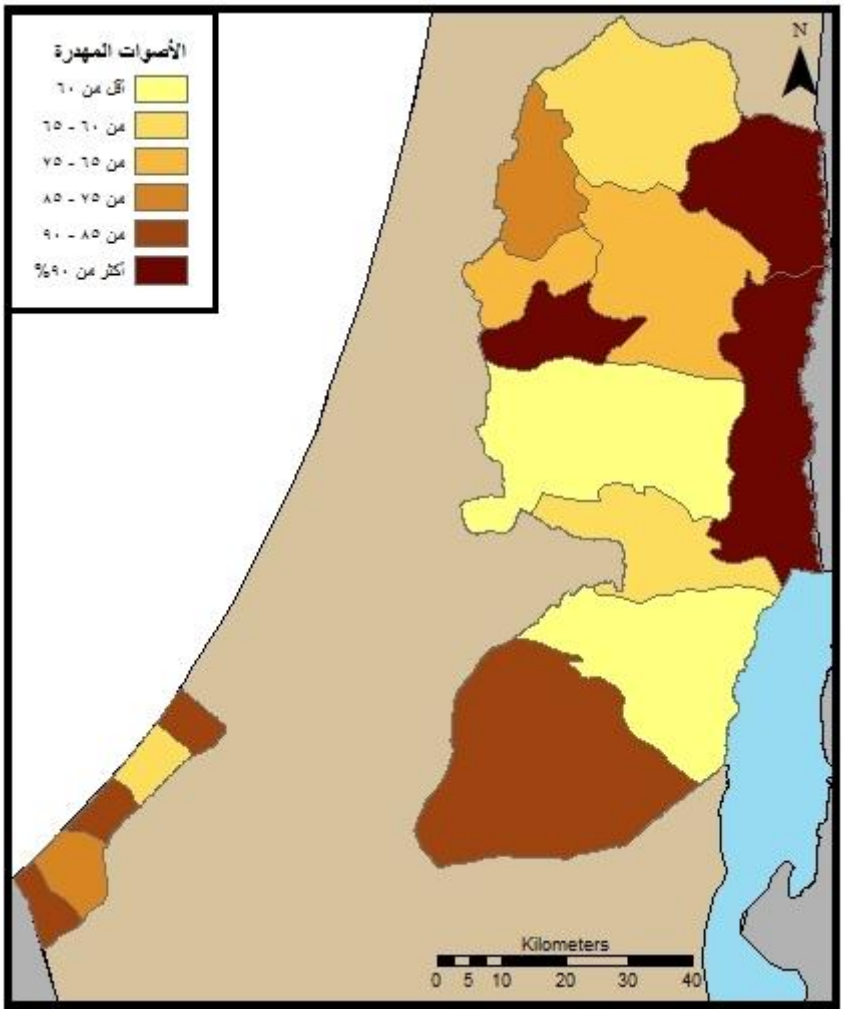

شكل (60) التوزيع الجغرافي لنسب أصوات المستقلين المهدرة في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996م.

ج- الأصوات المهدرة لباقي الفائزين:

خاض كل من حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) بأحدَ عشرَ مرشحاً موزعين على غالبية الدوائر الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة حصلوا على(71672) صوتًا كان نصيب مرشحهم الفائز (12962) صوتًا أي أن الأصوات المهدرة بلغت(58710) صوتا بنسبة (81.9%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها عن دائرة رام الله والبيرة.

أما فيما يتعلق بالائتلاف الوطني الديمقراطي الذي قدم خمسة مرشحين عن دائرة غزة فقط فحصل على (79058) صوتا لكن الفائز عن الائتلاف حصل وحده على (58229) صوتا فكانت الأصوات المهدرة (20829) صوتا بنسبة(26.35%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها.

بينما كتلة الحرية والاستقلال التي ترشحت عن دائرة نابلس فحصلت على إجمالي أصوات(57516) صوتًا حصل الفائز عنها على (21328) صوتًا فكانت الأصوات المهدرة(36188) صوتًا بنسبة (63%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها.

فيما يتعلق بباقي الحركات والأحزاب والكتل التي شاركت في الانتخابات فتعتبر جميع الأصوات التي ذهبت إليهم أصواتاً مهدرةً لأنها لم تمنحهم تمثيلاً في المجلس التشريعي وقد يرجع ذلك إما إلى تشتت الأصوات بين الدوائر الإنتخابية التي خاضت عنها الانتخابات أو لأن مرشحيها لم يكونوا يتمتعون بشعبيةٍ واسعةٍ عند جمهور الناخبين فلم يقنعوا الناخب بالاقتراع لصالحهم وهو الأمر الذي يحتاج إلى إعادة ترتيب لأمور هذه الأحزاب قبل تفكيرها في خوض أي تجارب إنتخابية مقبلة ومن الممكن أن يساعدها عقد اتفاقيات أو صفقات سياسية لتركيز مرشحيها في دائرة أو اثنتين لضمان تمثيلهم في أي مجلس مستقبلي.

2- الأصوات المهدرة 2006:

انقسمت عملية الإقتراع في التجربة الانتخابية الثانية إلى قسمين جزء على النظام النسبي والآخر دوائر وبالتالي عند دراسة الأصوات المهدرة سنقسمها الى جزئين كما يلي:

أ - انتخابات القوائم (النسبي):

خاضت إحدى عشرة قائمة الانتخابات الثانية وحصلت جميعاً على (990873) صوتاً صحيحاً إلا أن هذه الأصوات لم تؤهل الجميع للحصول على مقاعد تمثيلية في المجلس حيث نجحت ستة قوائم بينما لم تحظَ الأخرى بأي تمثيل لها لأنها لم تتعد نسبة الحسم(2%) والتي بلغت(19817) صوتاً، وبلغ مجموع الأصوات المهدرة (18065) صوتا بنسبة (2%) من إجمالي الأوراق الصحيحة.

ب - انتخابات الدوائر:

خاضت العديد من القوائم انتخابات الدوائر ولكن لم ينجح سوى مرشحي حركة فتح والتغيير والإصلاح في الحصول على جميع المقاعد في بعض الدوائر وتقاسمها في دوائر أخرى بالإضافة إلى فوز المستقلين في دائرتين، ويمكن التعرف على التباين الجغرافي لتلك الأصوات حسب القائمة كالتالي:

1- قائمة التغيير والإصلاح:

تمثلت الأصوات المهدرة لها في عدد الأصوات التي لم يحصل أصحابها على تمثيل لهم في المجلس التشريعي ويلاحظ تباين هذه الأصوات جغرافياً.

جدول (35) التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصلت عليها قائمة التغيير والإصلاح 2006م:

الدائرة الانتخابية	إجمالي الأصوات	الأصوات المهدرة	النسبة المئوية %
جنين	101965	43077	42.2
قلقيلية	17462	17462	100
أريحا	3411	3411	100
دير البلح	79594	25551	32.1
خان يونس	170014	65266	38.4
رفح	61936	61936	100

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

يمكن تقسيم المناطق الجغرافية للأصوات المهدرة إلى:

1 -مناطق ذات أصوات مهدرة كاملة:

هي الدوائر التي لم تتمكن الأصوات التي جمعتها الحركة فيها من الحصول على مقعد في المجلس، كما في دائرة قلقيلية، أريحا ورفح حيث لم تحصل على أي مقعد في تلك الدوائر.

2 -مناطق ذات أصوات مهدرة جزئياً:

ضمت الدوائر التي خسرت القائمة جزءاً من الأصوات كما في دائرة جنين (42.2%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها، خان يونس (38.4%) من إجمالي الأصوات ودير البلح(32.1%) من إجمالي الأصوات حيث تشاركت مع قائمة حركة فتح في المقاعد.

أما باقي الدوائر فقد حصل مرشحو القائمة جميعهم على مقاعد في المجلس التشريعي وهذا يدل على حسن الاختيار للمرشحين الأمر الذي جذب الناخبين لهم أو من الممكن إرجاع الأمر إلى قيام الحملات الانتخابية بأداء دورها بفاعلية بالإضافة إلى توظيف حركة حماس لانسحاب (إسرائيل) من قطاع غزة وبعض البؤر الاستيطانية في الضفة الغربية عام 2005م بأنه نتيجة المقاومة النوعية ضد الاحتلال ومستوطنيه ونتاج لجهود الحركة في المقاومة وبالتالي خاضت الحركة الانتخابات بدعاية انتخابية مسبقة أكسبتها ثقة شريحة عريضة من المجتمع الفلسطيني.

2- قائمة حركة فتح:

في بعض الدوائر حصل جميع نواب حركة فتح على المقاعد المخصصة للدوائر التي ترشحوا عنها ولكن في دوائر أخرى حصلوا على نصف مقعد أو مقعد من المخصصة لهم وبالتالي اختلف التوزيع المكاني لتلك الأصوات.

جدول (36) التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصلت عليها قائمة حركة فتح 2006م:

الدائرة الانتخابية	إجمالي الأصوات	الأصوات المهدرة	النسبة المئوية %
القدس	45475	36918	81.2
جنين	106398	50109	47.1
طولكرم	50979	50979	100
طوباس	5146	5146	100
نابلس	194937	155191	79.6
سلفيت	5632	5632	100
رام الله والبيرة	114330	91496	80
بيت لحم	45247	28271	62.5
الخليل	329032	329032	100
شمال غزة	130456	130456	100
غزة	309970	309970	100
دير البلح	71375	45146	63.2
خان يونس	158423	87110	55

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

يمكن تقسيم المناطق الجغرافية للأصوات المهدرة كالتالي:

انقسمت هذه المناطق إلى أربعة مناطق حسب نسبة الأصوات المهدرة كالتالي:

أ - مناطق ذات نسب عالية للأصوات المهدرة:

هي الدوائر التي زادت نسبة الأصوات فيها عن (81%) من إجمالي الأصوات ضمت الدوائر ذات الأصوات المهدرة بالكامل، شملت دائرة القدس(81.2%) ، رام الله والبيرة (80%) ونابلس (79.6%) من إجمالي الأصوات.

أما الدوائر ذات الأصوات المهدرة بالكامل فضمت الدوائر التي لم تتمكن الأصوات التي جمعتها الحركة فيها من الحصول على مقعد في المجلس، كما في دائرة طولكرم، طوباس، سلفيت، الخليل، شمال غزة وغزة حيث لم تحصل على أي مقعد في تلك الدوائر في حين استأثرت قائمة التغيير والإصلاح بها.

ب – مناطق ذات نسب متوسطة للأصوات المهدرة:

ضمت الدوائر التي تراوحت نسبة الأصوات فيها بين (63 – 81%) من إجمالي الأصوات، كما في دائرة دير البلح(63.2%) وبيت لحم(62.5%) من إجمالي الأصوات.

ج – مناطق ذات نسب منخفضة للأصوات المهدرة:

وهي الدوائر التي قلت نسبة الأصوات فيها عن (63%)من إجمالي الأصوات، تمثلت في كل من دائرة خان يونس(55%) وجنين(47.1%) من إجمالي الأصوات.

أما باقي الدوائر فقد حصل مرشحو الحركة على المقاعد التي خصصت لتلك الدوائر.

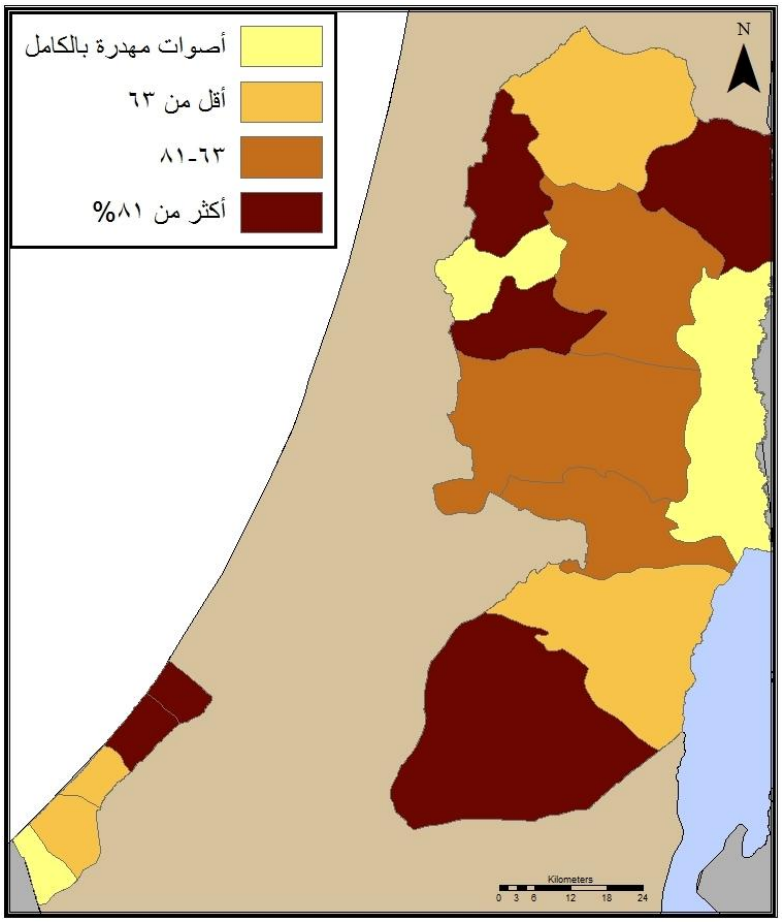

شكل (61): التوزيع الجغرافي لنسب أصوات قائمة فتح المهدرة في الضفة الغربية وقطاع غزة 2006م.

3- المستقلون:

خاض المستقلون الانتخابات عن جميع الدوائر الانتخابية إلا أنهم لم يفلحوا في الحصول على تمثيل لهم فيما عدا دائرتين ويعود سبب فوزهما إلى دعم إما حركة فتح أو حماس لهم ودعوة مناصريهم إلى التصويت لهم وهذا الأمر على عكس ما جرى في التجربة الأولى للانتخابات حيث حصل المستقلون على نسب أعلى من الأصوات وكذا المقاعد.

جدول (37) التوزيع الجغرافي للأصوات المهدرة التي حصل عليها المستقلين 2006م:

الدائرة الانتخابية	الأصوات المهدرة	إجمالي الأصوات	النسبة المئوية %
القدس	68730	68730	100
جنين	61194	61194	100
طولكرم	29675	50854	58.3
طوباس	5472	5472	100
نابلس	103611	103611	100
قلقيلية	4345	4345	100
سلفيت	7870	7870	100
رام الله والبيرة	85192	85192	100
أريحا	1665	1665	100
بيت لحم	64956	64956	100
الخليل	96226	96226	100
شمال غزة	46668	46668	100
غزة	108200	282059	38.4
دير البلح	23319	23319	100
خان يونس	44836	44836	100
رفح	6470	6470	100

المصدر: الجدول من عمل الطالبة بالاعتماد علي بيانات لجنة الانتخابات المركزية.

يمكن تقسم الأصوات المهدرة جغرافياً كالتالي:

1 -مناطق ذات أصوات مهدرة جزئياً:

ضمت الدوائر التي خسرت القائمة جزءاً من الأصوات كما في دائرة طولكرم (58.3%) وغزة(38.4%) من إجمالي الأصوات التي حصلت عليها في كل منهما.

2- مناطق ذات أصوات مهدرة كاملة:

تمثلت في باقي الدوائر التي لم تحصل على مقعد لها في المجلس التشريعي.

خامساً: العلاقة بين معدلات الأمية ومخرجات صناديق الاقتراع:

عند دراسة العلاقة بين مخرجات الصناديق ومعدلات الأمية تبين أنه لا يوجد بينهم علاقة فالعامل المؤثر بشكل رئيسي هو الأوضاع والمتغيرات السياسية بالإضافة إلى العائلية والوعي السياسي لدى الناخب فمعدلات الأمة تعد قليلة مقارنة بالدول المجاورة.

1- البطاقات البيضاء للقوائم (2006م):

وعند اختبار قيمة معامل بيرسون (r) التي تساوي (0.05878)- نجد أن قيمة (t) المحسوبة =(0.2203)- في حين أن قيمة (t) المجدولة عند درجة حرية (14)ومستوى دلالة معنوية (0.05) تساوي (2.15)، أي أن قيمتها المحسوبة أقل من المجدولة إذن نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا يوجد ارتباط بين البطاقات البيضاء للقوائم ومعدلات الأمية بمعنى أنها لم تؤثر.

2- البطاقات الباطلة للقوائم (2006م):

وعند اختبار قيمة معامل بيرسون (r) التي تساوي (0.2685) نجد أن قيمة (t) المحسوبة = (1.0429) في حين أن قيمة (t) المجدولة عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة معنوية (0.05) تساوي (2.15)، أي أن قيمتها المحسوبة أقل من المجدولة إذن نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا يوجد ارتباط بين البطاقات الباطلة للقوائم ومعدلات الأمية بمعنى أنها لم تؤثر.

3- البطاقات البيضاء للدوائر (2006م):

وعند اختبار قيمة معامل بيرسون (r) التي تساوي (0.1764) نجد أن قيمة (t) المحسوبة = (0.6705) في حين أن قيمة (t) المجدولة عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة معنوية (0.05) تساوي (2.15)، أي أن قيمتها المحسوبة أقل من المجدولة إذن نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا يوجد ارتباط بين البطاقات البيضاء للدوائر ومعدلات الأمية بمعنى أنها لم تؤثر.

4- البطاقات الباطلة للدوائر (2006م):

وعند اختبار قيمة معامل بيرسون (r) التي تساوي (0.3745) نجد أن قيمة (t) المحسوبة = 1.5115 في حين أن قيمة (t) المجدولة عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة معنوية (0.05)

تساوي (2.15)، أي أن قيمتها المحسوبة أقل من المجدولة إذن نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا يوجد ارتباط بين البطاقات الباطلة للدوائر ومعدلات الأمية بمعنى أنها لم تؤثر.

5 -الغياب للدوائر (2006م):

وعند اختبار قيمة معامل بيرسون (r) التي تساوي (0.02398) نجد أن قيمة (t) المحسوبة = (0.0897) في حين أن قيمة (t) المجدولة عند درجة حرية (14) ومستوى دلالة معنوية (0.05) تساوي (2.15)، أي أن قيمتها المحسوبة أقل من المجدولة إذن نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أي أنه لا يوجد ارتباط بين الغياب للدوائر ومعدلات الأمية بمعنى أنها لم تؤثر.

نستنتج مما سبق أن معدلات الأمية في المجتمع الفلسطيني لم تلعب دوراً في الحياة السياسية أي أنها لم تؤثر على الفكر السياسي وبالتالي فإن العائلية والعشائرية والمناطقية هي التي تلعب الدور الرئيسي في المشاركة السياسية.

النتائج:

من خلال الدراسة والأهداف التي وضعت تبين ما يلي:

1 -يعتبر الأساس الإحصائي هو العامل المحدد لحدود الدائرة الانتخابية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2 -عند مقارنة مدى اتساق الخريطة الانتخابية للعام (1996 و2006م) كان هناك تباين واضح فيها الأمر الذي يحتاج إلى إعادة ترتيب لبعض هذه الدوائر مثل دائرة سلفيت، الخليل، غزة وأريحا.

3 -تباينت جغرافية الدعم لكافة الفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال التجربتين الانتخابيتين الأمر الذي أدى بالفصائل الأقل جماهيرية إلى عدم الحصول على تمثيل لها في المجلس التشريعي.

4 -اتجه الناخب الفلسطيني في انتخابات (2006م) إلى التصويت لصالح تيار إسلامي تمثل في قائمة التغيير والإصلاح كونه أحد فصائل المقاومة التي وظفت اندحار قوات الاحتلال من القطاع فيما يعرف بفك الارتباط كإنجاز للمقاومة المسلحة.

5 -في بعض الدوائر لم يكن هناك تحيز لجهة انتخابية معينة بل كانت تمثل عدة قوائم حيث كان هناك تنوع في القوائم التي حصلت على مقاعد في دوائر معينة.

6 -اتضح أن الإنفاق على الحملات الانتخابية في انتخابات (2006م) لم يلعب دورا كبيرا في الحالة الفلسطينية بدليل أن قائمة التغيير والإصلاح أقل إنفاقاً ولأن التقلبات السياسية والاقتصادية ساعدت في بناء حملة إعلامية انتخابية حتى قبل الاتفاق على خوض الانتخابات للفائزين خلالها ولعب عامل النزاهة والشفافية دوراً بارزاً في تغيير نتائج التصويت لصالح قوائم معينة في انتخابات (2006م) فحالة الفساد والمحسوبية أدت إلى عدم التصويت لفئات معينة واتجاه الناخب نحو من اعتقدوا أنهم أكثر نزاهة.

7 -ساهم الانتشار الكبير لمراكز الاقتراع بالإضافة للتوافق الوطني عليها عام (2005م) في إقبال الناخب الفلسطيني على عملية الاقتراع عام 2006م.

8 -نتج عن عدم وجود رقابة من مؤسسات المجتمع المحلي والسعي لتحقيق رؤية سياسية معينة إلى التلاعب بصناديق الاقتراع لصالح بعض الجهات وترجيح كفة مرشح عن غيره في انتخابات (1996م) بينما لم تشهد انتخابات (2006م) تلاعباً نتيجة الرقابة المجتمعية والفصائلية الأكثر فاعلية.

9 -كانت نسبة الغياب عند الإناث أعلى منها عند الذكور في مختلف محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة وإن كانت في قطاع غزة غياب الإناث هو الأعلى.

10 -تركز الغياب في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة في الفئات العمرية من (18 – 30) سنة والفئة (61) سنة فأكثر.

11 -تتأثر عملية التصويت بالعائلية والقبلية والمناطقية.

12 -ضرورة العمل على توسيع الدوائر الانتخابية نظراً لانخفاض نسبة الدوائر إلى الربع حسب اتفاق القاهرة الأخير بين الفصائل.

13 -لتوسيع المشاركة في صياغة نظرية الأمن القومي الفلسطيني لا بد من تحقيق التنمية السياسية من خلال مشاركة التجمعات والأحزاب السياسية.

التوصيات:

وبناءاً على هذه الدراسة نستخلص التوصيات التالي:

1 -ضرورة مراجعة تقسيم الدوائر الانتخابية في حال إقرار إجراء أي انتخابات قادمة.

2 -العمل على تعزيز المشاركة السياسية للفصائل ذات العدد الأقل من حيث المؤيدين لها عن طريق دعم باقي الفصائل لها.

3 -زيادة التوعية بأهمية عملية التسجيل والاقتراع للناخب الفلسطيني كي يكون المجلس أو من سيتم انتخابه ممثلاً للغالبية العظمى من الشعب.

4 -تفعيل المشاركة في الحياة السياسية من خلال دمج الفصائل والحركات الصغيرة مع تنظيمات أحزاب أكبر.

5 -ضرورة قيام جميع الفصائل والحركات الفاعلة في الشارع الفلسطيني بتسجيل المنتمين لهم في كشوفات حسب المنطقة والفئة العمرية والمستوى التعليمي وإتاحة هذه البيانات للبحث العلمي للمساهمة في دراستها وليستفيد منه الفصيل في توجيه الدعاية الانتخابية في مرات قادمة من خلال المساهمة في تحديد الثقل السياسي لها.

6 -تحديث سجلات الناخبين والالتزام فقط بها وعدم الاعتماد على سجلات أخرى مثل السجل المدني.

7 -الاستفادة من الخبرات الجغرافية في أية لجان مكلفة في إعادة تشكيل الدوائر الانتخابية ولا يقتصر ذلك على قانونيين وسياسيين.

8 -توجيه الباحثين للاستفاضة في دراسة عناصر ومكونات العملية الانتخابية.

9 -ضرورة التأكيد على انتخاب كامل المرشحين حسب المقاعد المخصصة لكل دائرة واستبعاد أي بطاقة يقل عدد الخيارات فيها عن عدد المقاعد المخصصة لتلك الدوائر ليساهم في منع الاستقطاب التصويتي والكشف عن أي عملية تلاعب بنتائج الاقتراع.

10 -إمكانية تعديل توزيع الدوائر الانتخابية بناء على ما تم الاتفاق عليه في اتفاق الدوحة (2012) حيث تم خفض نسبة الدوائر إلى 25% من المقاعد المخصصة لها وبناء عليه يفضل تقسيم قطاع غزة إلى دائرتين انتخابيتين (شمال وجنوب على أن يعتبر وادي غزة هو الفيصل بينهما) والضفة الغربية إلى أربعة دوائر (شمال، وسط، جنوب مع إفراد القدس بدائرة منفصلة لإبراز القيمة التاريخية للمدينة والأهمية) وبهدف مواجهة العشائرية والعائلية وتقليل نفوذها وتأثيرها في عملية الانتخاب.

المراجع:

الكتب:

- الصوفي، عبد الجليل.(2004م). **جغرافية الانتخابات في اليمن – دراسة في الجغرافيا السياسية**. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- الديب، محمد. 1997م. **الجغرافيا السياسية منظور معاصر**. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- رينولدز، أندرو. (ترجمة أيمن أيوب).(2006م). **أشكال النظم الانتخابية**، دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات. السويد.
- الجمعية اللبنانية من أجل ديمقراطية الانتخابات. (2006م). **الإنفاق الانتخابي**. بيروت. الهيئة المستقلة لانتخابات في لبنان.
- دريدي، محمد.(2009م). **الهجرة الداخلية والعائدة في الأراضي الفلسطينية**. فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- فرج، عصام. (1998م). **منظمة التحرير الفلسطينية 1964-1993**. مصر: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. (2007م). **الانتخابات الفلسطينية الثانية: (الرئاسية، والتشريعية، والحكم المحلي) 2005 – 2006**. فلسطين، رام الله. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية
- سمير عوض (2007). **البيئة السياسية فترة ما قبل الانتخابات**. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، دائرة السياسة والحكم، فلسطين، رام الله، ص 15 – 18.

الدوريات:

- مجلة فلسطين المسلمة.(1990م). موقف حماس من الانتخابات والوفد المفاوض. **فلسطين المسلمة**. العدد 6، ص 150 – 152.
- المدهون. ربعي.(1992م). الانتخابات والصراع على النقود. **شئون فلسطينية**. عدد 227 – 228، ص 143-148.
- مجلة الدراسات الفلسطينية. (1993م). حديث صحفي للناطق الرسمي باسم حماس في الأردن يعلن فيه رفض الحركة للحكم الذاتي الإداري والانتخابات المتعلقة به. **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد 13، ص 229 – 230.
- مجلة البيادر.(1995م). رؤية في موقف المعارضة الفلسطينية من الانتخابات، **البيادر السياسي**. العدد 636، ص 211.

- المدني، رشاد.(1995). حقائق ومشاهدات من قطاع غزة–الانتخابات التشريعية الفلسطينية. **البيادر السياسي**. العدد 636، ص 12– 12.
- صالح، عبد الله.(1996م). الانتخابات ومستقبل الدولة الفلسطينية. **مجلة السياسة الدولية**. العدد 124، ص 150 – 152.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية .(1996م). بيان للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة تحذر فيه من انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 26، 224 – 225.
- وثائق فلسطينية.(1996م). بيان للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تدعو إلى مقاطعة انتخابات مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد26، 225– 224.
- كرم، جاسم. العلي، جاسم (1999). تحديد الدوائر الانتخابية لدولة الكويت باستخدام نظم المعلومات الجغرافية –دراسة في جغرافية الانتخابات. **مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية**. العدد 224، ص 3–43.
- الجرباوي، علي.(2006م). فلسطين والمرحلة الجديدة. **مجلة الدراسات الفلسطينية**. العدد 66، ص 7–20.
- حبيب، هاني.(2006م). الانتخابات التشريعية الفلسطينية استحواذ أم استقطاب؟. **مجلة رؤية**. العدد 30/29، ص 27–39.
- إبراهيم، يوسف. (2007). انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني دراسة في جغرافية الانتخابات. **مجلة معهد البحوث والدراسات العربية**. العدد 48. ص 113–164.
- عبد الوهاب، سامح.(2007) خريطة مصر الانتخابية مع التطبيق على محافظة الجيزة. **المجلة الجغرافية العربية**. العدد 45، ص 1 –43.

الرسائل الجامعية:

- جميل خليف.(1996) " توزيع الدوائر الانتخابية في الأردن – دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

التقارير:

- لجنة الانتخابات المركزية .(1996م). **الديمقراطية في فلسطين: الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي لعام 1996**. فلسطين: لجنة الانتخابات المركزية.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. (2002م). **الانتخابات الفلسطينية 1996-2002 مؤشرات إحصائية أساسية**. رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2008م)..**كتاب فلسطين الإحصائي السنوي- رقم "9"**، رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء.(**1999**). **السكان في الأراضي الفلسطينية 1997-2025**.رام الله، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.(2011م). **قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2005 – 2010**. بيانات غير منشورة.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. **مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: التقرير النهائي (تشرين أول 1995 – أيلول 1996)**. بيانات غير منشورة.
- لجنة الانتخابات المركزية. (1996م). **الديمقراطية في فلسطين:الانتخابات الفلسطينية العامة لرئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وأعضاء المجلس التشريعي 1996م**، فلسطين.
- لجنة الانتخابات المركزية. (2006م). **تقرير الانتخابات التشريعية الثانية:25 كانون الثاني 2006م**. فلسطين.
- لجنة الانتخابات المركزية.**قانون رقم (9) لسنة 2005م بشأن الانتخابات العامة. (2005م)**. فلسطين.
- المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. (2004م). **مقياس الديمقراطية في فلسطين تقرير عام 2003- 2004م.** رام الله، فلسطين.

المحاضرات العلمية:

- دحلان، أحمد. (2009). **البيانات الديموغرافية وجغرافية الانتخابات**. يوم دراسي بعنوان انتخابات المجلس التشريعي. غزة. الجامعة الإسلامية بتاريخ 2009/11/9م.
- أبو ضاهر، كامل. (2009). **التحليل الجغرافي للانتخابات الفلسطينية 2006م**. يوم دراسي بعنوان انتخابات المجلس التشريعي. غزة. الجامعة الإسلامية بتاريخ 2009/11/9م.

المراجع الأجنبية:

1. J.R. Prescott. (1972), political Geography.first published, Richard clay(The Chaucer Press)Ltd, Britain, pp. 75-91.
2. Wendy J. Schiller.(1999), Trade politics in the American Congress: a study of the interaction of political geography and interest group behavior, **Political Geography**, Vol. 18, pp. 769–789
3. Mark E. Rush.(2000)Redistricting and partisan fluidity: do we really know a gerrymander when we see one?, **Political Geography**, vol.19,pp 249-260.
4. James E. Lennertz,(2000). Back in their proper place: racial gerrymandering in Georgia, **Political Geography**, vol.19, pp. 163–188.
5. Danile Z. Sui & Peter J. Hugill,(2002). A GIS-based spatial analysis on neighborhood effects and voter turn-out: a case study in College Station, Texas, **Political Geography**, vol.21, pp. 159-173.
6. R.J. Johnston & other's. (2001), " Social locations, spatial locations and voting at the 1997 British general election: evaluating the sources of Conservative support". Political Geography, vol. 20, pp. 85–111.
7. Iain MacAllister, Edward Fieldhouse & Andrew Russell. (2002), " Yellow fever? The political geography of Liberal voting in Great Britain", Political Geography, vol. 21, pp. 421–447.
8. Brian F. Schaffner. (2006) The political geography of campaign advertising in U.S. House elections, **Political Geography**, vol. 25, pp.775-788.
9. Raphael J. Sonenshein, Mark H. Drayse.(2006), Urban electoral coalitions in an age of immigration: Time and place in the 2001 and 2005 Los Angeles mayoral primaries**. Political Geography**, vol.25,pp. 570–595
10. Barney Warf. (2006), " Voting technologies and residual ballots in the 2000 and 2004 presidential elections", Political Geography, vol. 25, pp. 530-556.
11. Ron Johnston, Charles Pattie,(2008). Money and votes: a New Zealand example, **Political Geography**, vol. 27. pp. 113- 133.

مواقع الانترنت:

- شبكة المعرفة الانتخابية ACE: (استرجعت المعلومات بتاريخ 2009/9/4م من : http://aceproject.org/about-ar
- لجنة الانتخابات المركزية: (استرجعت المعلومات بتاريخ 2009/9/4م من : http://www.elections.ps/Default.aspx?alias=www.elections.ps/ar
- الجهاز المركزي للإحصاء: (استرجعت المعلومات بتاريخ 2009/9/4م من : http://www.pcbs.gov.ps/DesktopDefault.aspx?tabID=1&lang=ar-jo
- الموسوعة الحرة ويكيبديا: (استرجعت المعلومات بتاريخ 2011/2/1م من : http://ar.wikipedia.org/wiki/
- الموقع الرسمي لمفوضية الإعلام والثقافة : (استرجعت المعلومات بتاريخ 2011/12/15م من : http://www.fatehmedia.ps/index.php

- الموقع الرسمي لكتلة التغيير والإصلاح: (استرجعت المعلومات بتاريخ 2011/11/20 من : http://www.islah.ps/new/index.php
- موقع المجلس التشريعي الفلسطيني: (استرجعت المعلومات بتاريخ 2010/8/15م من : http://www.pal-plc.org/

موقع المرصد العربي للانتخابات: (استرجعت المعلومات بتاريخ 2012/035/25م من http://www.arabew.org.

ملحق (1): المشاركة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة للعام 1996–2006م:

م	الدائرة الانتخابية	1996م	2006م
1	القدس	18.7	20.7
2	جنين	52.5	62.7
3	طولكرم	57.6	65.7
4	طوباس	63.2	76.8
5	نابلس	57	62.1
6	قلقيلية	49.1	62.1
7	سلفيت	55.7	74.5
8	رام الله البيرة	45.4	61.3
9	أريحا	56.2	59.5
10	بيت لحم	52.3	59.4
11	الخليل	41.9	57
12	شمال غزة	58.4	79.7
13	غزة	56.3	64.8
14	دير البلح	56.4	72.7
15	خان يونس	59.2	71.3
16	رفح	59.5	76.5